



جامعة كاسدي مرياح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة

بعنوان:

إشكالية فائض قيمة الأصول المعنوية وتأثيرها على القوائم المالية في المجمعات

دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر (CAC40) وحالة الجزائر

من إعداد الطالب: كريم فيصل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25 أكتوبر 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة)	أ.د/ محمد شيخي
مشرفة ومقررة	(أستاذة التعليم العالي - جامعة ورقلة)	أ.د/ رفاع شريفة
مناقشا	(أستاذ محاضر قسم أ - جامعة ورقلة)	د/ عبد الله مايو
مناقشا	(أستاذ محاضر قسم أ - جامعة ورقلة)	د/ محمد البشير غوالي
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - المركز الجامعي إيزي)	أ.د/ هوارى السويسي
مناقشا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية)	أ.د/ عجيلة محمد

الإهداء

أهدي هذا البحث الذي هو ثمرة جهدي

إلى والدي الغالي

إلى عائلي التي كانت لي سند في حياتي

إلى من كانت سندي ونورت دربي

إلى مشرفتي التي نورت طريقي

إلى أستاذي صواربوسف

إلى المدير وأصدقائي

إلى الأساتذة

إلى الكل

الشكر والعرفان

أولا أشكر الله عز وجل الذي بفضله توصلت لإتمام هذا البحث
بعدها أتقدم بالشكر للمشرفة أستاذة التعليم العالي: رفاع شريفة
أولا على قبولها الإشراف وتوجيه النصح والإرشاد والتوجيه
كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي صوار يوسف الذي كان لي مشرفا ثانيا
كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي بن حميدة محمد
ولا أنسى أعضاء لجنة المناقشة بالشكر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عدم إظهار المجمعات الجزائرية لعنصر فارق الاقتناء بقوائمها المالية بهدف الحصول على قوائم مالية ذات صورة صادقة، وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد دراسة قياسية على المؤسسات المدرجة في مؤشر (CAC40) وذلك لدراسة تأثير ومعنوية فارق الاقتناء على العناصر المشكلة له في الجانب الأول، ومن بعد ذلك دراسة واقع البيئة الجزائرية من عدة جوانب في الجانب الثاني من الدراسة، وقد أظهرت نتائج الجانب الأول وجود دلالات إحصائية ووجود كما أظهرت نتائج الجانب الثاني من الدراسة التحليلية للبيئة الجزائرية وجود عدة عوامل تؤثر في القوائم المالية للمجمعات وهي من أهم أسباب نشر قوائم مالية لا تحمل عنصر فارق الاقتناء.

الكلمات المفتاحية: محاسبة فائض القيمة، فارق الاقتناء، أصول المعنوية، مجمعات، تجميع الحسابات.

Abstract:

The study aimed at finding out the reasons why the Algerian complexes did not show the Goodwill in their financial statements in order to obtain accurate financial statements. To answer this problem, a standard study was adopted on the institutions listed in the CAC40 index to study the effect and significance of the Goodwill on the elements of the problem on the first side, and then study the reality of the Algerian environment in several aspects on the second side of the study. The results of the first side showed the existence of statistical indications. The results of the second part of the analytical study of the Algerian environment also revealed the presence of several factors that affect the financial statements of the complexes, which are among the main reasons for publishing financial statements that do not bear the Goodwill.

Keywords: Surplus value accounting; Goodwill; Intangible asset; Complexes, Accounts consolidation.

قائمة المحتويات

I	الإهداء
II	شكر وعرهان
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات والرموز
ب	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: دراسة لأصول المؤسسة
3	المطلب الأول: تعريف وتقييم الأصول الغير متداولة
3	1. تعريف الأصول
3	2. أنواع الأصول
3	1.2 الأصول غير متداولة
4	2.2 الأصول متداولة
4	3. تقييم الأصول الغير متداولة
4	1.3 تقييم الأصول المادية
5	1.1.3 طريقة مباشرة
5	2.1.3 تقييم بواسطة التكلفة العقارية
5	2.3 المباني
6	1.2.3 طريقة قيمة إعادة البناء
6	2.2.3 مقارنة قيمة الحيازة

6	3.3 المعدات والآلات
7	1.3.3 التقييم بواسطة قيمة الاستعمال
7	2.3.3 التقييم بطريقة المقارنة
7	3.3.3 التقييم عن طريق تكلفة الحياة
8	4.3.3 التقييم عن طريق إعادة التقييم
8	4.3 التثبيتات المالية
8	المطلب الثاني: تعريف وقياس الأصول المعنوية ودراسة فارق الاقتناء
8	1. تعريف الأصول المعنوية
8	2. مبادئ إدراج الأصول المعنوية في حسابات المؤسسة
8	3. أنواع التثبيتات العينية
9	1.3 الأصول المعرفة (المحددة بذاتها)
9	2.3 الأصول الغير معرفة (الغير محددة بذاتها)
9	4. قياس الأصول المعنوية
9	1.4 قياس الأصول المعنوية المعرفة (المحددة بذاتها)
10	1.1.4 حقوق الملكية الصناعية والتجارية
10	أ. براءات الاختراع
10	❖ الحالة الأولى (التنازل مقابل أقساط سنوية)
11	❖ الحالة الثانية (شراء المؤسسة للبراءة)
11	ب. الامتيازات
11	ت. العلامات والماركات
11	2.1.4 عقد الإيجار (Crédit Bail)
13	5. فارق الاقتناء
13	1.5 تعريف فارق الاقتناء
13	2.5 مختلف مقاربات (وجهات النظر) فارق الاقتناء
13	أ. وجهة نظر المحاسبية
14	❖ تعريف فارق الاقتناء من وجهة نظر الحسابات المالية (الشاملة)
14	❖ تعريف فارق الاقتناء من وجهة نظر الحسابات المجمعة
16	ب. وجهة نظر اقتصادية

16	3.5 تكوين وتشكيل فارق الاقتناء
18	المبحث الثاني: المجمع والقوائم المالية المجمعة
19	المطلب الأول: مفهوم وهيكل المجمع
19	1. تعريف المجمع
19	1.1 تعريف المجمع من الناحية القانونية
20	2.1 تعريف المجمع من الناحية الجبائية
20	3.1 تعريف المجمع من الناحية المحاسبية
21	2. هيكل مجمع الشركات
21	1.2 الشركات العمودية
22	2.2 الشركات الأفقية
22	3. الامتيازات الجبائية للمجمعات
23	المطلب الثاني: الاندماج والقوائم المالية المجمعة
23	1. لمحة تاريخية عن الاندماج
23	❖ الولايات المتحدة الأمريكية
23	❖ بريطانيا
23	❖ ألمانيا
23	❖ فرنسا
24	❖ الجزائر
24	2. تعريف القوائم المالية المجمعة
25	3. تعريف الاندماج
26	4. الاندماج حسب المعيار الدولي رقم 3 (IFRS3)
26	1.4 هدف المعيار
26	2.4 نطاق المعيار
26	3.4 تحديد عملية اندماج الشركات
28	4.4 اندماج الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة
28	5.4 فارق الاقتناء
29	6.4 مراحل الاندماج
30	5. الاندماج في الجزائر

30	1.5 الاندماج حسب القانون 11/07
31	2.5 الاندماج حسب القانون التجاري
33	6. المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال
33	1.6 طريقة الشراء
34	1.1.6 فارق الاقتناء المحاسبي
35	2.6 طريقة المصالح المشتركة
37	خلاصة الفصل
38	الفصل الثاني: الدراسات والبحوث السابقة
39	تمهيد
40	المبحث الأول: الدراسات والبحوث العربية
43	المبحث الثاني: الدراسات والبحوث الأجنبية
49	المبحث الثالث: مساهمة الدراسة
50	خلاصة الفصل
51	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
52	تمهيد
53	المبحث الأول: دراسة حالة مؤسسات (CAC40)
53	1. التعريف وتقديم بورصة باريس
53	1.1 تقديم بورصة باريس
54	2.1 تقديم مؤشر (CAC40) والشركات المدرجة
56	3.1 طريقة حساب مؤشر (CAC40)
57	1.3.1 الحساب المرجح برسملة البورصة
57	2.3.1 الحساب على أساس قاعدة التعويم الحر
57	2. الإطار العام للدراسة التطبيقية
57	1.2 مجتمع وعينة الدراسة
59	2.2 الطريقة والأدوات المستخدمة
60	3.2 متغيرات الدراسة
61	4.2 الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة
63	5.2 تحليل المتغيرات

71	3. تحليل نتائج الدراسة
71	1.3 تحليل الارتباط
73	2.3 بناء النموذج وتحليل معالم النموذج
73	1.2.3 بناء النموذج
75	2.2.3 الكشف عن المشاكل القياسية واختبارها
75	أ. الارتباط الذاتي
75	ب. ثبات التباين
76	ت. اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي
76	ث. اختبار ثبات النموذج
78	ج. مستوى المعنوية
78	4. مناقشة نتائج الجانب الأول للدراسة
80	المبحث الثاني: واقع المجمعات الجزائرية
81	1. دراسة وتقديم بورصة الجزائر
82	2. دراسة وصفية للعينة
82	3. أصول القوائم المالية للعينة
91	4. تحليل العينة محل الدراسة
93	5. دراسة وتحليل البيئة الجزائرية
93	1.5 التنظيم المحاسبي
95	2.5 الممارسات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية
96	3.5 التدقيق المحاسبي والمالي وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر
98	4.5 التعليم وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر
100	6. مناقشة نتائج الجانب الثاني
101	خلاصة الفصل
103	خاتمة عامة
104	1. النتائج النظرية
105	2. النتائج التطبيقية
107	قائمة المراجع
112	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

54	الجدول رقم (1.3): الشركات المدرجة في مؤشر (CAC40) لسنة 2017
58	الجدول رقم (2.3): توزيع شركات العينة حسب القطاعات
62	الجدول رقم (3.3): دراسة إحصائية وصفية للعينة
72	الجدول رقم (3.3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات
73	الجدول رقم (4.3) نتائج معالم تقدير النموذج
75	الجدول رقم (5.3): نتائج اختبار Breuch-Godfrey
75	الجدول رقم (6.3): نتائج اختبار ARCH
78	الجدول رقم (7.3): نتائج اختبار مجال الثقة
82	الجدول رقم (8.3): دراسة وصفية للعينة محل الدراسة
83	الجدول رقم (9.3): أصول مؤسسة فندق الأوراسي
84	الجدول رقم (10.3): أصول مجمع أليانس للتأمينات
85	الجدول رقم (11.3): أصول مجمع روية
86	الجدول رقم (12.3): أصول مجمع بيوفارم
87	الجدول رقم (13.3): أصول مجمع صيدال
91	الجدول رقم (14.3): قيمة مجموع الأصول للمجمعات محل الدراسة بالعملتين الدينار والأورو

قائمة الأشكال

15	الشكل رقم (1.1): الفرق بين سعر الاقتناء والقيمة المحاسبية للشركة المكتسبة
17	الشكل رقم (2.1): تكوين وتشكيل فارق الاقتناء
21	الشكل رقم (3.1): المجموعة العمودية
22	الشكل رقم (4.1): المجموعة الأفقية
59	الشكل رقم (1.3): توزيع العينة محل الدراسة حسب القطاع
63	الشكل رقم (2.3): التمثل البياني لفارق الاقتناء لعينة الدراسة
64	الشكل رقم (3.3): التمثل البياني للأصول المعنية لعينة الدراسة
65	الشكل رقم (4.3): التمثل البياني للعملاء لعينة الدراسة
65	الشكل رقم (5.3): التمثل البياني لمجموع الأصول لعينة الدراسة
66	الشكل رقم (6.3): التمثل البياني للأموال الجماعية لعينة الدراسة
67	الشكل رقم (7.3): التمثل البياني للموردين لعينة الدراسة
68	الشكل رقم (8.3): التمثل البياني لرقم الأعمال لعينة الدراسة
69	الشكل رقم (9.3): التمثل البياني للنتيجة الصافية لعينة الدراسة
70	الشكل رقم (10.3): التمثل البياني للمردودية الاقتصادية لعينة الدراسة
70	الشكل رقم (11.3): التمثل البياني للمردودية المالية لعينة الدراسة
76	الشكل رقم (12.3): التمثل البياني للتوزيع الطبيعي
76	الشكل رقم (13.3): نتائج اختبار الثبات CUSUM
77	الشكل رقم (14.3): نتائج اختبار الثبات of Square CUSUM
82	الشكل رقم (15.3): الهيكل التنظيمي لشركة تسيير بورصة القيم

قائمة الملاحق

116	الملحق رقم (01): الشركات المدرجة في المؤشر (CAC40)
117	الملحق رقم (02): الخصائص الوصفية للعينة
123	الملحق رقم (03): مصفوفة الارتباطات
123	الملحق رقم (04): تقدير معالم النموذج
124	الملحق رقم (05): اختبار الارتباط الذاتي
125	الملحق رقم (06): اختبار ثبات تباين النموذج
125	الملحق رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي
126	الملحق رقم (08): نتائج اختبار الثبات CUSUM و Square CUSUM of
127	الملحق رقم (09): نتائج اختبار مجال الثقة

قائمة الاختصارات والرموز

AAA	American Accounting Association
APB	Accounting Principal Board
ANCC	Actif Net Comptable Corrigé
CAF	Capacité d'Auto Financement
CAC40	Cotation Assistée en Continu
SBF	Société des Bourses Françaises
ISIN	International Securities Identification Number
ISO	Organisation Internationale de Normalisation
PX1	Code mnémonique

المقدمة العامة

تمهيد:

إن اقتصاديات الدول المتطورة أصبحت تعتمد بدرجة وفيرة على الموجودات المعنوية (الغير ملموسة)، التي تتجلى في زيادة حجم تبادل المعلومات المالية وسرعة تنقل الموارد المالية، كما يشهد العالم حاليا ثورة تكنولوجية كبيرة، وهو ما ينعكس إيجابا على هذه الدول من ناحية ارتفاع ناتجها المحلي الخام.

ومما لا شك فيه هو أن المؤسسة تعتبر النواة في أي عملية اقتصادية، وتتأثر بهذه التكنولوجيا في تقييم المعاملات في البورصات البعيدة ومتابعة أداء الوحدات التابعة لنفس المجمع، أصبح لزاما عليها التحكم في التكنولوجيا وامتلاكها باعتبارها موجودات كبقية الأصول خاصة مؤسسات الخدماتية التي تعتبر جزء هام جدا تثبتها في شكل أصول غير ملموسة.

إن المؤسسات الرائدة أصبحت تخصص جزء معتبر من أرباحها للبحث والتطوير باعتبارها وظيفة من وظائف المؤسسة كمدخل للميزة التنافسية والتنافس للدخول لأسواق جديدة والصراع للمحافظة على الأسواق الحالية كحتمية فرضها محيطها الاقتصادي، مما جعلها تبحث عن السيادة والانفراد طورتها بمواردها الخاصة، وعليه أصبح المسيرين في إدراك تام بضرورة امتلاك تثبتات معنوية فعالة لاكتساب استراتيجية وميزة تنافسية في الوقت الحالي، كما أصبح من الضروري مسك الأصول المعنوية بمنهج فعال وترشيد استخدامها بما يتطلب وأهداف المؤسسة.

وفي السنوات الأخيرة بيعت مؤسسات بمبالغ مالية ضخمة، تضمنت مخاطر كثيرة خاصة أثناء تقييم بعض العناصر الغير ملموسة كالعلاقات مع الزبائن، التكنولوجيا، العلامات التجارية بما فيها فارق الاقتناء، وقد احتوت حسابات هذه مبالغ طائلة فاقت في كثير من الأحيان مبالغ المساهمين¹ مما اضطر شركات العالم إلى استخدام طريقة موحدة للتقييم كطريقة القيمة العادلة لإعداد التقارير المالية بعد الطفرة الواسعة لتطور عمليات الاندماج خاصة مع توسع الأزمة المالية مما دفع بكثير من الشركات إلى التعثر المالي والوصول إلى طريق مسدود أين كان أمامها خياران إما الإفلاس أو الاندماج.

ومع تبني المعايير المحاسبية الدولية والوصول إلى التوافق والتوحيد المحاسبي في ظل عولمة سريعة للأسواق المالية تم التوافق على أساليب وطرق محاسبية موحدة أو على الأقل ذات درجة عالية من التقارب بين شركات العالم لإعداد تقارير مالية موحدة على نطاق واسع.

لكن بالرغم من هذا التوافق طفت على السطح بعض المشاكل المحاسبية المعاصرة في هذا الميدان في بعض المناطق من العالم، خاصة مع نمو التكنولوجيا وقطاع الخدمات الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الأصول الغير

¹ Marc, C., Christian, K., **Intangible Assets and Goodwill in the context of Business Combinations**, KPMG, 2009 [https://www.kpmg.com/PT/pt/IssuesAndInsights/Documents/Intangible-assets-and-goodwill.pdf].

ملموسة وزيادة حجم الاستحواذات،² وظل فارق الاقتناء محل جدل في كثير من الأنظمة المحاسبية في العالم ففي المملكة المتحدة مثلاً سنة 1976م 38% من الشركات تقوم فارق الاقتناء بالتكلفة الأصلية وليس القيمة العادلة، 42% منها قامت بالشطب الفوري لاحتياطاتها و20% رسملتها واهتلاكها،³ كما ظهر مشكل في بعض القوائم المالية من العالم وهو استخدام الأصول الغير ملموسة للتلاعب بأرباح الشركات.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان فارق الاقتناء موضوع مثير للجدل منذ وتركز المشكل حول الاعتراف بفارق الاقتناء كأصل ومعاملته كحساب وتقييده في القوائم المالية وخلصت دراسات الباحثين على غرار، (Wines and Ferguson) سنة 1993م ودراسة (McCarthy and Schneider) سنة 1995م إلى استنتاج تعريف أدق لفارق الاقتناء وهو الزيادة لسعر الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بدلا من السعر المدفوع للأرباح الزائدة.⁴

وفي الجزائر يظهر مشكل لفارق الاقتناء وهو عدم الاعتراف به من الأساس كعنصر من عناصر الميزانية الأمر الذي يضعنا نطرح التساؤل التالي:

ما هي الأسباب التي تؤدي بالمجمعات الجزائرية لعدم الاعتراف بفارق الاقتناء سنويا في قوائمها المالية؟

ومنه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تتأثر أصول وخصوم القوائم المالية بزيادة أو نقص فارق الاقتناء؟
2. هل البيئة الجزائرية لها أرضية قانونية جاهزة وذات كفاءة لتبني هذا العنصر في ميزانية مؤسساتها؟
3. هل المدققين قادرين على التحفظ بكل مسؤولية مهنية عن عدم ظهور فارق الاقتناء في القوائم المالية للشركة محل التدقيق؟
4. هل للمحاسبين الجزائريين المستوى العلمي الجيد يسمح بجودة الإفصاح للقوائم المالية؟

❖ فرضيات الدراسة:

1. توجد دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء وأصول وخصوم التقارير والقوائم المالية الشركات.
2. البيئة الجزائرية لها أرضية قانونية وتنظيمية وتنظيم محاسبي فعال ليظهر فارق الاقتناء في ميزانية شركاتها.
3. المدققين والمحاسبين القانونيين قادرين على التحفظ بكل مسؤولية مهنية عن عدم ظهور فارق الاقتناء في القوائم المالية للشركة محل التدقيق.

² Zuzana KRÍŽOVÁ, Jaroslav SEDLÁČEK, Eva HÝBLOVÁ, **Disclosure of Goodwill in Mergers & Acquisitions**, CLC, Jeseník, Czech Republic, EU, 07-09.11.2012, P 01

³ Pelham Gore, Fauziah M. Taib and Paul A. Taylor, **Accounting for Goodwill: an Examination of Factors Influencing Management preferences**, Accounting and Business Research, Vol 30, N° 3, Summer 2000, P 213-215.

⁴ Yousef Jahmani et al., **Goodwill Impairment: A New Window For Earnings Management?**, Journal of Business and Economic Research, Volume 8, N° 2, February 2010, P 20.

4. المحاسبين الجزائريين مؤهلون أكاديميا ومهنيًا لإصدار قوائم مالية صادقة وذات فعالية وإبداء الرأي بشفافية في نقائص القوائم المالية للشركات.

❖ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التوصل للأهداف التالية:

- ✓ إثراء المكتبة الوطنية بهذا النوع من البحوث خاصة وأنها تفتقر للدراسات المتعلقة بتقييم المؤسسات؛
- ✓ إمكانية وجود علاقة بين عناصر القوائم المالية؛
- ✓ رغبة من الباحث لمعرفة أسباب الحقيقية وراء عدم الاعتراف بهذا النوع من الأصول؛
- ✓ محاولة من الباحث الوصول إلى نتائج تعود بالفائدة على محاسبي الوطن.

❖ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المحاسبة والقوائم المالية، فالشركات لو تصدر قوائم مالية ناقصة الإفصاح وليست ذات صورة صادقة وغير واضحة، فهذا سينقص من حيث معلوماتها المالية وتصبح غير صالحة للتحليل المالي باعتباره أداة من أدوات التحليل الاقتصادي للدولة فهذه الدراسة ستبرز السبب الرئيسي والجوهري لعدم تبني القوائم المالية لعنصر فارق الاقتناء، من أجل الوصول إلى المشكل وراء ذلك لتوضيحه باعتباره المسبب لصدور قوائم مالية غير صادقة.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

السبب وراء اختيار هذا الموضوع هو:

- ✓ الاهتمام الشخصي بالمحاسبة؛
- ✓ محاولة إبراز أسباب تبني قوائم مالية ليست صادقة في الجزائر؛
- ✓ تقييم مدى تطبيق تبني النظام المحاسبي المالي بعد أكثر من سبع من دخوله حيز التطبيق.

❖ تحديد إطار الدراسة:

هذه الدراسة هي عبارة عن أطروحة التخرج ولها إطاران:

الإطار الزمني: شملت الدراسة الشركات المدرجة في سوق باريس المالي والمشكلة لمؤشر CAC40 لسنة 2014م في الجانب الأول من الدراسة التطبيقية أما الجانب الثاني فشملت المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية لسنوات 2014-2016.

الإطار المكاني: شملت الشركات المدرجة في سوق باريس بفرنسا للاعتماد عليها في معرفة علاقة العنصر الغائب في القوائم المالية بعناصر القوائم المالية وفي الجانب الثاني هو دراسة واقع البيئة الجزائرية من عدة جوانب.

❖ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

استخدم المنهج الوصفي للإجابة على الإشكالية المطروحة الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، وذلك من خلال جمع المعطيات من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة أم الجانب التطبيق فقد استخدمت دراسة قياسية في الشق الأول من التطبيقي وذلك من خلال دراسة حالة من خلال القوائم المالية للشركات التي كانت محل الدراسة وذلك بالاستعانة بالبرامج الإحصائية والاقتصادية، أما الشق الثاني فقد استخدم المنهج التحليلي لتحليل واقع البيئة الجزائرية.

❖ هيكل الدراسة وتقسيمات البحث:

الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فصول رئيسية، **الفصل الأول** خصص للإطار النظري للبحث وتم التطرق فيه إلى الأصول الخاصة بالشركات بصفة عامة وطرق تقييم المؤسسات باعتبار أن فارق الاقتناء يدخل ضمن مقارنة من مقاربات تقييم المؤسسات، وفي الشق الثاني من هذا الفصل تم دراسة لهذه المقاربات وهي مقارنة الذمة المالية، مقارنة التدفقات وأخيرا المقاربة المولدة والتي تعتمد على المقاربتين السابقتين وفي هذه المقاربة الأخيرة تم تحديد المعدلات الرياضية والنسب المالية الخاصة بتحديد فارق الاقتناء.

وفي **الفصل الثاني** من هذه الدراسة تم الوقوف على الدراسات والبحوث السابقة وهذا أن ميزة البحث هو التراكمية وفي هذا الفصل تم التطرق إلى البحوث والدراسات العربية والتي لها علاقة بالبحث وفي هذا السياق نذكر أن البحوث التي كانت لها علاقة بالموضوع هي تطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد باعتبار أن مصطلح فارق الاقتناء عرفته الجزائر بدخول هذا النظام المالي الجديد حيز التنفيذ، أما البحوث والدراسات الأجنبية فهي غنية جدا بمواضيع لها علاقة مباشرة بهذا البحث.

وفي **الفصل الثالث** من هذه الدراسة قسمت إلى جانبين الجانب الأول هي دراسة قياسية لمجموعة مؤسسات مدرجة في سوق باريس للأوراق المالية بفرنسا وبالتحديد مؤشر (CAC40) وهذا لمعرفة إن وجدت دلالة إحصائية لعنصر فارق الاقتناء مع العناصر القوائم المالية، وهذا لتوضيح أهمية وجوده بالقوائم المالية والذي يغيب هذا العنصر في القوائم المالية بالشركات الجزائرية، أما الجانب لهذه الدراسة هو دراسة تحليلية لواقع الجزائر للنصوص والمراسيم التنظيمية كيف تعالج هذا العنصر الغائب في القوائم المالية الجزائرية، ودراسة فالممارسات المحاسبية والإفصاح وجودته وأهميته للمعلومة المالية والمحاسبية ومهنة المحاسبة باعتبار المدقق هو الذي يبدي الرأي في الأخير بشأن مصداقية القوائم المالية للجمهور ومستعملي القوائم وكذلك دراسة في واقع التعليم والتكوين المحاسبي في

الجزائر حيث الجامعات والمعاهد والمدارس هي من تتحمل المسؤولية لتكوين وتعليم المحاسبين وكفاءة هؤلاء المحاسبين هي من كفاءة المعلم أي الجامعة الجزائرية.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

مما لا شك فيه هو أنه لا يمكن لميزانية لأي مؤسسة كانت أن تخلو ميزانيتها من أصولها التي تشكل موجوداتها أي معداتها ووسائلها التي تستخدم في عملية الإنتاج والتنقل وإقامة مصانعها وحتى أموالها المودعة التي تشكل جزء من أصولها، وهذه كله من أجل تسهيل التاج وخلق قيمة مضافة في اقتصاد الدولة التي تنشط في محيطها.

هناك عدد قليل من بعض العناصر التي تتكون منها الميزانية تشكل العديد من الصعوبات، ومن بين هذه العناصر الأصول الغير ملموسة التي تطرح جدلاً لا يؤثر فقط على طبيعة العنصر، وإنما لها تأثير على صحة القوائم المالية التي تقدمها الشركة، وهذا دليل على تعقد الموضوع من الناحية الأكاديمية وصعوبة التوصل إلى رأي واحد للباحثين والهيئات المحاسبية وعلماء المالية حول كيفية المعالجة المحاسبية الموحدة لهذا الجزء من الميزانية.

اكتسبت المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي أهميتها خلال العقود الماضية للحاجة إلى توحيد التطبيقات المحاسبية والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير المالية المدججة والموحدة وأسلوب عرضها، حيث أصبح ذلك واحداً من المتطلبات الرئيسية المهمة التي تستدعيها التطورات الاقتصادية الحالية على نطاق العالم ومتطلبات الدخول إلى الأسواق المالية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات واستحواذها على العديد من الشركات الصغيرة، الأمر الذي دفع نحو تشكيل منظمات مهنية عالمية، تأخذ على عاتقها مهمة إصدار المعايير التي تشكل مرشداً لإعداد التقارير المالية الموحدة، وإيجاد الحلول المناسبة للمسائل والمشاكل المحاسبية المطروحة بصورة تحظى بالقبول العام.

المبحث الأول: دراسة لأصول المؤسسة:

ازداد وتطور مفهوم الأصول المعنوية التي لطالما كانت تشكل أصلا من أصول المؤسسة، ومع تطور الشركات وزيادة حجمها، وظهور الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بدرجة وفيرة على التكنولوجيات الحديثة التي هي الأخرى عرفت تطورا رهيبا، وأصبحت شركات أصولها الغير ملموسة تتعدى أحيانا الأصول المادية، مما كان لزاما على مسيري الشركات دراستها وقياسها وفق طرق تختلف عن معالجة باقي عناصر الميزانية.

المطلب الأول: دراسة وتقييم الأصول الغير متداولة:

1. تعريف الأصول:

الأصول هي عبارة عن منافع اقتصادية (ممتلكات تحوز عليها المؤسسة)، تحقق زيادة في ربحية المؤسسة ويتولد منها تدفقات مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها، أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة نتيجة لأحداث أو عمليات وقعت في الماضي¹، ويكن اعتبار الأصول المستأجرة من طرف المؤسسة ضمن عناصر الأصول.

2. أنواع الأصول:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية فإن الأصول تنقسم إلى نوعين، وتبويب على أساس درجة سيولتها وهي:

1.2 الأصول غير جارية:

هي الممتلكات التي تحوز عليها المؤسسة ويتوقع أن تستخدم لأكثر من فترة مالية واحدة، ويصنف كأصل غير متداول كل أصل:

- ✓ يتوقع أن يحتفظ به خلال أكثر من دورة مالية واحدة؛
- ✓ لا يحتفظ بالأصل لغرض المتاجرة بشكل رئيسي؛
- ✓ تتم حيازته بشكل أساسي من أجل استغلاله خلال المدى البعيد؛
- ✓ أن لا يكون نقدا أو شبه نقد وتوجد شروط على حيازته والتنازل عنه.

¹ بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص 46.

وتشمل الأصول الغير متداولة الأصول الملموسة (المادية)، وغير الملموسة والعملياتية والمالية التي بطبيعتها طويلة الأجل.¹

2.2 الأصول الجارية:²

على عكس ما تطرقنا إليه سابقا في الأصول الغير جارية، فالأصول الجارية (المتداولة) هي ممتلكات تحوز عليها المؤسسة وتتحول إلى نقد في مدة تقل عن السنة، ومن خصائصها:

- ✓ يتوقع أن يحتفظ به خلال أقل من دورة مالية واحدة؛
- ✓ تتم حيازة الأصل لغرض المتاجرة بشكل رئيسي؛
- ✓ تتم حيازته بشكل أساسي من أجل استغلاله خلال المدى القصير (دورة الاستغلال مثلا)؛
- ✓ أن يكون نقدا أو شبه نقد أو يمكن تحويله إلى أموال سائلة في مدة قصيرة.

وتشمل الأصول المتداولة المخزونات والمواد واللوازم والودائع تحت الطلب والنقديات وهي ضرورية لسيرورة عملية الاستغلال فهي التي تلجأ إليها المؤسسة لتغطية ديونها قصيرة الأجل ومصاريفها الخاصة بالاستغلال.

3. تقييم الأصول الغير متداولة:

1.3 تقييم الأصول المادية:

الأصول المادية هي المباني، الأراضي، المعدات والأدوات التي يستخدمها الكيان لتحقيق منافع (الإنتاج)، تقديم خدمات، التأجير والاستعمال الإداري فهي ضرورية للاستغلال، ويمكن أن خارج الاستغلال³ وهي:

- ✓ الأراضي الشاغرة؛
 - ✓ الأراضي المبنية؛
 - ✓ الأراضي المؤجرة؛
 - ✓ المباني.
- أ. الأراضي الشاغرة والتي تعتمد قيمتها أساسا على:⁴
- طبيعتها؛
 - موقعها؛

¹ لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012، ص 90.

² لخضر علاوي، نفسه، ص 214.

³ TCHÉMENI Emmanuel, L'Évaluation Des Entreprises, Les éditions d'Organisations, Paris, 1990, P.12

⁴ CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, édition la Revue Banque, Paris, 1991, P.61

- مساحتها؛
- المحيط المتواجدة فيه؛
- رخصة البناء الخاصة بها.

وتتم تقييم هذا النوع من الأصول بالاستعانة بمكاتب خبرة عقارية متخصصة في هذا المجال مثل المهندسين المحلفين ووكالات الخبرة العقارية... الخ؛¹

ب. الأراضي المبنية والتي يطبق عند تقييمها على تخفيض جزائي من قيمتها يقدر بـ 30% بسبب تواجد المباني عليها، كما يمكن للأرض المبنية التي لا تتماشى مع متطلبات العصر من تخفيض يقدر بـ 10% إلى 50% حسب درجة تدهور وتخلف المبنى على العصر؛²

ت. الأراضي المؤجرة وهنا يؤخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يفرضها المستأجر في حالة نزع الملكية.

وتتم تقييم الأراضي بصفة عامة بطريقتين:³

1.1.2 طريقة مباشرة:

وهنا تكون قيمة الأرض محددة وفق الصيغة التالية:

قيمة الأرض الغير مبنية = سعر المتر المربع * المساحة

قيمة الأرض مبنية = قيمة الأرض الغير مبنية - التخفيض المطبق على المبنى

2.1.2 تقييم بواسطة التكلفة العقارية:

وهنا تتم تقييم الأراضي المبنية حيث الاعتماد على التكلفة العقارية للمبنى التي تضم قيمة الأرض، أتعاب الأخصائي بمسح الأراضي وكل التكاليف المرتبطة بالأرض وحسب هذه الطريقة تكون قيمة الأرض محددة وفق الصيغة التالية:

قيمة الأرض مبنية = قيمة التكلفة العقارية للمتر المربع * مساحة الأرض

¹BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Manuel d'Evaluation d'Entreprise, Les Editions d'Organisation, Paris, 1990, P.137

² بكاري بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات - دراسة حالة المؤسسات الوطنية لخدمة الآبار ENSP، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 56.

³BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Op.Cit, P.138.

2.3 المباني:

يمكن تقسيم المباني إلى:¹

- ✓ مباني صناعية كالورشات والمخازن؛
- ✓ مباني إدارية كالمقر الاجتماعي والإدارة مثلاً؛
- ✓ مباني العمال والسكنات التابعة للمؤسسة.

وتحدد قيمة المباني بهدف الاستعمال والتي تتحدد بنوع المبنى وامتلاكه ويمكن حساب قيمة المباني وفق طريقتين:

1.2.3 طريقة قيمة إعادة البناء:²

تعتمد هذه الطريقة على قيمة استعمال المبنى وضروريته للنشاط، فتحسب قيمته بمقارنته مع مبنى آخر يكون له نفس الخصائص والميزات ويؤدي نفس الغرض وتتحدد قيمة المبنى وفق هذه الطريقة بالصيغة التالية:

القيمة الإستعمالية للمبنى = المساحة المبنية * تكلفة البناء للمتر المربع * معامل القدم * معامل الاهتلاك

تجدر الإشارة إلى أن المعدل العادي لاهتلاك المباني الصناعية والتجارية هو 2% إلى 5% في السنة.

2.2.3 مقارنة قيمة الحياة:

يمكن في كثير من الأحيان أن المؤسسة هي من قامت بأشغال البناء وتشبيد مبانيها، وذلك لمدة سنوات عديدة وتكون هي من قامت بصرف التكاليف لإنشاء هذه المباني وحسب هذه المقاربة يقوم خبير بقياس التكاليف الخاصة بكل سنة أو نسبة التقدم وتكلفة هذا التقدم، فربما تكون المؤسسة قد خصصت مبالغ لعدة سنوات لبناء هذه المباني، بغية الحصول على قيمة جديدة للتدفق النقدي وهذا بعد إعادة التقييم والأخذ بعين الاعتبار معاملي الاهتلاك والقدم الذي يساوي حاصل قسمة المدة الباقية على المدة الكلية للمبنى.

أما المباني التي هي خارج استغلال المؤسسة فيمكن أن تتحدد قيمتها عن طريق المقارنة بينها وبين مبنى جديد شبيه، بواسطة الدخل المتولد عنها كالتأجير مثلاً.³

3.3 المعدات والآلات:

المعدات والأدوات تنقسم حسب مدونة الحسابات إلى:

¹Idem

²Ibid., P.139

³CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, Op.Cit., P. 65.

- ✓ معدات صناعية وهي الأدوات والآلات المستخدمة في عمليات الإنتاج؛
- ✓ معدات النقل وهي السيارات والشاحنات المستخدمة في الاستغلال.

وتقيم هذه المعدات وفق ثلاث طرق رئيسية وهي:

1.3.3 التقييم بواسطة قيمة الاستعمال:¹

تعتمد هذه الطريقة على قيمة استعمال المعدات وتحدد وفق العلاقة التالية:

القيمة المحاسبية * القيمة الجديدة

قيمة الاستعمال = القيمة الإجمالية

ولكن هذه الطريقة تطبق إذا تقاربت الاهتلاكات المحاسبية مع الاهتلاكات الحقيقية (التقنية)، وإلا وجب التقريب بينهما.

2.3.3 التقييم بطريقة المقارنة:

في حال تواجد سوق خاص بهذه المعدات والآلات، هنا يمكن للمؤسسة أن تعرف قيمة آلتها ومعداتا من السوق مع المراعاة أثناء المقارنة:

- ✓ تاريخ اقتناء المعدات مع المعدات المقارن بها؛
- ✓ العلامة التجارية للمعدات؛
- ✓ تاريخ الصنع؛
- ✓ العطل والإصلاحات إن وجدت؛
- ✓ المصاريف اللاحقة فأحيانا هذه المصاريف تزيد من قيمة الآلات.

3.3.3 التقييم عن طريق تكلفة الحياة:

تقيم المعدات وفق هذه الطريقة حسب الصيغة التالية:²

$$Vr = P(1 + i) \frac{D - A}{D}$$

¹BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Op.Cit., P.140

²PENE Didier, **Evaluation et Prise de Contrôle de l'Entreprise**, Tome 2 : Evaluation et Montages Financiers, 2eme édition, éditionEconomica, Paris, 1993, PP. 96-97

حيث: V_I : القيمة المصححة للآلة.

P : تكلفة الحيازة.

i : معدل إعادة التقييم.

D : المدة الكلية للآلة.

A : عمر الآلة.

4.3.3 التقييم عن طريق إعادة التقييم:

يمكن استخدام هذه الطريقة على آلة لوحدها أو عدة آلات متجانسة تؤدي نفس الغرض مثلاً، وتقوم هذه الطريقة على استحداث تقييمات في حالة تعدد سنوات الحيازة عليها باستخدام معامل الاستحداث ومعدل القدم.

4.3 التقييمات المالية:

التقييمات المالية هي الأسهم التي تحوز عليها المؤسسة في شركات أخرى، أما بالنسبة لتقييم هذا النوع من التقييمات فهنا المؤسسة يكون عليها اللجوء إلى السوق المالي (البورصة) لتحديد قيمتها بشكل صادق.

المطلب الثاني: الأصول المعنوية:

1. تعريفاً لأصول المعنوية:

التقييمات المعنوية هي أصل من أصول المؤسسة قابلة للتحديد، غير نقدي، غير مادي (غير ملموس)، مراقب وتستعمله المؤسسة في إطار أنشطتها العادية.¹

2. مبادئ إدراج الأصول المعنوية في حسابات المؤسسة:

إن المعيار الدولي رقم 16 الخاص بالملكيات، التجهيزات والمعدات يشترط شرطان للاعتراف بالأصل وتسجيل قيمته في الميزانية وهما:²

✓ يمكن قياس تكلفة التثبيت وتحديد قيمته بصورة صادقة وتشخيص التثبيت الغير ملموس بصورة منفصلة عن باقي الأصول، ولا تجد المؤسسة مشكلة في بيعه (التنازل عنه)، إيجاره، تحويله؛

¹ لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالملكيات والتجهيزات والمعدات، الفقرة رقم 7-13.

✓ إن كان هناك احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية ستتدفق إلى المنشأة نتيجة استغلال أو استخدام الأصل.

3. أنواع التثبيتات العينية :

تنقسم التثبيتات إلى نوعين رئيسيين هما:

1.3 الأصول المعرفة (المحددة بذاتها):¹

وهي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستغلال وتعتمد المؤسسة في استمراريتها على هذا النوع من الأصول، وبالتالي فمع توقف المؤسسة عن النشاط، أو تحقيق خسائر متراكمة تفقد هذه الأصول قيمتها، كذلك مع مرور الزمن تتعرض هذه الأصول لتدهور في قيمتها نتيجة اهتلاكها، وسميت بالأصول المعرفة أو المحددة بذاتها لأنها ظاهرة في الميزانية مع مجموع الأصول، ومحددة بقيمتها (القيمة المحاسبية)، وتوجد بعض الدراسات التي سمتها بالأصول المعنوية المستقلة عن الاستغلال ومن بينها براءات الاختراع، علامات الصنع، حق الإيجار....

2.3 الأصول الغير معرفة (الغير محددة بذاتها):²

وهي الأصول التي لا ترتبط بشكل مباشر باستغلال المؤسسة شأنها شأن الأصول المادية الأخرى، وهي أساسية لسير نشاط المؤسسة ومدخل للميزة التنافسية للمؤسسة مع باقي المؤسسات، إذ نجد شركتين لهما نفس الأموال الخاصة أو بقيمة متقاربة وينشطان في بيئة واحدة مشتركة ولكن نجد الأرباح في قوائمها المالية تختلف.

4. قياس الأصول المعنوية :

كما هو معروف فإن جميع عناصر الأصول تقاس وتقيم لمعرفة قيمتها، وما يطرح مشكل لكل محاسب أو مستعمل القوائم المالية هو، هل هذه الأصول مقيمة بالطريقة الصحيحة ؟ وهل قيمتها تعطي صورة صادقة للمؤسسة ؟ فهنا نجد اجتهادات علماء الاقتصاد والمالية وحتى الرياضيين باعتبار أن التقييم عملية تقنية تستعمل منهجية وأدوات ووسائل رياضية، ليسهموا بدراسات تسمح بقياس وتشخيص مالي لعناصر القوائم المالية والأصول المعنوية من ضمنها بصفة دقيقة، ومن بين هذه الطرق الرياضية نجد :

1.4 قياس الأصول المعنوية المعرفة (المحددة بذاتها) :

¹ هوارى سويبي، أهمية قياس قيمة الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 2005، ص 398.
² نفسه.

هذا النوع من الأصول يقيم مثله مثل بقية عناصر الأصول الأخرى، المادية والمعنوية إذ تتم تقييم وتصحيح العناصر المادية وإعادة تقييمها ويدخل هذا في إطار الذمة المالية ومنها¹:

1.1.4 حقوق الملكية التجارية والصناعية : وهي الحقوق التي تميز المؤسسة عن باقي المؤسسات مثل العلامات التجارية، علامات الصنع....، وتقييم كالاتي:

أ. براءات الاختراع :

براء الاختراع هي عبارة عن شهادة تسلم للمخترع الذي اخترع جهازا أو اكتشافا لمادة معينة، بحيث هذا الشهادة تمنحه الحق في استغلال الشيء المبتكر والتصرف فيه كالتنازل عنه، تأجيله....

وبما أن هذه البراءة يباع وتشترى وتأجر كان لزاما لوجود طريقة لتقييمها بصورة صادقة وواضحة، وهنا نكون أمام حالتين وهما :

✓ أن المؤسسة هي مالكة شهادة البراءة وهي من ابتكرت هذه البراءة وانجزتها لصالح البحث والتطوير الخاصة بها وأرادت التنازل عنها مقابل أقساط سنوية؛

✓ المؤسسة ليست مالكة وإنما اشترت هذه البراءة لاستخدامها في الإنتاج.

❖ الحالة الأولى (التنازل مقابل أقساط سنوية) :

$$\frac{\text{القسط السنوي ن}}{ع+1} + \dots + \frac{\text{القسط السنوي}}{ع+1} + \frac{\text{القسط السنوي}}{ع+1} = \text{القيمة العادلة للبراءة}$$

القسط السنوي: القسط المدفوع للحصول على البراءة

ع: المعدل

$$\text{Juste valeur de Brevet} = \sum_{n=1}^n \frac{\text{benifice prévus}_2}{(1+i)^n}$$

حيث: Bénéfice: الربح السنوي المحقق.

¹Vizzavona Patrice, **Pratique de gestion**, Tome 3, Evaluation des entreprises, Berti Edition, Tipaza, 1990, P.11

²Elisabeth Bertin, et al, Manuel Comptabilité et Audit, BERTI Edition, Alger, Algérie, 2013, P 47.

n: المدة.

i: هو الآخر له كيفية حسابه وفق طرق رياضية سنتطرق إليها لاحقاً.

❖ الحالة الثانية (شراء المؤسسة للبراءة):

في حالة حصول المؤسسة على البراءة فإنها تدخل ضمن حسابات الأصول المعنوية في القوائم المالية للمؤسسة وتكون بالمبلغ الآتي¹:

قيمة البراءة = المبلغ المدفوع - الاهتلاك السنوي

تجدر الإشارة أن البراءة لا تحتلك بصفة دورية كبقية الأصول المادية الأخرى كمعدات النقل وغيرها وإنما تحتلك بصفة استثنائية أي حتى هذا الشيء المبتكر لا يهتك بالتقادم وإنما يهتك بظهور شيء مبتكر آخر ذو تكنولوجيا أكثر تطوراً وحدائث من قيمة البراءة.

ب. الامتيازات هي كذلك من بين الأصول المعنوية ذات الأهمية، وله معيار خاص به بين كيفية تقسيم هذا النوع من الأصول إلا أن القانون الجزائري لا يهتم بممثل البراءة، ويعالج بنفس المعالجة التي تعالج بها البراءة.

ت. العلامات والمراكات كذلك من بين العناصر المعنوية توجد علامات الصنع التي تميز الشركة عن باقي الشركات وبالتالي هي غير ظاهرة (مخفية)، وجب إظهارها في القوائم المالية لأن قيمتها لها تأثير مالي خاصة العلامات للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

2.1.4 عقد الإيجار (Crédit Bail):²

عقد الإيجار ظهر في شكله الحديث خلال الثورة الصناعية، ففي القرن التاسع عشر قام مستثمرين بتأجير عربات نقل الفحم، وتأسست أولى شركات التأجير الإقليمية عام 1855م، حيث كانت تأجر هذه الشركات عربات نقل الفحم لفترات تتراوح ما بين خمس وثمان سنوات.

أما فكرة التأجير التمويلي بمصطلح "Leasing"، فقد كان أول وجود لها في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد بكاليفورنيا على يد "Boothe Junior"، الذي كان يملك مصنعاً لإنتاج المواد الغذائية الصناعية وأثناء الحرب الكورية سنة 1950م، تقدمت له القوات الأمريكية بطلب تزويدها بكميات كبيرة تفوق قدرته

¹ هواري سويبي، مرجع سبق ذكره، ص 400.

² مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي والمالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014، ص 14.

الإنتاجية، إذ كان المصنع لا يملك المعدات اللازمة لإنتاج تلك الطلبية، ومنه توصل "Boothe" إلى فكرة استئجار المعدات اللازمة لإنتاج تلك الطلبية، فلم يجد حينها من يؤجره تلك المعدات وفق هذه الصيغة الحديثة وضاعت عليه صفقة تزويد القوات الأمريكية بالمواد الغذائية، فقام بإنشاء شركة للتأجير التمويلي سنة 1952م سماها "United State Leasing Corporation"، وحققت أرباحا حتى تأسست شركة أخرى وأصبحت ظاهرة اقتصادية أمريكية تنامي في الاقتصاد الأمريكي.¹

عرف مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي "APB" الإيجار التمويلي على أنه اتفاق تعاقدى بين المؤجر ينتقل بمقتضاه إلى المستأجر حق استخدام أصول معينة مملوكة للمؤجر لمدة محددة مقابل عائد معين يتفق عليه.²

كذلك يعرف أنه عقد يتم بموجبه، نقل كافة المخاطر والمكافئات أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل جوهري، وليس من الضروري أن تنتقل الملكية في النهاية،³ كما يمكن أن تنتقل الملكية في النهاية مع دفع مبلغ رمزي إضافي مقابل نقل الملكية بشكل قانوني ونهائي.

يجب التفريق بين عقد الإيجار التشغيلي والتمويلي إذ تختلف المعالجة المحاسبية لكل منهما، فنفس الأصل ونفس مدة التأجير ونفس المبلغ والخصائص، ولكن لكل منهما المعالجة المحاسبية الخاصة به، فمعالجة عقد الإيجار التشغيلي تختلف بشكل كبير عن عقد الإيجار التمويلي،⁴ وأي اختلال يؤدي إلى عدم تقديم قوائم مالية ذات صورة صادقة، ولذا يجب توفر آليات وشروط التفرقة بينهما، إذ يعتبر عقد الإيجار التشغيلي عقد تقديم خدمات من المؤجر إلى المستأجر؛ أما عقد الإيجار التمويلي فيجب توفر الشروط الآتية ليصبح عقدا تمويليا:

- ✓ أن ينص العقد على نقل الملكية في نهاية العقد؛
- ✓ أن يمنح للمستأجر حق امتلاك الأصل مقابل سعر رمزي (خيار الشراء بسعر أقل من قيمته العادلة)؛
- ✓ أن تساوي فترة العقد 75% أو أكثر من العمر الإنتاجي للتشبيث (مدة العقد تغطي غالبية العمر الإنتاجي للأصل) حتى وإن لم تنقل الملكية؛
- ✓ أن تكون القيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا 90% من القيمة العادلة للأصل (الدفعات تغطي غالبية القيمة العادلة للأصل)؛
- ✓ أن تكون الأصول ذات طبيعة لا تسمح بإجراء تعديلا عليها حتى لا تصرف عليها مبالغ تجعل قيمتها تفقد توازنها المالي (اختلال في القيمة العادلة)؛

¹ مكي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 14

² نفسه، ص 16

³ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 310

⁴ نفسه، ص 311

- ✓ يمكن للمستأجر إلغاء العقد، مع تحمل المستأجر خسائر المؤجر المرتبطة بالإلغاء؛
- ✓ أن تحمل الخسائر والأرباح لتغيرات القيمة العادلة للقيمة المتبقية للتثبيت المستأجر؛
- ✓ أن تمنح للمستأجر خيار الاستثمار في العقد لمدة ثانية، بإيجار أقل بكثير من إيجار نفس الأصل في السوق.

من خلال الشروط السابقة، نستنتج أنه يتطلب دقة عالية في التقييم للتفريق بين الإيجار التشغيلي والتمويلي ونركز في الإيجار التمويلي على المخاطر التي يحتفظ بها المؤجر أكثر من امتياز امتلاك التثبيت.

5. فارق الاقتناء (فارق الشراء)(Goodwill):

مصطلح فارق الاقتناء في مفهومه الاقتصادي، استخدم في المعاملات التجارية منذ قرون، أما أولى الإشارة إليه في المراجع كانت منذ بدايات سنة 1571م¹، وهذا الاستخدام القديم منطقي ويؤكد ظهور المنافع الاقتصادية منذ القدم، أما أول مرجع علمي محكم لفارق الاقتناء المحاسبي فهو حديث جدا ونشر في المجلة البريطانية، المحاسب (The Accountant) سنة 1982م، من طرف الباحث هيغ (Hughes)²

1.5 تعريف فارق الشراء :

فائض قيمة الأصول المعنوية هو الجزء الهام من المبالغ المالية الغير ظاهر في القوائم والبيانات المالية للمؤسسات، والتي لا يمكن لمستعملي القوائم المالية رؤيتها أو معرفتها إلا إذا تم حسابها أو حصول عملية اندماج بين المؤسسة ومؤسسة أخرى³ أو قرر إدارتها التنازل عنها وبيعها.

2.5 مختلف مقاربات (وجهات النظر) فارق الاقتناء :

أ. وجهة نظر المحاسبية:⁴

ومفهوم فائض قيمة الأصول المعنوية (Goodwill) له عدة تسميات في المراجع العربية والأجنبية، فيسمى شهرة المحل (Fond de commerce) وفق الحسابات المالية، وفي الحسابات المجمع يطلق عليه اسم فارق الاقتناء (Ecart d'acquisition).

¹LEAKE (P. D.), **Goodwill: Its nature and how to value it**, in The Accountant, 1914, vol. 17, P. 81-85.

مجلة المحاسب هي مجلة بريطانية ظهر أول عدد لها سنة 1974م وكانت تصدر لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.²

³Andrea Beretta Zanoni, **Accounting for Goodwill**, Routledge, New York, USA, 2009, P.01

⁴Karine FABRE et al., **Ecart D'acquisition Et Normes Ias/Ifrs Une Etude Empirique Des Pratiques Des Entreprises Francaises**, 2011, U. Paris Dauphine, P.04

❖ تعريف فارق الاقتناء من وجهة نظر الحسابات المالية (الشاملة):¹

شهرة المحل (Fond de commerce) يتركب وفق المخطط المحاسبي المالي، من الأصول الغير ملموسة التي لا يمكن تقييمها أو محاسبتها بشكل منفصل عن الميزانية، فهي ضمن الميزانية في الحسابات رقم 20 وتظهر أعلى الميزانية ضمن عناصر الأصول، وبفضلها تكتسب المؤسسة سمعة في محيطها مثل المعرفة، التحفيز وهي تساهم بشكل رئيسي في عملية تطوير فرص المؤسسة في السيطرة على السوق أو دخول أسواق جديدة، كذلك تسمح هذه الأصول للمؤسسة بالتميز بمنتجاتها أو بنمط التسيير واكتساب الميزة التنافسية للمؤسسة.

شهرة المحل يتواجد في كل المؤسسات عند إنشائه ولا يظهر في أي جهة من الحسابات الميزانية، لكن على الرغم من الاختفاء عند الإنشاء إلا أن شهرة المحل في حالة الاقتناء من طرف مؤسسة أخرى (حالة التنازل) يظهر في الميزانية كأصل معنوي تحت رقم الحساب 207 (شهرة المحل)، وبطبيعة الحال باعتباره كأصل من أصول المؤسسة فهو يخضع لعملية الاهتلاك الدورية، وتقييم شهرة المحل تتم بسعر اقتنائه على التنازل عن المؤسسة وهذا السعر هو نتيجة تحيين التدفقات النقدية المتولدة عن عملية التنازل وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة الأصل المعنوي} = \frac{\text{القسط السنوي}}{e+1} + \dots + \frac{\text{القسط السنوي}}{e+1} + \frac{\text{القسط السنوي}}{e+1}$$

وهذا السعر (القسط السنوي) هو التفاوض بين البائع والمشتري حول السعر المناسب، وهناك بعض الباحثين من يرى أن شهرة المحل المقتناة لا تخضع للاهتلاك الدوري على عكس ما رأينا سابقا، وذلك بسبب تركيب حساب 207 (شهرة المحل) والحسابات التي يتركب منها، وفي الواقع اهتلاك عنصر مثل سمعة المؤسسة لا يمكن أن يكون خطيا (يزداد أو ينقص بثبات) ولا يمكن أن ثابت مثل الاهتلاك الخطي.

❖ تعريف فارق الاقتناء من وجهة نظر الحسابات المجمعة:²

في حالة استحواذ (اندماج) الشركة على شركة أخرى، الفرق بين سعر الشراء (سعر الاندماج) والقيمة المحاسبية للشركة المستحوذ عليها يولد فائض قيمة (Survaleur) في الحسابات المجمعة في ميزانية الشركة المستحوذة (الشكل رقم 1.1)، من وجهة نظر محاسبية، هذا الفائض يقلل من إعادة التقييم بالقيمة العادلة للأصول المعرفة والخصوم وهذا ما يسبب فروق بين قيم التجميع الأولية وفروق بين قيم إعادة التقييم.

فرق التجميع الأولي في حالة أرادت شركة الاستحواذ على شركة أخرى وبعض المفاوضات، الفرق بين السعر المدفوع من قبل الشركة المستحوذة وحصص الأموال الخاصة للشركة المستحوذ يشكل فارق التجميع الأولي.

¹Karine FABRE et al., Op.Cit., P.04

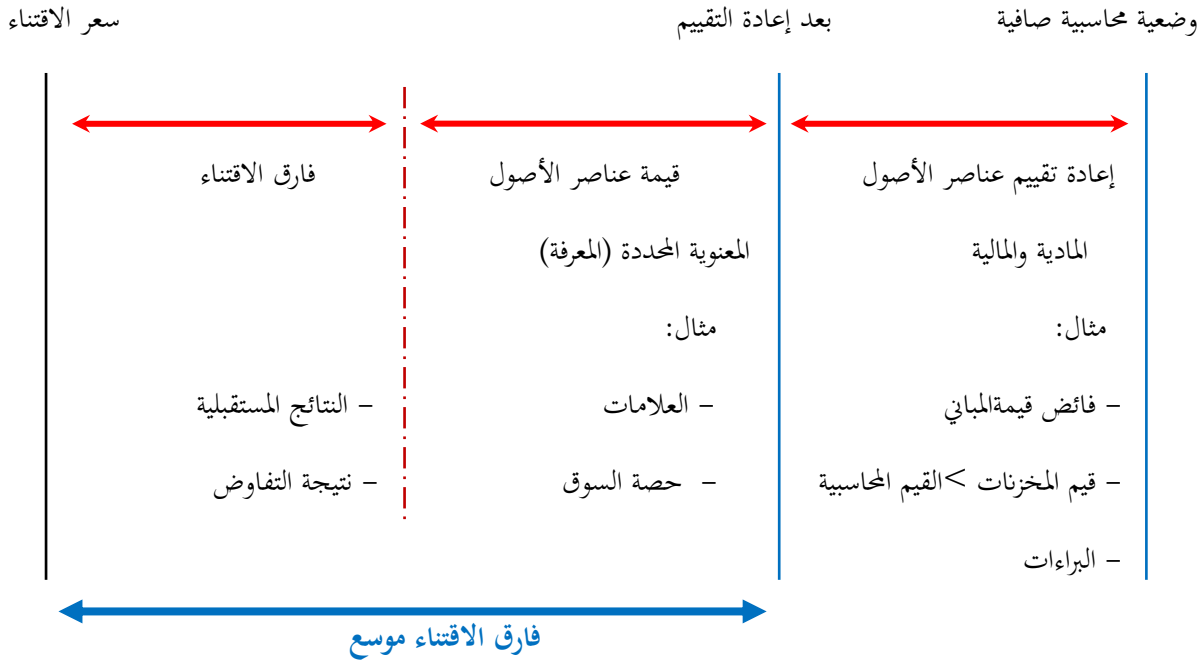
² Idem.

فرق التقييم يتمثل من جهة، في إعادة تقييم (إعادة التقدير) مجموعة عناصر الأصول المعرفة (المحددة بذاتها) للشركة المتنازل عنها بطريقة القيمة العادلة، وهذا بسبب التغير المحتمل بين القيم المحاسبية لعناصر الميزانية والمسجلة بتكلفتها التاريخية والقيم المحددة بطريقة القيمة العادلة بعد إعادة تقييمها ومن جهة أخرى، القيم الغير ملموسة (المعنوية) مثل البراءات، العلامات وحصص السوق وملفات العملاء التي لا تظهر في القوائم المالية للشركة قبل التجميع ويمكن إعادة تقييمها وتسجيلها محاسبيا في الحسابات المجمعة في حالة معايير الاعتراف بهذا النوع موجودة.

فارق الاقتناء يتمثل الفرق بين تكلفة اقتناء السندات وإعادة تقييم شاملة للأصول والخصوم المعرفة عند تاريخ الاقتناء.

كما يمكن تعريفه بأنه كل الأسباب المؤدية إلى وجود فائض قيمة الأصول المؤسسة¹ وبتالي هو جميع العناصر المعنوية (الغير ملموسة) والقدرة التي تتمتع بها المؤسسة من خلال استغلال هذه العناصر لزيادة الأرباح.

الشكل رقم 1.1 : الفرق بين سعر الاقتناء والقيمة المحاسبية للشركة المكتسبة



Source: Sylvie et al, Goodwill, structures de bilan et normes comptables

¹ هوارى سويسى، مرجع سبق ذكره، ص 398

ب. وجهة نظر اقتصادية :

من وجهة نظر اقتصادية، فارق الاقتناء يمثل فائض قيمة الفرق بين سعر الاقتناء والقيمة المحاسبية (القيمة الإجمالية المحاسبية) للمشركة المستحوذ عليها، هذا الفارق يمكن تفسيره بأنه دلالة على وجود الأصول الغير ملموسة (أصول معنوية) في حسابات الشركة المستحوذ عليها، أو وجود اندماج محتمل بين وحدتين أو كيانين ماليين أو بين البيئة المنافسة وهذه المقاربة ثلاث وجهات:¹

✓ وجود عناصر أصول معنوية (غير مادية)، هناك كثير من الباحثين يعتبرون أن فارق الاقتناء سببه وجود العناصر الغير مادية في الميزانية، وغير مأخوذة بعين الاعتبار في المحاسبة (حسابات المؤسسة) بسبب صعوبة تقييم هذا النوع من الأصول، من خلال هذه العناصر في الميزانية (الأصول الغير مادية) يمكن إعطاء صورة للشركة لاسيما، الكفاءات، قدراتها التنافسية وعلاقة المؤسسة بمحيطها،² وفارق الاقتناء من هذه الوجة يعني أنه قيمة للمؤسسة لا يمكن ربطها بشكل فردي لعناصر معرفة في الميزانية (محددة بذاتها)، ولا شيء يدل على أنها عناصر غير محددة؛³

✓ القيم المحتملة المتولدة نتيجة عملية الدمج، فعند حدوث اندماج بين شركتين تظهر قيم تلقائية متأتية توليفة (synergie) في المؤسسة الجديدة؛

✓ المحيط التنافسي، سعر اقتناء الشركات أثناء الاستحواذ يخضع كذلك لقانون الطلب والعرض.

3.5 تكوين وتشكيل فارق الاقتناء:

بما أن فارق الاقتناء أصل كبقية الأصول لعناصر الميزانية فهو الآخر له قيمة محاسبية صافية، ولتحديد هذه القيمة فإن (Gw) يتحدد وفق عدة طرق سيتم التطرق لها بالتفصيل بالمعدلات الرياضية في المبحث الثاني.

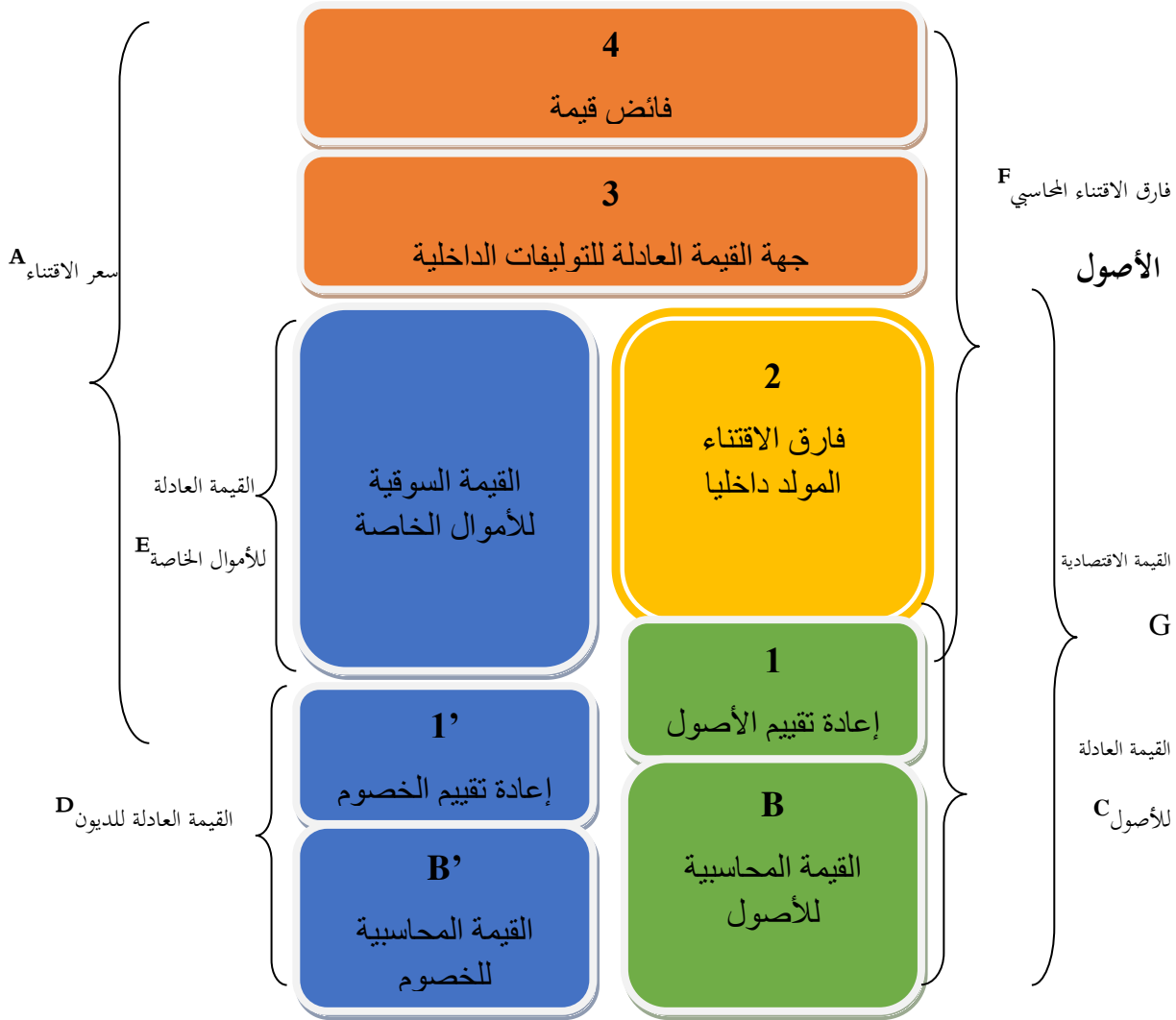
والشكل التالي يوضح توقع فارق الاقتناء في الميزانية وكيفية الحصول عليه في الميزانية للشركات.

¹Karine FABRE et al., Op.Cit., P.06

²Edvinsson L. et Malone M., (1999), **Le capital immatériel de l'entreprise**, Maxima, Paris. Transférer Par Karine FABRE et al., Op.Cit., P.06

³Pierrat C. et Martory B., (1996), **La gestion de l'immatériel**, Nathan, P.41

الشكل رقم 2.1: تكوين وتشكيل فارق الاقتناء.



المصدر: Luc Paugam, Valorisation et reporting du goodwill : enjeux théorique et empirique, Thèse de doctorat, Université de Paris Dauphine, 2011, P 24

يمكن أن نستخرج من هذا الشكل المعادلات التالية:

- ✓ $A = C + F - D$ = سعر الشراء:
- ✓ $C = 1 + B$ = القيمة العادلة للأصول
- ✓ $G = E + D$; $G = 2 + C$ = القيمة الاقتصادية
- ✓ $2 = G - C$ = فارق الاقتناء المولد داخليا

المبحث الثاني: المجمع والقوائم المالية المجمعة:

نتج عن عملية التجميع هو إعداد قوائم مالية مجمعة، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال التطرق إلى تعريف المجمع وللقوائم المالية المجمعة.

حيث أدت المتغيرات الاقتصادية التي ظهرت في ظل العولمة إلى قلق الشركات التجارية على مستقبلها الاقتصادي في البقاء والقدرة على المنافسة، مما حدا بهذه الشركات إلى البحث عن تحقيق تجمع في ما بينها لمواجهة تلك المتغيرات، حتى أصبح الاقتصاد الحديث يتميز بظاهرة تجمع الشركات.

وتوجد عدة وسائل لتحقيق المجمعات منها:

- الاندماج؛
- الشركة القابضة؛
- المشروع المشترك؛
- الترس (Trust)؛
- الكارتل (Cartel).

ويعتبر الاندماج أهم وسائل والأدوات تحقيق مجمع شركات وأكثرها شيوعاً، فنظراً لما يشهده العالم في القرنين الأخيرين من ثورة مذهلة وهائلة في شتى مناحي الحياة في مجال الصناعة والتجارة والاتصالات حتى أضحت العالم على كبره واتساعه قرية صغيرة، ونظراً لتكامل مصالح واحتياجات الدول في المجتمعات، ولكي يحافظ أي مجتمع على مقومات وجوده وعلى شخصيته يقتضي أن يكون لديه القدرة على تعلم الحضارة واستعمالها والحفاظة عليها بالإضافة إليها، ولا شك أن كل هذا يحتاج إلى مجهود بشري مادي وذهني مضني وكبير، كما يحتاج إلى أموال وفيرة، وقد أحست الدول المتقدمة بذلك، فاعتمدت أسلوب تجميع وتركيز رؤوس الأموال ليتسنى لها تحقيق أهدافها وأغراضها من أغراض اقتصادية وتجارية وصناعية وعلمية وسياسية.

إن اندماج الشركات يمثل أحد مظاهر عصر العولمة مما أدى إلى ظهور الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الدولي الواسع الانتشار كي تتمكن من المقدره على المنافسة والصمود والنمو. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبعت إلى ذلك فعمدت إلى دمج العديد من الشركات في وحدات وشركات كبيرة ضخمة قادرة مالياً وتجارياً على تحقيق أغراضها ومشاريعها التي أنشئت من أجلها، حتى أصبحت تلك الشركات قوية بالداخل والخارج، فالتجتهت إلى الأسواق العالمية، حتى كادت تحقق السيطرة على السوق العالمية، فتنبعت إلى ذلك دول أوروبا فسارعت إلى اتخاذ نفس الأسلوب في تركيز الأموال، مما ولد منافسة تجارية واقتصادية تشكلت بالطابع السياسي ولم يقتصر الاندماج على الدول الرأسمالية فقط، بل

وجد طريقة أيضا لدى الدول الاشتراكية، إلا أن فلسفتها مختلفة عن الدول الرأسمالية، ولكن في كلتي الحالتين، كان الهدف توفير الأموال الكافية لتحقيق الأهداف والقدرة على المنافسة بالخارج. وبالتالي فإن بقاء الدول النامية والفقيرة ومنها الجزائر، معتمدة على رؤوس الأموال الصغيرة سيجعلها غير قادرة على اللحاق بالركب العالمي، وذلك لما للاندماج وتركيز رؤوس الأموال من فوائد ومزايا¹.

المطلب الأول: مفهوم وهيكل المجمعات:

1. تعريف المجمع:

1.1 تعريف المجمع من الناحية القانونية:

تطرق المشرع الجزائري إلى مفهوم المجمع في وعرفه كالتالي:²

طبقا لنص المادة 796 من المرسوم رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993 جاءت كالتالي: "يجوز لشخصين معنويين وأكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا ولفترة محدودة تجمعا، بتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها، أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط الاقتصادي وتنميته".

كما تنص المادة 797 من المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993 على أنه: "يحدد عقد التجمعات تنظيم التجمع مع مراعاة أحكام هذا القانون، ويتم إعداد كتابيا وينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ويتضمن لا سيما البيانات التالية:

• تسمية التجمع؛

• اسم الشركة أو موضوعها أو الشكل القانوني وعنوان المقر أو المركز الرئيسي للشركة، رقم التسجيل كل عضو من التجمع في السجل التجاري.

وتكون الارتباطات القانونية ممثلة بامتلاك المؤسسة لنسبة من رأس المال أو نسبة مصلحة في مؤسسة أخرى، ولكن المراقبة الفعلية الممارسة لا يمكن قياسها فقط من خلال امتلاك حصة من رأس المال أو نسبة مصلحة، وإنما تعتمد على امتلاك نسبة من حقوق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين، فوجود أسهم لها حق التصويت المضاعف، أو ليس لها حق التصويت يسمح لمؤسسة ما بممارسة مراقبة فعلية تفوق نسبة امتلاكها لرأس المال أو المصلحة.

¹www.t1t.net/download/z18.doc

² القانون التجاري الجزائري، 2002، ص500.

ومن ناحية أخرى، فبسبب الانتشار الواسع لأسهم ضمن الجمهور أو وجود عدد كبير من المساهمين لا يهتمون بالحضور للجمعية العامة، أو غياب مساهم معتبر يمكن لمساهم آخر ممارسة الرقابة على تلك المؤسسة بالرغم من عدم امتلاكه لأغلبية الأسهم.

تجمع الشركات ليس حاليا في الجزائر وجود قانوني (الشخصية)، ونظريا لا يمكن لشركة أن تتحكم في أخرى لأن لكل واحدة منها مخططاتها، أهدافها والتزاماتها، إلا أن وجودها كوحدة اقتصادية هامة أحدث انعكاسات قانونية هامة أحدث انعكاسات قانونية جعلت مختلف التنظيمات تركز على:

- حماية صغار الساهمين؛
- حماية المرضين؛
- إعلام المساهمين؛
- إعلام الجمهور.

2.1 تعريف المجمع من الناحية الجبائية:

المجمع من حيث القوانين والمراسيم الجبائية هو سيطرة الشركة الأم أو "الشركة المسيطرة" السيطرة على الوحدات أو الشركات الأخرى التابعة لها، سواءا كانت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تصبح هذه الشركة المسيطرة هي الوحيدة المسؤولة أمام المصلحة الضريبية والمكلفة بالضريبة.

وجاء في نص المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه: "مجمع الشركات هو كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا تضم الواحدة منها المسماة الشركة الأم الشركات الأخرى المسماة (الأعضاء) تحت تبعيتها من خلال امتلاكها المباشر لنسبة 90% أو أكثر من رأس مال الشركة والتي يمكن امتلاك رأسمالها كليا أو جزئيا من طرف شركة أخرى باعتبارها الشركة الأم".¹

3.1 تعريف المجمع من الناحية المحاسبية:

نصت المادة 1-132 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 تنص على ما يلي: "تهدف الحسابات المدججة إلى تقديم ممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد".

¹ قانون الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

كذلك تنص المادة 132-2 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 تنص على ما يلي: "كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يُعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات".¹

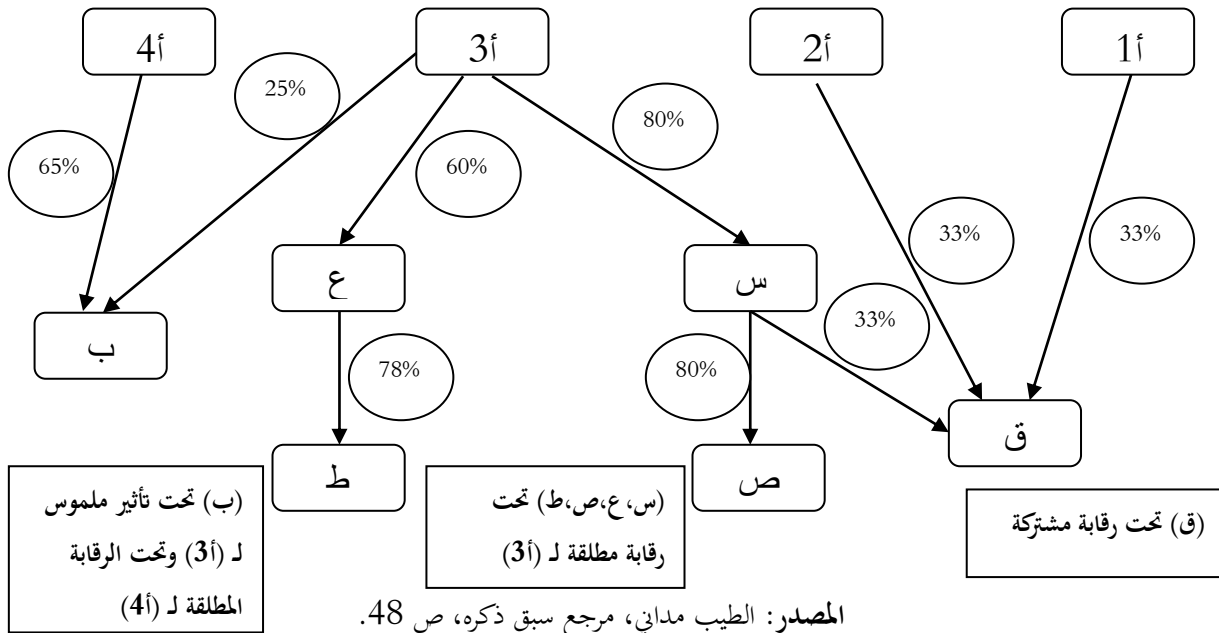
وبالتالي فالجمع وبعد نهاية كل سنة مالية لا بد عليه من إعداد كشوفات وتقارير مالية مجمعة وموحدة إلى الجمعية العامة ومستعملي القوائم المالية.

2. هيكل مجمع الشركات:²

1.2 المجمعات العمودية:

هي المجموعة المتكونة من الشركة الأم والشركات التي تنشط تحت سيطرتها المطلقة، يتميز هذا الشكل بتواجد روابط التبعية القانونية بين الشركات حيث يمكن أن نجد عدة مجموعات فرعية داخل المجموعة نفسها وعلى رأس كل واحدة منها شركة أم، كما يحيط بالمجموعة من جهة، شركات أخرى لا تسيرها الشركة الأم ولكن تمارس عليها تأثيرا ملموسا ومن جهة أخرى هناك شركات تنشط تحت الرقابة المشتركة لمجموعتين أو أكثر والشكل رقم 3.1 يوضح شكل سيطرة المجمعات العمودية على الوحدات التابعة لها.

الشكل رقم 3.1 يوضح المجموعة العمودية



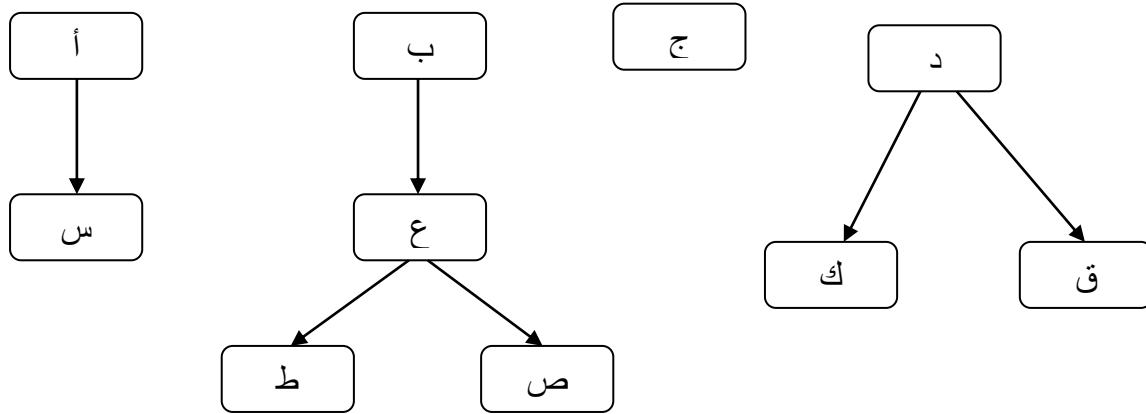
¹ الجريدة الرسمية رقم 25، 19 مارس 2009، الجزائر، ص 15.

² الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS *دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 48-49.

2.2 المجمعات الأفقية:

تتكون من الشركات غير المرتبطة ببعضها البعض بعلاقات التبعية القانونية ولا توجد سيطرة مالية لإحداها على الأخرى ولكن تخضع لإدارة واحدة وجماعية، حيث تتم إدارتها حسب طرق متفق عليها وتسير في إطار فائدة مشتركة، يكون على رأس هذا النوع من المجموعات دائما شخص طبيعي أو عائلة، لذا تسمى بالمجموعات الأفقية والشكل رقم 4.1 يوضح طريقة سيطرة وتمركز المجمعات الأفقية.

4.1 المجموعة الأفقية



المصدر: مداني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3. الامتيازات الجبائية للمجمعات الجزائرية:

أقر القانون الجبائي الجزائري مجموعة من الامتيازات الجبائية للمجمعات منها:

- يمكن للشركات المؤهلة لنظام مجمع الشركات توحيد أرباحها عن طريق الخضوع لنظام الميزانية الموحدة؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني للعمليات التي تتم بين أعضاء شركات المجمع؛
- بموجب أحكام المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه تعفى من الضريبة على أرباح الشركات فوائض القيمة عن التنازلات المنجزة في إطار تبادل الممتلكات، بين الشركات الأعضاء في نفس المجمع من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل خاص بالعقود التي تثبت نقل الممتلكات بين الشركات الأعضاء لنفس المجمع؛
- إعفاء الأرباح الموزعة إلى الشركة الأم من الضريبة على أرباح الشركات.

المطلب الثاني: الاندماج والقوائم المالية المجمعة:

1. لمحة تاريخية عن توحيد القوائم المالية:¹

تنتج عن عملية توحيد الأعمال وجود قوائم مالية موحدة، وتحظى هذه القوائم المالية المجمعة بأهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية باعتبارها عنصر هام لاتخاذ القرار، سواء كانت هذه الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها، وتعود أولى عمليات تجميع القوائم المالية الموحدة في التاريخ في بدايات القرن السابع عشر، وكان نشر أول قائمة مالية موحدة سنة 1892م في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سنة 1905م تم عقد أول مؤتمر دولي حول الحسابات المجمعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

سنة 1934 تم كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح إجباريا إرفاق القوائم المالية الموحدة مع التقرير السنوي وفي نذكر بعض أولى عمليات التوحيد في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا والجزائر.

❖ الولايات المتحدة الأمريكية:

- ✓ 1892 نشر أول قائمة مالية موحدة National Lead.
- ✓ 1905 عقد مؤتمر دولي حول القوائم المالية الموحدة.
- ✓ 1910 إدراج القوائم المالية الموحدة ضمن التقرير السنوي.
- ✓ 1934 إجبارية إدراج القوائم المالية الموحدة مع التقارير المالية السنوية.
- ✓ 1959 إصدار معيار حول القوائم المالية الموحدة (ARB51).
- ✓ 1971 إصدار معيار حول الوضع للمكافئة (APB18).

❖ بريطانيا:

- ✓ 1922 نشر أول قائمة مالية موحدة.
- ✓ 1944 إصدار أول معيار حول القوائم المالية الموحدة.
- ✓ 1948 إجبارية توحيد القوائم المالية من طرف شركة (Compagnie ACT).

❖ ألمانيا:

- ✓ 1965 إجبارية إعداد القوائم المالية الموحدة بالنسبة لشركات الأشخاص.
- ✓ 1969 إجبارية إعداد القوائم المالية الموحدة بالنسبة لشركات ذات مسؤولية محدودة.

❖ فرنسا:

¹ سوسية بدر الدين، القوائم المالية الموحدة وتدقيقها، دراسة حالة شركة تسيير مساهمات للغرب SGP Ouest، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2011، ص ص 13-15.

- ✓ 1966 نشر أول قائمة مالية موحدة.
- ✓ 1968 إصدار أول معيار، توصية المجلس الوطني للمحاسبة.
- ✓ 1978 مشروع تقرير المجلس الوطني للمحاسبة حول توحيد القوائم المالية.
- ✓ 1985 إصدار قانون يضمن القوائم المالية الموحدة: إجبارية نشر قوائم مالية موحدة للشركات الغير مدرجة في البورصة.
- ✓ 1998 إصدار الرأي رقم 10-98 حول القوائم المالية الموحدة.
- ✓ 1999 نظام رقم 02-99 حول القوائم المالية الموحدة.

❖ الجزائر: ¹

- ✓ 1996 الأمر المؤرخ في ديسمبر 1996 والذي ينص على إجبارية إعداد القوائم المالية الموحدة ونشرها بالنسبة للشركات التي القابضة التي تلجأ للادخار العلني أو المدرجة في البورصة التي تحكمها المادة 732 مكرر 3 من القانون التجاري الجزائري.
- ✓ 1997 الأمر رقم 31-96 مؤرخ في 30 ديسمبر 1996 الذي يتضمن تدابير جبائية تخص مجمع الشركات.
- ✓ 1999 قرار مؤرخ في 09 أكتوبر 1999 يحدد تبني المخطط الوطني للمحاسبة لنشاط الشركات القابضة وإعداد القوائم المالية الموحدة للمجمع.
- ✓ 2007 قانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي ينص حول إجبارية إعداد ونشر قوائم مالية سنوية للمجمع إذا كان مقر الشركة الأم في الجزائر.
- ✓ 2008 مرسوم تنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون رقم 11-07 (المواد 39-41).
- ✓ 2009 قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وكذا عرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

2. تعريف القوائم المالية المجمعة:

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية الموحدة وذلك باختلاف الكتاب والمهتمين بالمالية والمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية نذكر منها:

هي القوائم المالية لمجموعة شركات والتي تبدو وكأنها تخص مؤسسة اقتصادية واحدة.

¹ سوسة بدر الدين، نفسه.

هي القوائم فعلية تعد على مستوى المجموعة والتي ترأسها شركة أم تسيطر على شركة أو أكثر تابعة لها، وذلك من منطلق أنها تمثل جميعا وحدة اقتصادية واحدة إلا أن كل واحد منها يعتبر وحدة محاسبية مستقلة.

تهدف الحسابات الموحدة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية وحساب النتيجة الخاص بالمجموعة كما لو تعلق الأمر لذمة واحدة، كل ذمة لها مقر أو نشاط رئيسي في التراب الوطني وتراقب ذمة أو عدة ذمم وتنظر كل سنة إلى قوائمها المالية الموحدة للمجموع الذي يكون هذه الذمم، وتقوم إدارة الشركة الأم المهيمنة على المجموعة الموحدة بإعداد ونشر البيانات الموحدة أو على عاتق الهيئات الإدارية، المراقبة والقيادة.¹

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن القوائم المالية الموحدة أو المجموعة هي القائمة المالية لعدة شركات تابعة لشركة واحدة وتسمى الشركة الأم وتظهر بعد التجميع قائمة مالية واحدة موحدة لكل القوائم الأخرى.

3. تعريف الاندماج:

الاندماج هو قيام أكثر من شركة بالاتفاق على الانضمام أو الاتحاد الأمر الذي ينتج عنه بقاء شركة واحدة فقط بدلا من اثنين أو أكثر قبل الاندماج مع انتهاء باقي الشركات وذوبانها في شخصية الشركة الباقية.

اندماج الشركات قانونا معناه هو قيام شركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها، أو مزج شركتين أو أكثر وتكوين شركة جديدة.

فإذا وقع الاندماج بطريق الضم فإن هذا يعينان قضاء الشركة المندمجة وانتقال ذمتها المالية إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، كما تنتقل المشروعات الخاصة بالشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة كما يستمر الشركاء في الشركة المندمجة في الاحتفاظ بصفتهم كشركاء في الشركة الدامجة ويوزع عدد من الأسهم الجديدة بدلا من الأسهم القديمة، أما إذا حدث الاندماج بطريق المزج أي تكوين شركة جديدة، فإن هذا يقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل كل الشركات الداخلة في الاندماج وانقضائها وتأسيس شركة جديدة يتكون رأسمالها من الحصص العينية التي تتمثل في الذمم المالية للشركات الداخلة في الاندماج".²

يقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتحاد من خلال المزج الكامل بين الشركتين لظهور كيان جديد يكون عادة أقوى من الشركتين قبل الاندماج.

¹ هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي والمالي الجديد والمعايير المحاسبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 147.

² أحمد علياير اهيم، الاندماج بين الشركات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 477، بدون تاريخ النشر، بدون سنة النشر.

ويعتمد تحقيق الاندماج بين الشركات على توفر الإرادة والرغبة لاتحاد القوى الاقتصادية، ووضع الشركات تحت ظل إدارة موحدة ولا شك أن الإدارة الناتجة عن عملية الاندماج هي أكثر كفاءة وأكبر مقدرة من الإدارة السابقة للمشروعات الفردية قبل الاندماج نتيجة استفادتها من الكفاءات الإدارية وهذا لصالح الأطراف في المشاريع الاقتصادية من مساهمين وعمال وحملة أسهم.¹

4. الاندماج حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم 3 (IFRS3):

1.4 هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية التي تقوم الشركة بإعدادها عند قيامها بعملية اندماج الشركات ويحدد على وجه التحديد ضرورة المحاسبة عن جميع عمليات الاندماج بتطبيق طريقة الشراء، ومن ثم تقوم الشركة المقتنية بالاعتراف بأصول الشركة المشتراة وخصومها والتزاماتها المحتملة القابلة للتحديد بالقيم العادلة في تاريخ الاقتناء كما تعترف بفارق الاقتناء والتي يتم اختبارها فيما بعد لأغراض الاضمحلال في القيمة وليس اهتلاكها.²

2.4 نطاق المعيار:

- تقوم الشركة بتطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال.
- لا يطبق هذا المعيار على ما يلي:
 - ✓ اندماج الشركات الذي يتم بموجبها اندماج منشآت أو شركات منفصلة لتكوين مشروع مشترك؛
 - ✓ اندماج الشركات الذي يتضمن منشآت أو شركات تخضع لسيطرة مشتركة؛
 - ✓ اندماج الشركات الذي يتضمن اثنين أو أكثر من صناديق الاستثمار؛
 - ✓ اندماج الشركات الذي بموجبه يتم اندماج شركات أو منشآت منفصلة لتكوين منشأة معدة للقوائم المالية بموجب تعاقد فقط دون الحصول على أية حصة ملكية.

3.4 تحديد عملية اندماج الشركات:

اندماج الشركات هو اندماج منشآت أو أنشطة أعمال منفصلة لتكوين شركة واحدة معدة للقوائم المالية وينتج عن جميع عمليات الاندماج حصول شركة واحدة هي المنشأة المقتنية على سيطرة على منشأة أو أكثر (الشركة الأم)، وإذا ما حصلت الشركة على سيطرة على منشأة واحدة أو أكثر لا يمثلوا كيانات تجارية فإن عملية اندماج

¹رشيدعريوة، أساليب وطرق اندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009، ص2.

²www.ifrs.org

هذه المنشآت لا تعد عملية اندماج الشركات، وعند قيام الشركة باقتناء مجموعة من الأصول أو صافي أصول لا تمثل نشاطاً تجارياً فإنها تقوم بتوزيع تكلفة هذه المجموعة بين الأصول والخصوم الفردية القابلة للتحديد في المجموعة بناءً على القيم العادلة لها في تاريخ الاقتناء.¹

يمكن أن يتم اندماج الشركات بطرق متنوعة تتحدد على ضوء أسباب قانونية أو ضريبية أو غيرها من الأسباب، وقد تتضمن قيام شركة بشراء حقوق ملكية شركة أخرى، أو شراء صافي أصول شركة أخرى، أو تحمل التزامات شركة أخرى، أو شراء بعض أصول شركة أخرى تمثل في مجموعها نشاطاً تجارياً أو أكثر من نشاط، ويجوز إتمام عملية اندماج الشركات بإصدار أدوات حقوق ملكية أو تحويل نقدية وما في حكمها من أصول أخرى أو كليهما، وقد تتم عملية اندماج الشركات بين مساهمي الشركات محل الاندماج أو بين شركة ومساهمي شركة أخرى، وقد تتضمن عملية اندماج الشركات إنشاء شركة جديدة تسيطر على الشركات محل الاندماج أو الأصول المحولة أو إعادة هيكلة واحدة أو أكثر من الشركات محل الاندماج، وقد ينشأ عن عملية اندماج الشركات علاقة شركة أم بشركة تابعة وتكون الشركة المقتنية هي الشركة الأم والشركة المقتناة هي الشركة التابعة.

كما قد تتضمن عملية اندماج الشركات شراء أصول بالصابي متضمنة فارق الاقتناء تخص شركة أخرى دون شراء حقوق ملكية هذه المنشأة، ولا ينتج عن هذا اندماج علاقة شركة أم بشركة تابعة، حيث يدخل ضمن تعريف اندماج الشركات وضمن نطاق هذا المعيار عمليات الاندماج التي بموجبها تحصل إحدى المنشآت على السيطرة على شركة أخرى، ولكن يكون تاريخ الحصول على هذه السيطرة (أي تاريخ الاقتناء) لا يتوافق مع تاريخ أو تواريخ الحصول على حصة الملكية (أي تاريخ أو تواريخ التبادل)، وقد ينشأ هذا الموقف على سبيل المثال عند دخول الشركة المستثمر فيها في ترتيبات إعادة شراء الأسهم مع بعض مستثمريها ونتيجة لذلك تتغير السيطرة على الشركة المستثمر فيها، لا يحدد هذا المعيار المحاسبة التي تتم بواسطة أصحاب الحصص في المشروعات المشتركة عن حصصهم في هذه المشروعات.

¹Idem

4.4 اندماج الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة:

اندماج الشركات لمنشآت أو أنشطة أعمال تخضع لسيطرة مشتركة هو عملية اندماج بموجبها تخضع المنشآت أو الشركات بصفة مطلقة لسيطرة نفس الطرف أو الأطراف قبل أو بعد عملية التجميع ولا تكون هذه السيطرة انتقالية.

وينظر إلى أية مجموعة من الأفراد على أنها طرف مسيطر على الشركة عندما يكون لدى هذه المجموعة مجتمعة بموجب ترتيبات تعاقدية القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية بدرجة تسمح بالاستفادة من أنشطة الشركة، وبالتالي عندما يكون لدى نفس مجموعة الأفراد مجتمعين القدرة المطلقة بموجب ترتيبات تعاقدية للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية الخاصة بكل شركة من الشركات محل الاندماج للحصول على مزايا ومنافع من أنشطتها، وعندما تكون هذه القدرة المطلقة الجماعية لهذه المجموعة غير انتقالية عندئذ فإن مثل هذا الاندماج لا يقع ضمن نطاق هذا المعيار، حيث من الممكن أن تخضع الشركة لسيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد يتصرفون مجتمعين بموجب ترتيب تعاقدية، وقد لا يخضع هذا الفرد أو هذه المجموعة لشروط ومتطلبات التقارير المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي ليس من الضروري بالنسبة للشركات محل الاندماج أن تدرج كجزء من نفس القوائم المالية المجمعة الخاصة بعملية تجميع الأعمال حتى يتم اعتبارها شركات تخضع لسيطرة مشتركة.

كما لا يرتبط نطاق ومدى حقوق الأقلية في كل شركة من الشركات محل الاندماج قبل وبعد عملية اندماج الشركات بتحديد ما إذا كان الاندماج يتضمن شركات تخضع لسيطرة مشتركة، وبالمثل فإن وجود أحد الشركات محل الاندماج كشركة تابعة تم استبعادها من القوائم المالية المجمعة للمجموعة، ولا يرتبط بتحديد ما إذا كانت عملية التجميع تتضمن شركات تخضع لسيطرة مشتركة أم لا.

5.4 فارق الاقتناء:

حسب نص المعيار فإن الشركة المقتنية تقوم في تاريخ الاقتناء بما يلي:

- الاعتراف بفارق الاقتناء المقتناة عن اندماج الشركات كأصل؛

- القياس الأولى لفارق الاقتناء بالتكلفة والتي تمثل زيادة تكلفة اندماج الشركات عن نصيب الشركة التابعة في صافي القيمة العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة المحددة والمعترف بها.¹

ويمثل فارق الاقتناء حسب هذا المعيار الخاص باندماج الشركات ما تقوم بسداده الشركة المقتنية (التابعة) مقابل منافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل، وبعد الاعتراف الأولى تقوم الشركة المقتنية (التابعة) بقياس فارق الاقتناء عن عملية اندماج الشركات بالتكلفة ناقصاً منها إجمالي الخسائر الناشئة عن اضمحلال القيمة، ولا يتم اهتلاك فارق الاقتناء عن اندماج الشركات، وبدلاً من ذلك تقوم الشركة المقتنية (التابعة) باختبار لقياس اضمحلال قيمة فارق الاقتناء سنوياً أو دورياً إذا كانت الأحداث أو التغييرات في الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمة فارق الاقتناء.

6.4 مراحل الاندماج :

قد تتضمن عملية الاندماج أكثر من مرحلة تبادل واحدة، على سبيل المثال عندما تتم على مراحل بشراء الأسهم على مراحل متتابة، وفي تلك الحالة يتم التعامل مع كل مرحلة تبادل بصورة منفصلة من قبل الشركة التابعة باستخدام تكلفة المرحلة والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة في تاريخ كل عملية تبادل لتحديد مبلغ فارق الاقتناء المرتبط بتلك المرحلة، وهذا يؤدي إلى مقارنة متدرجة لتكلفة الاستثمارات المنفردة مع حصة الشركة المقتنية (التابعة) في القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للشركة الأم، عندما تتضمن عملية اندماج الشركات على أكثر من عملية تبادل قد تختلف القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للشركة الأم في تاريخ كل عملية تبادل وذلك بسبب:

- ✓ إعادة إثبات الأصول والخصوم والالتزامات المحتملة الخاصة بالشركة المقتناة (الأم) بقيمتها العادلة في تاريخ كل عملية تبادل لتحديد مبلغ فارق الاقتناء المرتبط بكل مرحلة، وذلك على أساس افتراضى؛
- ✓ يجب الاعتراف بعد ذلك بالأصول والخصوم والالتزامات المحتملة المحددة الخاصة بالشركة المقتناة (الأم) بواسطة الشركة المقتنية بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء.

وتعتبر تسوية هذه القيم العادلة المرتبطة بالحصص التي كان محتفظاً بها من قبل والخاصة بالشركة المقتنية (التابعة) كإعادة تقييم وتتم المحاسبة عنها على هذا النحو، إلا أنه نظراً لظهور إعادة التقييم عند قيام الشركة المقتنية

¹Idem

بالاعتراف الأولى للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للمنشأة الشركة، فإن قيمة إعادة التقييم لا تعطى أية دلالة على قيام الشركة المقتنية باختيار تطبيق أية سياسة محاسبية لإعادة تقييم هذه البنود بعد الاعتراف الأولى طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة على سبيل المثال.

وقبل تأهيل أية مرحلة كعملية اندماج فإن هذه المرحلة يمكن أن تكون مؤهلة كاستثمار في شركة شقيقة وتكون محاسبها باستخدام طريقة حقوق الملكية وإذا كان الأمر كذلك تحدد القيم العادلة لصافي الأصول المحددة للشركة المستثمر فيها في تاريخ أية مرحلة تبادل سابقة بتطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمار.

5. الاندماج في الجزائر:

1.5 الاندماج حسب القانون رقم 11/07:

حسب نص القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي والمالي فإن الاندماج وفق هذا القانون لا سيما المواد 31، 32، 33، 34 و35 فإن الاندماج هو يضبط حسب كل مادة كالتالي:¹

✓ المادة 31: كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي موجوداً في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى، يعد وينشر سنوياً الكشوف المالية المدجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات.

✓ المادة 32: علاوة على الأحكام المنصوص عليها في مواد الفصول السابقة، يهدف دمج الحسابات إلى عرض الوضعية المالية ونتيجة مجموعة الكيانات على أنها كيان وحيد.

✓ المادة 33: يكون إعداد ونشر الكشوف المدجة على عاتق الأجهزة الاجتماعية للكيان المهيمن للمجموع المدمج، والذي يدعى الكيان المدمج.

✓ المادة 34: تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، وتنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

✓ المادة 35: يخضع إعداد الحسابات المركبة ونشرها إلى القواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدجة، مع مراعاة الأحكام الناتجة عن خصوصية الحسابات المركبة المتعلقة بغياب روابط المساهمة في رأس المال.

¹ القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي.

✓ المادة 36: تحدد شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدجة والحسابات المركبة عن طريق التنظيم.

2.5 الاندماج في القانون التجاري:¹

✓ المادة 744: للشركة ولو في حالة تصفيتها، أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج.

إما لها أن تقدم مالتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الإندماج والانفصال.

✓ المادة 745: يسوغ تحقيق العمليات المشار إليها في المادة المتقدمة ينشر بين الشركات ذات الشكل المختلف، ويجب أن تقرها كل واحدة من الشركات المعنية حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية.

إذا كانت العملية تتضمن أحداث شركة جديدة، يتعين تأسيس كل واحدة منها حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها.

✓ المادة 746: خلافا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 745، إذا كان من شأن العملية المقرر زيادة تعهدات الشركاء أو المساهمين لشركة أو عدة شركات معينة، فإنه لا يقرر ذلك إلا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين بالإجماع.

✓ المادة 747: يحدد مجلس الإدارة مشروع الإندماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الإندماج أو للشركة المقرر إندماجها. ويجب أن يتضمن البيانات التالية:

● أسباب الإندماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه؛

● تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية، المستعملة لتحديد شروط العملية؛

● تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدجة أو الجديدة؛

● تقرير روابط مبادلة الحصص؛

● المبلغ المحدد لقسط الإندماج أو الانفصال.

يبين المشروع أو أي بيان ملحق به طرق التقديم المستعملة وأسباب خيار روابط مبادلة الحصص.

✓ المادة 748: يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدجة والمستوعبة، ويكون محل نشر في إحدى الصحف المعتمدة لتلقي الإعانات القانونية.

¹ القانون التجاري الجزائري.

- ✓ المادة 749: يقرر الإدماج من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للشركات المدججة والمستوعبة. إن رأس مال الشركات المستوعبة أو المدججة يؤول إلى الشركة المدججة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الإدماج في الحالة التي تكون عليها في تاريخ تحقيق العملية النهائية، ويؤول رأسمال الشركة المنفصلة حسب نفس الشروط ويقع توزيع بين الشركات المدججة أو الشركات الجديدة الناتجة عن الانفصال حسب الشروط المقررة بمشروع الانفصال.
- ✓ المادة 750: يقدم مجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة، حسب الأحوال، مشروع الإدماج أو الانفصال وملحقاته لمندوبي الحسابات، إن وجدوا، لكل واحد من الشركات المساهمة في العملية قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء أو المساهمين المدعويين للنظر في هذا المشروع.
- ✓ المادة 751: يضع ويقدم مندوبو الحسابات لكل شركة، ويساعدهم عند الاقتضاء خبراء يختارونهم، تقريرا عن طرق الإدماج وخاصة عن مكافأة الحصص المقدمة للشركة المدججة، ولأجل ذلك يسوغ لمندوبي الحسابات الاطلاع على كافة المستندات المفيدة، لدى كل شركة معنية.
- ✓ المادة 752: يوضع تقرير مندوب الحسابات من المقر الرئيسي ويجعل تحت تصرف الشركاء أو المساهمين في ظرف الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية المدعوة للنظر في مشروع الاندماج أو الانفصال، وفي حالة الاستشارة الكتابية، يوجه هذا التقرير للشركاء مع مشروع القرار المعروض عليهم.
- ✓ المادة 753: يحقق المندوب ونال مكلفون بتقدير الحصص المقدمة خصوصا بأن مبلغ رأس المال الصافي الذي قدمته الشركات المدججة يعادل على الأقل مبلغ زيادة رأس المال الشركة المدججة أو مبلغ رأسمال الشركة الجديدة الناتجة عن الإدماج، ويجري نفس هذا التحقيق بالنسبة لرأسمال الشركات المستفيدة من الانفصال.
- ✓ المادة 754: تثبت الجمعية العامة غير العادية للشركة المدججة في المصادقة على الحصص العينية المقدمة طبقا لأحكام الواردة في المادة 673.¹
- ✓ المادة 755: إذا تحقق الاندماج عن طريق إنشاء شركة جديدة، فإنه يمكن أن تتكون هذه الشركة دون حصص أخرى غير تلك التي تكونت من جراء الاندماج، وفي هذه الحالة يجوز لمساهمي هذه الشركات أن يجتمعوا بحكم القانون في جمعية عامة تأسيسية للشركة الجديدة الناشئة عن طريق الإدماج، أما بالنسبة للإجراءات فإنها تتبع طبقا لأحكام التي تنظم تكوين الشركات المساهمة.

✓ المادة 756: تصبح الشركة مدينة لدائني الشركة المدمجة في محل ومكان تلك دون أن يترتب على هذا الحلول تحديد بالنسبة لهم ويجوز لدائني الشركة الذين شاركوا في عملية الإدماج وكان دينهم سابقا لنشر مشروع الإدماج، أن يقدموا معارضة ضد هذه الأخيرة في أجل 30 يوما ابتداء من النشر المنصوص عليه في المادة 748، ويتخذ بعد ذلك قرار قضائي إما برفض المعارضة أو يلغي الأمر إما بتسديد الديون وإما بإنشاء ضمانات تقدمها الشركة الماصة بشرط أن تكون هذه الضمانات كافية، ولا يحتاج بالإدماج على هذا الدائن إذا لم تسدد الديون أو لم تنشأ الضمانات التي أمر بتقديمها على أن المعارضة المقدمة من دائن واحد لا يكون لها أي تأثير على متابعة عمليات الإدماج.

كما لا تعترض أحكام هذه المادة بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات التي ترخص للدائن باشتراط التسديد العاجل لدينه في حالة إدماج الشركة المدينة بشركة أخرى.

6. المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال:

1.6 طريقة الشراء:¹

تقوم فلسفة هذه الطريقة على أساس أن عملية الاندماج في جوهرها هي عملية الشراء، سواء كان هذا الشراء يصافي أصول المؤسسة المندمجة أو لأسهم تلك المؤسسة، ونظرا للقيود الموضوعية على طريقة دمج الحقوق، كان هذا الأسلوب الأكثر استخداما عند الاندماج.

يتم في ظل هذه الطريقة إعادة تقييم للأصول والخصوم فيظهر فرق يعبر عن الشهرة، وتسجل الأصول والخصوم في هذه الحالة بقيمتها العادلة.

ومن أجل فهم هذه الطريقة يجب التمييز بين المؤسسة الدامجة والمؤسسة المندمجة وهناك بعض المؤشرات التي تحدد الطرف الممتلك وهي:

✓ إذا كانت القيمة العادلة لإحدى المؤسسات أكبر بكثير من القيمة العادلة للمؤسسة المندمجة الأخرى ففي مثل هذه الحالة المؤسسة الأكبر هي المؤسسة المملوكة؛

✓ عندما يجري اندماج الأعمال عن طريق دفع نقود مقابل الأسهم العادية ذات حقوق التصويت في مثل هذه الحالة تكون المؤسسة التي تدفع النقدية هي المؤسسة المملوكة؛

✓ عندما ينتج عن اندماج الأعمال سيطرة إدارة إحدى المؤسسات على انتخاب فريق إدارة المؤسسة المندمجة الناتجة في مثل هذه الحالة المؤسسة المسيطرة هي المملوكة؛

¹قربة معمراً. بوردباله سارة، مداخلة بعنوان فرق الاقتناء (الشهرة) من منظور معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، يومي 17 18 جانفي 2010، ص 6.

تتطلب هذه الطريقة ما يلي:

✓ تحديد المؤسسة الداخلة (المشترية)؛

✓ قياس تكلفة الاندماج؛

✓ توزيع في تاريخ الاستحواذ تكلفة اندماج المؤسسة على الأصول المستحوذ عليها والخصوم

والالتزامات المحتملة، تتضمن تكلفة شراء المؤسسة المندمجة عند استخدام أسلوب الشراء في

المحاسبة ما يلي:

✓ إجمالي القيمة المدفوعة بواسطة المؤسسة المندمجة (نقداً أو إصدار أدوات حقوق الملكية أو

أدوات دين، وتحمل التزامات المؤسسة المندمجة)؛

✓ التكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الاندماج (أتعاب المحاسبين، الاستشاريين)؛

✓ التكاليف المشروطة التي يمكن تحديدها في تاريخ الاندماج.

1.1.6 فارق الاقتناء المحاسبي:1

يترتب على استخدام طريقة الشراء ظهور فرق يعبر عن فارق الاندماج، فارق الاندماج أو الاقتناء من الناحية النظرية هي الأرباح غير العادية التي تحققها المؤسسة المندمجة زيادة عن مثيلاتها من المؤسسة التي تمارس نفس النشاط، أما من الناحية العملية فإنها تعبر عن الثمن الزائد المدفوع للحصول على السيطرة.

ويعرف فارق الاقتناء الناتجة عن التملك بأنها " دفعة من قبل المؤسسة المملوكة لقاء منافع اقتصادية مستقبلية، كما تعرف وفق مجلس المحاسبة الدولية بأنها أصل يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى تم تملكها في اندماج الشركات ولم يتم تحديدها بشكل منفرد والاعتراف بها بشكل منفصل"، تتم المعالجة المحاسبية بطريقة الشراء كالتالي:

✓ يتم تسجيل تكلفة الشراء (الاقتناء) في دفاتر الشركة المقتنية (الشركة الداخلة أو الشركة الجديدة)

ليتم قياسها على أساس المبلغ المدفوع أو القيمة السوقية للأسهم العادية المصورة أو سعر

الإصدار للسندات، كما يتم الإثبات تكلفة الشراء من ح/التبتيات إلى ح/النقديت ليختلف

فيد الإثبات تبعا لاختلاف طريقة دفع المقابل؛

✓ تعتبر النفقات المباشرة لتكوين التوحيد جزء من تكلفة الشراء مثل (أتعاب المحاسبين، الأتعاب

القانونية، الأتعاب الاستشارات) بينما تعالج النفقات غير المباشرة كتكاليف؛

1 أحمد بسيوني شحات، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 179 ص 183.

- ✓ يتم تسجيل أصول وخصوم الشركة المقتناة أو الشركة الأم في دفاتر الشركة المقتنية أو التابعة، ومن الجدير بالذكر أن هذا الإجراء يتم فقط في حالي الاندماج، أما في حالة السيطرة فإن التسجيل في دفاتر الشركة القابضة يقتصر على إثبات تكلفة الشراء الاستثمارات في الشركة التابعة، ليتم التسجيل وفقا للقيم العادلة (القيم السوقية للأصول الملموسة والغير الملموسة، القيم الحالية للخصوم) في تاريخ الاقتناء، مقابل جعل ح/الثبتات في الشركة المندمجة دائنا؛
 - ✓ في حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة، يتم تسجيل الزيادة باعتبارها فارق اقتناء (موجب) ليظهر ح/207 في جانب الأصول بالقيمة الزائدة؛
 - ✓ يتم قياس الدخل للشركة المقتنية عن السنة المالية التي يتم خلالها تكوين الإتحاد وفقا للإيرادات والمصروفات المحققة بعد تاريخ تكوين الإتحاد (تاريخ الاقتناء) فقط، أي لا يتم تضمين إيرادات وتكاليف الشركة المقتناة (الأم) عن الفترة قبل تاريخ تكوين التوحيد؛
 - ✓ في حالة نقص تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة، يتم تخفيض القيم السوقية للأصول غير المتداولة في ما عدا الثبتات طويلة الأجل في أوراق مالية (بما يعادل قيمة النقص)، وإذا زادت قيمة النقص على مجموع القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا الثبتات طويلة الأجل في أوراق مالية ليسجل الباقي في ح/207 في جانب الدائن.
- ويعرف النظام المحاسبي المالي الجديد فرق الاقتناء على أنه، كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول والخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل.

وحسب النظام المحاسبي والمالي يسجل هذا الفارق (فارق الاقتناء) في ح/207 الذي يدخل ضمن حسابات الأصول المعنوية، كما ينص النظام المحاسبي والمالي على أنه يتم في هذا الحساب تسجيل فرق الاقتناء سواء كان موجبا أو سالبا الناتج عن اقتناء أو اندماج، كما يمكن أن يكون مدينا أو دائنا، ويجب أن يظهر في الميزانية ضمن الأصول غير الجارية مهما كان رصيده، أما خسائر القيمة التي يتم إثباتها عقب اختبار تناقص القيمة في فرق الاقتناء، لا يمكن أن تكون موضع استرجاعات لاحقة.

2.6 طريقة المصالح المشتركة:¹

لقد أصدر الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين 39 تفسير بخصوص الرأي رقم 16 منها 33 تفسير بخصوص كيفية تطبيق طريقة المصالح المشتركة، كما أكدت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية على أن المشكلات المتعلقة بكيفية تطبيق هذه الطريقة تستهلك ما يزيد عن 25 % من وقت العاملين بها.

¹ جون لارسن مونسش، المحاسبة لمتقدمة، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 286.

تقوم فلسفة هذا الأسلوب على أن عملية التوحيد لا تمثل في حقيقتها عملية بيع أو شراء شركة لأخرى، وبمعنى آخر أن كل من الشركتين أو الشركات المندمجة تقوم بتوحيد مصالحها المالية الإدارية معاً، ولذلك فإن ملاك كل من الشركتين أو الشركات المندمجة هم الملاك الجدد للشكل الجديد للشركات الناتج عن التوحيد، ولذلك تستثمر الحقوق النسبية لمساهمي الشركات المكونة للتوحيد دون تغيير.

✓ تعتمد هذه الطريقة على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لاحتساب قيمة الاستثمار في الشركة المندمجة، أما الحالات التي يصلح فيها استخدام طريقة المصالح المشتركة في حالة الاندماج لحالة الاتحاد؛

✓ وفقاً لهذه الطريقة تتساوى تكلفة الاستثمار مع القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المندمجة الإجمالية، ولذا تنشأ كما سبق وأسلفنا أية فارق الاقتناء موجب أو سالب، كما أن أيًا من النفقات التي تدفعها الشركة الدامجة لتنفيذ عملية الدمج لا ترسمّل إنّما تعالج جميعها مباشرة كانت أم غير مباشرة باعتبارها نفقة دورية؛

✓ حيث أن المقابل الذي تقومه الشركة الدامجة لمساهمي الشركة المندمجة (بموجب طريقة المصالح المشتركة) يتم عادة في صورة أسهم تصدرها الشركة الدامجة بقيمتها الاسمية، لذا لا بد عند المعالجة المحاسبية لتكلفة الاستثمار لإثباتها في دفاتر الشركة الدامجة.

إن تتم معالجة أي فرق بالزيادة بين القيمة الاسمية الإجمالية للأسهم المصدرة من جهة، ورأس المال المدفوع للشركة المندمجة من جهة أخرى، كتسوية أو تعديل لرأس المال الإضافي للشركة الدامجة، بعد تنفيذ عملية الدمج.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح أهمية الأصول في القوائم المالية للشركات من خلال تبويبها وحفظها بالطرق السليمة، كما تظهر هذه الأهمية من خلال تخصيص معيار خاص بها يوضح كيفية معالجتها والاعتراف بها في القوائم المالية للشركات وهو ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من دراسة الأصول وتبويبها كما جاء في المعيار المحاسبي الأول والمعيار المحاسبي الدولي رقم 16، ولإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية لا بد من معالجة هذه الأصول محاسبيا بالطرق الصحيحة والدقيقة للوصول إلى مستوى من الإفصاح المقبول عموما ويسمح لمستعملي هذه القوائم المالية من مقارنتها ودراستها وتحليلها للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للشركة، كما تم تخصيص جزء لدراسة فارق الاقتناء باعتبار أن إشكالية الدراسة تتمحور حول هذا العنصر ووجدت مقاربتين لهذا العنصر كل واحدة منها لها وجهة نظر خاصة لفارق الاقتناء من خلال الطرح الذي تقدمه، ففارق الاقتناء هو عنصر وهمي غير ملموس وله أهمية كبيرة في القوائم المالية وهو يسمح لمعرفة مستوى الأداء الفعلي للشركات حيث رأينا أن العناصر التي تسمح بظهوره في الميزانية هي عناصر تعبر عن الميزة التنافسية للشركات وحسن التفاعل والتسيير الجيد لعلاقتها مع محيطها.

أما من خلال الجانب الثاني من هذا الفصل تم فيه التعرف على أشكال توحيد واندماج الشركات سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية القانونية، لتكوين لوحدات اقتصادية ضخمة، التي باتت في الوقت الراهن ظاهرة مألوفة، هذا ما ألقى بضلالها على الفكر المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل المحاسبية المعاصرة لعملية اندماج الشركات حيث يتوجب على الشركات التخطيط لهذه العملية لتفادي أكبر قدر من المشاكل.

الفصل الثاني:

الدراسات والبحوث السابقة

تمهيد:

إن عنصر فارق الاقتناء هو من بين العناصر التي تتواجد وتتموقع في الميزانية والقوائم المالية للشركات، وعليه فهو خاضع للمعايير المحاسبية الدولية التي تنظم وتبويب وترتب القوائم المالية والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالأصول وطرق معالجتها والاعتراف بها، كما تخضع فائض قيمة الأصول المعنوية إلى معيار خاص وهو معيار الإبلاغ والإفصاح المالي رقم 3 وبالتالي الدراسات والبحوث السابقة شملت الدراسات والبحوث التي لها صلة مباشرة بفارق الاقتناء وخاصة الأجنبية منها والدراسات المتعلقة بالنظام المحاسبي والمالي.

وتم الاعتماد على البحوث التي لها علاقة بالموضوع في شكلا وموضوعا وتطبيقا وعليه تم اختيار الدراسات التي تحمل نفس اسم العنصر الأساسي لإشكالية الدراسة، كما تم الاعتماد على الدراسات السابقة التي تعالج في الموضوع الذي يقترب من دراستنا وتم كذلك الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي قامت بدراسة العينة التي تم تحديدها في الدراسة بهدف تعميق المعارف حول العينة وتغييرها باختلاف الزمن بهدف إثراء الدراسة.

ولقد انقسمت البحوث والدراسات السابقة إلى بحوث ودراسات سابقة باللغة العربية وبحوث ودراسات سابقة باللغة الأجنبية، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم البحوث والدراسات التي تناولت فائض قيمة الأصول المعنوية ودراسة طبيعتها وعلاقتها وتأثيرها على القوائم المالية، وعلى اتخاذ القرار في الشركات.

المبحث الأول: الدراسات والبحوث العربية:

تم القيام بمسح لمختلف المجالات والأطروحات والبحوث العلمية العربية والأجنبية، المنشورة والغير المنشورة التي لها علاقة بموضوع البحث وذلك لمعرفة الدراسات السابقة المعتمدة في هذه البحوث واشكالياتها ونتائجها والاختلاف الذي تختلف عنه دراسة الباحث، فدراساتنا السابقة هي عبارة عن دراسات سابقة لموضوعنا وتم ترتيبها على أساس زمني لمعرفة إلى أي مدى وصل إليه موضوعنا ونذكر منها:

1) دراسة هوارى سويسى وعبد القادر دبون، أهمية قياس الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة، 2005:1

هي عبارة عن مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09 مارس 2005 تحت عنوان ، وهي دراسة تناولت الطرق المناسبة لقياس الأصول المعنوية أين تم التطرق لكل عنصر من عناصر الأصول الغير ملموسة والطريقة المناسبة لتقييمه ومعالجته، وذلك لإعطاء قوائم مالية ذات صورة صادقة وموثوقة، وهذه الدراسة أفادت دراستنا حيث كانت لنا مرجعا في معالجة عناصر الأصول المعنوية باعتبار أن فارق الاقتناء جزء منها ولكنها عبارة عن دراسة نظرية والعنصر الذي تتميز عنه دراستنا هو الجانب التطبيقي الذي يعالج جزء من هذه الأصول الغير الملموسة.

2) رشيد عريوة، طرق وأساليب اندماج الشركات، دراسة مالية ومحاسبية، 2009:2

هذه الدراسة هي عبارة رسالة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009 تناول الباحث خلال هذه الدراسة، المشاكل المحاسبية المترتبة عن اندماج الشركات والتعرف على الاتجاهات الحديثة بخصوص معالجة عمليات الاندماج، وهذا وفقا للمعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 3)، والمشاكل التي تتعلق باختيار الطريقة المحاسبية عن الاندماج، وكذا الوقوف على بعض الحسابات غير مفسرة من قبل المخطط المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالعناصر الغير معنوية، وبالأخص عنصر فارق الاقتناء الناشئ عن عمليات الاندماج.

¹ هوارى سويسى وعبد القادر دبون، أهمية قياس الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي للأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

² رشيد عريوة، طرق وأساليب اندماج الشركات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.

3) دراسة بكارى بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، 2009:1¹

هي أطروحة دكتوراه تحت عنوان وهي عبارة عن أطروحة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، تناولت هذه الدراسة مختلف مقاربات تقييم المؤسسات من وجهة نظر ثلاث مقاربات، وإعطاء البديل لمقاربة الذمة المالية وبالتحديد طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح الذي تجهل الدراسة عدم استخدامه من طرف المؤسسات التي كانت محل الدراسة، وهذه الدراسة في البداية كانت تسيير مع دراستنا في طريق واحد حيث كان في دراستنا جانب تقييم المؤسسات باعتبار فارق الاقتناء هو طرف في المعادلة التي تقييم القيمة الإجمالية للمؤسسة والذي اعتمدنا في هذا الجانب على كثيرا على هذه الدراسة.

4) زاور خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر 2010:2²

هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، تتجلى أهمية هذه الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبه مجمع الشركات، ليس فقط من باب تحريك الاقتصاد الوطني وتطويره على المستوى المحلي، بل في جلب المستثمرين الأجانب وتوسيع حجم النشاط الاقتصادي من خلال دخول الشركات المتعددة الجنسيات وتشكيل مجتمعات اقتصادية تسمح بديناميكية حركة رؤوس الأموال، مما يتطلب وجود نظام محاسبي فعال، يساهم في إعداد القوائم المالية المجمعدة تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الرشيدة.

5) دراسة حوشين كمال وبوسبعين تسعديت، نقائص معايير المحاسبة الدولية وجهود المنظمات الدولية

لتفادي تعارض محتواها مع القواعد الجبائية للدول، 2013:3³

وهذه الدراسة هي عبارة عن مداخلة تحت عنوان حيث جاء في ملخص هذه الدراسة أن الممارسات العملية للمعايير المحاسبية الدولية أفرزت عدة نقائص جعلتها بعيدة نوعا ما عن الأفضل علميا وعمليا بحكم خبراء ومختصين، وحسب هذه الدراسة فالجمال الجبائي من بين هذه المجالات الذي يرتبط بالتغيرات المحاسبية الحاصلة في ميدان المحاسبة حيث تعتمد معظم دول العالم في تحديدها للنتائج الجبائية المتعلقة باحتساب الضريبة على المعطيات والنواتج المحاسبية أين وجدت بعض هذه الأخيرة ممن طبقت المعايير المحاسبية الدولية صعوبات في تكيفها مع أنظمتها الجبائية، التي تتميز بخصوصيات القوانين المطبقة في كل بلد ما دفع بالهيئات الدولية القائمة

¹ بكارى بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009.

² زاور خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

³ حوشين كمال وبوسبعين تسعديت، نقائص معايير المحاسبة الدولية وجهود المنظمات الدولية لتفادي تعارض محتواها مع القواعد الجبائية للدول، الملتقى الدولي حول آليات تطبيق النظام المحاسبي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2013.

على إصدار المعايير الدولية للمحاسبة على بذل الجهود اللازمة لتفادي تعارض محتواها مع القواعد الجبائية في الدول وهذه هي خلاصة هذه الدراسة فهي تدرس النظام المحاسبي المالي الجدي وعلاقته بالمصلحة الضريبية.

(6) دراسة عثمان، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول الغير الملموسة، 2015:1¹

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معالجة نقاط النقص في نماذج القياس المحاسبي للأصول الغير الملموسة، كما هدفت إلى دراسة مشكلة القياس والإفصاح في إطار النظم الفكرية للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية وهدفها الأخير هو تقييم معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الغير الملموسة، وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدم توفر الدليل الموضوعي القابل للتحقق لعنصر الأصل المحدد يؤدي إلى صعوبة الاعتراف به وقياسه كأصل من الأصول من الأصول الغير الملموسة بالرغم من تحقق وتوفر عناصر الأصول الغير الملموسة في هذا العنصر، ويتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بهذا الأصل ويفصح عنها إذا ما كانت مبالغ كبيرة نسبيا ولا يتم الاعتراف بهذا العنصر كأصل معنوي إذا كان مرتبط بتسويق منتج في حدود جغرافية محددة.

(7) دراسة سائد محمود كشكو، مدى الإفصاح عن الأصول الغير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، 2016:2²

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى الإفصاح عن الأصول الغير الملموسة في التقارير المالية للشركات الفلسطينية المدرجة في البورصة الفلسطينية، ودور الإفصاح عن تلك الأصول في خدمة مستخدمي التقارير المالية والتعرف على المعايير الدولية الخاصة بمعالجة الأصول الغير الملموسة (IAS 38) والمعايير الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 3) الخاص باندماج منشآت الأعمال.

ومن نتائج الدراسة إلى أن معظم الشركات أفصحت بشكل كافي للأصول الغير الملموسة وبقوائم مستقلة عن أصولها الغير الملموسة في شركات قطاع البنوك، الخدمات المالية والخدمات.

(8) دراسة طيار خليل، تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية، 2016:3³

تهدف الدراسة لتحديد بعض الأبعاد المحددة لبناء نموذج محاسبي وطني للتجميع في الجزائر قائم على مبدأ تحقيق التوازن بين احتياجات الجماعات تبعا لنموذج أعمالها ومنطق نموها وتمويلها مقارنة بمصلحة

¹عثمان أمين، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول الغير الملموسة: دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.
²سائد محمود كشكو، مدى الإفصاح عن الأصول الغير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
³خليل طيار، تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016/2017.

المجموعة الوطنية، للقيام بذلك، اعتمد الباحث دراسة ميدانية لعرض تجربة الجزائر باستخدام وسائل البحث العلمي المتمثلة أساسا في: المقابلة، الملاحظة، والتحليل الوثائقي.

ساعد اختبار نموذج التوحيد الأوروبي للتجميع القائم على إلزام الجمعيات المسعرة في البورصة بالمعايير المحاسبية الدولية وترك الاختيار لباقي الجمعيات على كشف خلل بنيوي في بيئة المحاسبة الوطنية نتج من جهة عن الاختلاف مع الثقافة المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية وشكل تطورها، ومن جهة ثانية عدم قدرة هذه البيئة على استيعاب أنشطة الجمعيات المتجهة نحو التدويل أكثر فأكثر.

المبحث الثاني: الدراسات والبحوث الأجنبية:

1) Pelham Gore, Fauziah M. Taib and Paul A. Taylor "Accounting for Goodwill: an Examination of Factors Influencing Management preferences" 2000¹:

هذه الدراسة تبحث عن العوامل التي أثرت على موقف إدارات الشركات المدرجة في المملكة المتحدة، والتي كانت محل نقاش حول مقترحات لوضع معيار جديد بشأن محاسبة فارق الاقتناء، أي العوامل المؤثرة سواء كانت الإدارات تفضل الشطب الفوري من قائمة الشركات المدرجة أو إعادة الرسملة، العوامل التي تم التحقيق فيها مشتقة من نظرية التكلفة التعاقدية، وتشمل تلك المرتبطة بالقيود المفروضة على الدين والريح الإدارة، وهي تشمل أيضا تكاليف التعاقد من غير الوكالات ومن السمات الرئيسية لهذا البحث هو أنه بالمقارنة مع البحوث السابقة، نُحدد بشكل أكثر صرامة الظروف التي تكون فيها هذه الآثار تكلفة التعاقد، أو ليس من المرجح أن تكون ملزمة وبالإضافة إلى ذلك، تبحث هذه الورقة الآثار على تفضيلات الإدارة الخاصة بهم المعتقدات حول التنقيحات في تصورات السوق لشركاتهم الناتجة عن التغييرات في محاسبة الشهرة تدعم نتائجنا بعض فرضيات التعاقد القائمة على التكلفة، ولكنها تشير أيضا إلى أن معتقدات الإدارة حول فإن التغييرات في تصورات السوق لشركاتهم تشكل تأثيرا قويا على تفضيلاتهم.

¹Pelham Gore, Fauziah M. Taib and Paul A. Taylor, **Accounting for Goodwill: an Examination of Factors Influencing Management preferences**, Accounting and Business Research, Vol 30, N° 3, Summer 2000.

2) Glize Abdelkader "Valeur de l'entreprise et méthode de privatisation dans un contexte de transition vers l'économie de marché" 2001¹ :

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، إشكالية هذه الدراسة هي إمكانية إيجاد طريقة خوصصة ملائمة للمؤسسات العمومية، حيث تناولت هذه الأطروحة قيمة المؤسسة من جانبيين، المخاطر المتأتية من سوء تقدير قيمتها، واعتمادها كأداة في يد الحكومة لتقليل المخاطر، أما علاقتها بالنسبة لدراستنا فهي أنها عبارة عن دراسة عاجلت تقييم المؤسسات وهو ما تناولته دراستنا، أما اختلافنا عنها فهي أننا عالجنا جزء مهم في التقييم وهو فارق الاقتناء.

3) Fabre-AzmaFalvie "Le cout du capital en évaluation d'entreprise" 2003²:

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه معنونة بـ صادرة عن جامعة (Pais Dauphine)، تحت إشكالية كيفية تجنب مشاكل قياس تكلفة رأس المال من أجل تقدير القيمة الأساسية للمؤسسات، فأجريت دراسة حول أخذ عينة مكونة من 114 مؤسسة، وتم تقدير تكلفة رأس المال لكل مؤسسة تبعا لطريقة المعدل الداخلي للمردودية، على أساس تدفقات الخزينة المتوفرة من 1991 إلى غاية 2000، ومن نتائج هذه الدراسة أنها توصلت إلى أن تكلفة رأس المال مرتبطة ارتباطا موجبا بالمردودية الاقتصادية وبشدة الرسكلة وبحجم المؤسسة وبمعدل نمو رقم الأعمال، وارتباطا سالبًا بوزن الاستثمارات المالية وبفرص الاستثمار بالمقابل الدراسة لم تجد ارتباط بين تكلفة رأس المال وبعناصر السياسة المالية، ومعدل توزيع الأرباح وهي عبارة عن دراسة مشابهة لدراستنا في أننا سنتناول نحن كذلك الارتباط بين عنصر فارق الاقتناء وعناصر أخرى في الميزانية، ولكننا نختلف عن هذه الدراسة في أننا نعالج مشكل في عدم الاعتراف وسبب عدم الاعتراف.

4) Sylvie MARCHAI, Anné SAUVÉ "Goodwill, structures de bilan et normes comptables Évolutions récentes et enjeux pour les groupes français" 2004³:

هذه الدراسة تمحور هدفها حول قياس المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالممارسات المحاسبية لفائض قيمة الأصول المعنوية وخاصة الآثار المحتملة بسبب الانتقال بداية من سنة 2005م للمعايير الدولية للإبلاغ والإفصاح المالي،

¹Glize Abdelkader, **Valeur de l'entreprise et méthode de privatisation dans un contexte de transition vers l'économie de marché**, Thèse de Doctorat, Université d'Alger, Algérie, 2001.

²Fabre-AzmaFalvie : **Le cout du capital en évaluation d'entreprise**, Thèse de Doctorat, Université de Paris Dauphine, France, 2003.

³Sylvie MARCHAI, AnnéSAUVÉ, **Goodwill, structures de bilan et normes comptables Évolutions récentes et enjeux pour les groupes français**, Banque de France, Revue de la Stabilité financière, N° 4, Juin 2004.

وذلك للحسابات المجمعّة للشركات الفرنسية وبالاعتماد على استغلال ومشاهدة قاعدة المعطيات الخاصة بالمجمعات الفرنسية، الدراسة سلّطت الضوء تطور كبير وملحوظ لمبالغ فارق الاقتناء المسجلة محاسبيا في أصول ميزانية المجمعات الكبرى وخاصة المجمعات المسعرة في بورصة (CAC40)، وصل إلى 82% من الأموال الخاصة سنة 2002م.

ووصلت الدراسة إلى أن والصعوبات التي واجهت بعض القطاعات، وخاصة قطاع الاتصالات والإعلام حيث أدت بعض المجمعات إلى خفض كبير لفارق الاقتناء وبالتالي أظهرت نقص كتلة بين 2001م و2002م، كما توصلت الدراسة إلى دور المعايير المحاسبية في تقديم معلومات تعكس بدقة تهور الهيكل المالي للشركات وبطريقة أكثر تقدما.

5) Karine Fabre, Anne-Laure Farjaudon "Ecart D'acquisition et normes IAS/IFRS une Etude Empirique des Pratiques des Entreprises Françaises" 2005¹:

هذه الدراسة حاول فيها الباحثون رسم حالة أماكن المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء عند تطبيق مباشرة عند دخول المعايير المحاسبية الدولية حيز التنفيذ بالاعتماد على تحليل التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق باريس للأوراق المالية (بورصة فرنسا) والمدرجة في مؤشر (CAC40) وعددها 33 مؤسسة مسعرة، وتوصلت الدراسة بأنه على الرغم من عدم التجانس للمعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء أظهرت النتائج بإمكانية بناء نموذج وأظهرت كذلك وجود مشاكل وصعوبات في المعالجة وهي داخلية وأخرى خارجية.

صعوبات داخلية مرتبطة بمدى الدراية ومعرفة ومتابعة الأصول المعنوية، مشاكل تعريف الوحدة المولدة للخزينة (UGT) أو كذلك مشاكل وصعوبة تحديد القيمة القابلة للتحصيل لقيمة فارق الاقتناء ومعدل التحيين الموافق لتحيين هذه القيمة.

وتمثلت الصعوبات خارجية في المتطلبات الجديدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خاصة نشر المعلومة المحاسبية والمالية والمتعلقة بهذه الأصول.

¹Karine Fabre, Anne-Laure Farjaudon, *Ecart D'acquisition et normes IAS/IFRS une Etude Empirique des Pratiques des Entreprises Françaises*, HAL Archive Ouvert, France, May 2005, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581193>.

6) Yousef Jahmani et al. "Goodwill Impairment: A New Window For Earnings Management?" 2010¹ :

انطلقت هذه الدراسة من المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية رقم 142 والذي يهدف حسب الدراسة إلى محاولة فهم المعلومات المحاسبية والذي ألغى قاعدة الإطفاء التلقائي لفارق الاقتناء وهذا المعيار يتطلب لتطبيقه اختبار شهرة المحل لاحتمال حدوث انخفاض في قيمته وتكون بصفة سنوية على الأقل، ومن النتائج الغير مقصودة لهذا المعيار هو فرصة للشركات لاستخدامه في إدارة الأرباح واختارت الدراسة عينة الشركات كلها لها قيم ومبالغ مالية لفارق الاقتناء من سنة 2003م إلى 2005م وكانت نتائج الدراسة إلى عدم وجود دلالة إحصائية وارتباط الشركات التي تعاني من خسائر أو انخفاض في معدل العائد لإجمالي الأصول بأنها هي الشركات التي كانت لها نقص في فارق الاقتناء خلال فترة الدراسة وبالتالي هي شركات تعتمد بقوة على المعيار المحاسبي المالي رقم 142.

7) Khairil Faizal Khairi, Nur Hidayah Laili "Disclosure Quality of Goodwill Impairment Testing: A Disclosure Index" 2012² :

هذه الدراسة تجيب على الكثير من الأسئلة المتعلقة بنظام المعلومات وجودة الإفصاح في القوائم المالية لفارق الاقتناء وفق ما يقتضيه المعيار المحاسبي (FRS 36)، وذلك باختبار مستوى مطابقة وجودة الإفصاح في القوائم المالية لفارق الاقتناء لـ 20 شركة سنغافورية الأولى المدرجة في السوق المالي السنغافوري لسنة 2007 بالاعتماد على رأسمها المدرج في البورصة، وذلك للوصول لهدف الدراسة وهو المؤشر المرجح الذي يكون قادر على إحداث التغيير في جودة وأهمية الإفصاح للقوائم المالية في إطار المعيار المحاسبي (FRS 36)، وهذا المؤشر المرجح طور عن بناء ورقة معلومات ومبادئ الإفصاح وذلك من خلال القوائم المالية للشركات 20 التي كانت محل الدراسة وإفصاحها على مجموعة من العناصر محددة مسبقا لكل شركة وقياس المؤشر بتغيير العنصر المراد الإفصاح عنه والمعد في الورقة وبقاء ثبات جميع العناصر الأخرى، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن 20 شركة من أصل 20 شركة سنغافورية كانت محل الدراسة أي 90% من العينة لا تحترم بنود الأساسية المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الخاص بنقص قيمة فارق الاقتناء، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو أنها تدرس مدى تطبيق المعيار الدولي الخاص بفارق الاقتناء ودراستنا تدرس مجموعة من الشركات لا تطبق المعيار ولكن علاقة فارق الاقتناء بعناصر القوائم المالية.

¹Yousef Jahmani et al., *Goodwill Impairment: A New Window For Earnings Management?*, Journal of Business and Economic Research, Volume 8, N° 2, February 2010.

²Khairil Faizal Khairi, Nur Hidayah Laili, *Disclosure Quality of Goodwill Impairment Testing: A Disclosure Index*, Journal of Economic and Development, Vol 14, N°1, April 2012.

8) Zuzana KŘÍŽOVÁ, Jaroslav SEDLÁČEK, Eva HÝBLOVÁ "Disclosure of Goodwill in Mergers&Acquisitions" 2012¹:

سبب اختيار الباحثين لموضوع هذه الدراسة هو قناعتهم بأن نمو قطاع الخدمات وزيادة الشركات التي تملك تكنولوجيا المعلومات بصفة كبيرة إلى جانب زيادة حجم الاندماج والاستحواذات، والأهمية الكبيرة لمحاسبة الأصول الملموسة وخاصة الإفصاح عن فائض قيمة الأصول المعنوية وعليه كانت هذه الدراسة هي عبارة دراسة تحليلية مقارنة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والإجراءات المحاسبية المعمول بها في الولايات المتحدة والمقبولة عموماً (US-GAAP)، والتشريعات المحاسبية التشيكية.

وتمثلت المحاور الرئيسية للتحليل في هذه الدراسة هو الطرق لتحديد فارق الاقتناء والإبلاغ عنه في القوائم المالية للدول التي تحكمها المعايير الثلاثة السالفة الذكر وكانت نتيجة الدراسة لا تزال هناك تساؤلات حول دور وموثوقية المعلومات المالية في البيانات والقوائم المحاسبية المالية الأساسية سبب إفلاس الشركات الكبيرة أو بسبب الأزمة المالية العالمية الجارية التوصية بالإفصاح الطوعي في البيانات المالية للشركات.

9) Renato Camodeca, Alex Almici, Matteo Bernardi "Goodwill impairment testing under IFRS before and after the financial crisis: evidence from the UK large listed companies" 2013² :

توجز هذه الدراسة بالقول بأن القيمة العادلة كان لها دور وأهمية بالغة لمدة من الوقت، وتدلنا على أنه في السنوات الخمس الماضية أي من سنة 2007م إلى سنة 2011م وبعد ازدهار الاستحواذ على الشركات وعمليات الاندماج ومع الأزمة المالية العالمية بدأ الانخفاض في قيمة فارق الاقتناء يأخذ حيزاً واهتمام كبيرين وأصبح موضوع ساخناً، وكان الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من مستوى الإفصاح في الانخفاض في قيمة فارق الاقتناء في الشركات المدرجة في بورصة لندن خلال الفترة 2007م-2011م والبالغ عددها 85 شركة غير مالية وتعترف بفارق الاقتناء كأصل، ولاختبار مستوى الإفصاح قد تم تقسيم القيم التي ينبغي الإفصاح عنها إلى (1) تحديد الوحدات المولدة للنقد (UGT)؛ (2) تحليل التدفقات النقدية الحرة والتنبؤ بها؛ (3) تقدير القيمة النهائية؛ (4) تكلفة رأس المال وحساب معدل الفائدة؛ (5) تحليل الحساسية.

وهذه كلها وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 36، وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود الإفصاح عن النقاط الخمسة السالفة الذكر والتي اختيرت بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 36.

¹Zuzana KŘÍŽOVÁ, Jaroslav SEDLÁČEK, Eva HÝBLOVÁ, **Disclosure of Goodwill in Mergers&Acquisitions**, CLC, Jeseník, Czech Republic, EU, 07-09.11.2012

²Renato Camodeca, Alex Almici, Matteo Bernardi, **Goodwill impairment testing under IFRS before and after the financial crisis: evidence from the UK large listed companies**, Problems and Perspectives in Management, Volume 11, Issue 3, 2013.

10) Murad Abuaddous, Mustafa Mohd Hanefah & Nur Hidayah Laili " Accounting Standards, Goodwill Impairment and Earnings Management in Malaysia" 2014¹ :

ولهذه الدراسة هدفان، الأول هو دراسة ضمان تطبيق المعيار (NIF 136)المعادل للمعيار (IAS 36)إن كان يسمح بتطبيق إمكانية إدارة الأرباح بتقنية "الحمام الكبير" في بورصة ماليزيا، بتغيير الرؤساء المدراء العامون للشركات يلعب دور مهم في معرفة خسارة قيم فارق الاقتناء؛

والهدف الثاني لهذه للدراسة هو دراسة واختبار تطبيق خسارة قيمة فارق الاقتناء بموجب ضمان تطبيق المعيار (MFRS 136)في بورصة ماليزيا بين سنتي 2011-2012 وذلك باستخدام اختبار (Mann-whitney)، وكانت المحصلة عليها تقترح على الشركات استخدام نقص في فارق الاقتناء للسماح باستخدام "حمام"، في موضوع إدارة الأرباح وبالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن الشركات الماليزية تبذل جهد كبير لفهم غموض فائض قيمة الأصول المعنوية حسب المعيار (MFRS 136)لأن هذه الشركات التي كانت محل الدراسة، لها ميل لتبني استراتيجيات محاسبية متطرفة، وأخيرا أثبتت الدراسة أن الرؤساء المدراء العامون للشركات التي كانت محل الدراسة الذين تقلدوا هذا المنصب مؤخرا (الجدد) في الشركات الماليزية، هم أكثر حفاظا على المعالجات المحاسبية الجيدة أكثر من الذين يعينون لفترة محددة.

وتختلف دراستنا في عن هذه الدراسة هو أن الشركات الماليزية لها قوائم مالية تظهر فارق الاقتناء كعنصر في الميزانية أما الشركات الجزائرية فلا يوجد هذا العنصر في قوائمها المالية مما يتوجب علينا دراسة فعالية هذا العنصر في القوائم المالية وتأثره بها أولا.

11) YuliyaSudyn"Comparative Analysis of Accounting for Goodwill: Domestic practice and international experience2015"²:

هذه الدراسة قامت بإجراء تحليل لتمييز ومقارنة الممارسة الوطنية والدولية المعتمدة على المعايير المحاسبية الدولية لحاسبة فارق الاقتناء، وفي هذه الدراسة قامت الباحثة بوصف الحساب وعنصر لفارق الاقتناء ومكوناته وتركيبته وجوده تحديده والإفصاح عنه في الميزانية على مجموعة شركات ناشطة وعاملة في أوكرانيا وقد أظهرت نتائج المقارنة أن الإفصاح عن فارق الاقتناء في الشركات التي كانت محل الدراسة، غالبا ما تكون غير خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية وبالتالي الدراسة تهدف إلى تحسنا لأنظمة والقوانين المحاسبية لفارق الاقتناء من منظور بيئة اقتصادية حديثة،

¹Murad Abuaddous, Mustafa Mohd Hanefah & Nur Hidayah Laili, Accounting Standards, Goodwill Impairment and Earnings Management in Malaysia, International Journal Of Economic and Finance, Vol 6, N° 12, 2014.

²Yuliya Sudyn, Comparative Analysis of Accounting for Goodwill: Domestic practice and international experience, International Journal Of Economic and Society, April 2015.

وركزت اهتمامها على التوافق المحاسبي في أوكرانيا فيما يخص فارق الاقتناء وأعطت سبل تطوير القوانين والتشريعات الأوكرانية بشأن فائض قيمة الأصول المعنوية لتتماشى والقوانين الدولية.

المبحث الثالث: مساهمة دراسة الباحث:

إن الدراسات السابقة موضوعها كان حول الإفصاح في القوائم المالية حول مجموعة من العناصر ومن بين هذه العناصر هو فارق الاقتناء والاعتراف به كأصل من أصول الشركة وعلاقته بالأداء المحاسبي، كما قامت بعض الدراسات بدراسة تأثيره على الشركة من حيث نقص في الأرباح ومدى تطبيق المعايير المحاسبي الدولية التي تناولت وحددت طرق تقييم هذا العنصر كالمعيار المحاسبي الدولي رقم 36، كما اختلفت بعض الدراسات في تحديد متغيرات الدراسة كل على حسب إشكاليته وبالتالي المتغير المستقل المراد دراسة تأثيره وتأثره بعنصر فارق الاقتناء وهناك بعض الدراسات التي تناولته من وجهة النظام المحاسبي ومدى التزام الشركات بتطبيق بنود هذا النظام الذي ينص الإقراراف بهذا الأصل وتقييمه بصفة دورية.

وتشترك دراستنا مع الدراسات السابقة هو أنها تحاول معرفة تأثير فارق الاقتناء في الشركات والمجمعات على عناصر القوائم المالية وفعاليتها ومصداقيتها كما لها خصائص مشتركة مع الدراسات التي قامت بتحديد الطرق والوسائل الرياضية لتحديد عنصر فائض قيمة الأصول ليظهر بصفة دورة ومنتظمة في القوائم المالية من خلال التطرق للمعادلات الرياضية التي تسمح بتحديد بدقة، ومما تميزت به دراستنا هو اختيار المتغيرات المستقلة للدراسة وهي متغيرات المسببة لظهور فارق الاقتناء في القوائم المالية للشركات ومعرفة تأثير هذا العنصر وتأثره بمختلف العناصر التي كانت سببا في ظهوره، وبالتالي أهمية وجوده في القوائم المالية ومدى أفضليته في إعطاء قوائم مالية ذات صورة صادقة والتحسين من جودتها.

كما تميزت دراستنا بدراسة حالة البيئة الجزائر وواقع المجمعات والشركات الناشطة في الإقليم الجزائري من خلال معالجة سبب عدم الإقراراف بفائض قيمة الأصول الغير الملموسة كأصل من أصولها وهو ما يظهر جليا من خلال عدم ظهوره في قوائمها المالية المنشورة، محاولين معرفة الأسباب الجوهرية وراء سبب الاختفاء هذا هل هو راجع إلى التنظيم المحاسبي؛ نقص في مستوى الإفصاح والممارسات المحاسبية؛ أم أن الحاسب الجزائري لا يستطيع تلبية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية من خلال إعطاء قوائم مالية جزائرية ذات مصداقية وصورة صادقة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مختلف الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت فائض قيمة الأصول المعنوية، وكانت نتائج الدراسات والبحوث السابقة لها أهمية بالغة على دراستنا في معرفة سلوك وتطور عنصر فائض قيمة الأصول المعنوية كالإعتراف الذي كان مشكل في سبعينيات القرن الماضي ومازال هذا المشكل قائم إلى يوم، كما كان للدراسات والبحوث السابقة أهمية في تحديدنا لمتغيرات دراستنا من خلال معرفة أهم العوامل التي تساعد في ظهوره في القوائم المالية، وتمحورت محاور ونطاق البحث للدراسات والبحوث حول تحديد مدى أهمية عنصر فائض قيمة الأصول المعنوية في القوائم المالية.

وتجدر الإشارة أن كل دراسة من هذه الدراسات والبحوث السابقة اختلفت نتائجها حسب البيئة التي تناولتها، كما اختلفت طرق والوسائل في دراستها من حيث الطرق والأساليب المتبعة، فهناك من استخدم الأساليب الإحصائية لمعرفة ودراسة العلاقة بين فائض قيمة الأصول المعنوية والمتغيرات المستقلة المراد معرفة علاقتها وارتباطها بفارق الاقتناء.

وتم تقسيم فصل الدراسات والبحوث السابقة إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول الدراسات والبحوث السابقة باللغة العربية وتم التطرق إلى الدراسات والبحوث التي جاءت محررة باللغة العربية وكانت كلها تبحث في مدى الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري وأداء المؤشرات المالية، المبحث الثاني تناول الدراسات والبحوث الأجنبية وهي الدراسات المحررة باللغة الأجنبية فمنها دراسات عربية ولكن محررة باللغة الأجنبية وبالتالي تدخل ضمن نطاق الدراسات والبحوث الأجنبية، والمبحث الثالث تناول مساهمة دراستنا في ما وصلت إليه الدراسات السابقة.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق للمفاهيم الأساسية والنظرية في الفصل السابق وتناولنا الأصول ومعالجتها وأهميتها بالنسبة للشركات باعتبارها تدخل في العملية الاستغلالية ورأينا في الفصل السابق أن قيمة الشركات تأخذ قيمتها من قيمة هذه الأصول، ومن خلال ذلك تم دراسة طرق تقييم المؤسسات لتحديد عنصر فارق الاقتناء وبد تناول الدراسات والبحوث السابقة لمعرفة إلى أي مدى وصلت نتائج الدراسات ومن أي جانب تم دراسة عنصر فارق الاقتناء.

ومن خلال هذا الفصل وللوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول في الجانب الأول من الدراسة الميدانية، إسقاط دراسة الجانب النظري من دراستنا على المؤسسات المدرجة في السوق المالي لباريس (CAC40) وتحديد تأثير عنصر فارق الاقتناء على العناصر المشكلة والمسببة لظهوره في الميزانية من خلال دراسة قاسية في الجانب الأول، أما الجانب الثاني فتم دراسة واقع الجزائر معرفة سبب وعوامل عدم ظهور عنصر فارق الاقتناء في الشركات الجزائرية وخصوصا المجمعات الكبرى والمسعرة في البورصة الجزائرية.

المبحث الأول: دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة باريس:

1. التعريف وتقديم بورصة باريس:

1.1 تقديم بورصة باريس:

تعتبر بورصة من أهم وأقدم البورصات العالمية، وبما أنها تقع في فرنسا فقد أنشئت وأسست أول بورصة بفرنسا سنة 1572م، فقد خصص في هذه السنة الملك شارل التاسع أشخاص يسمون "أعوان المبادلة، Agent de Change" وبعدها تم تأسيس بورصة تجارية في سنة 1639م وهي تنتمي إلى البورصة الأولى التي أسسها الملك شارل التاسع، وأول وجود للشركات من خلال الأسهم فكان 1664م عند دخول الشركة الهندية الغربية بالإضافة إلى الشركة الإفريقية التي سجلتا تواجدهما بأسمهما، وانضم إليهما سنة 1716م البنك العام "John Law" وبالتحديد في 24 سبتمبر 1724 وعقب مرسوم مجلس الدولة للملك فقد أسست بورصة باريس المعروفة حاليا.¹

أما في الإطار المكاني فبورصة باريس في القرن الثامن عشر فقد كانت تمارس مهامها في فندق "Hôtel de Navers" وفي سنة 1808م أعطى نابليون الأول حجر الأساس لبناء "Palais Brongniart" الذي احتضن واستقبل بورصة باريس، وسمي المبنى بهذا الاسم نسبة إلى المهندس المعماري "Alexandre-Théodore Brongniart" الذي تولى وأشرف على بناء المبنى.²

ولعبت بورصة باريس دور كبير في التطور الاقتصادي حيث ساهمت في تمويل أكبر مشاريع وكان لها دور في تمويل الحروب في الحرب العالمية الأولى، وغابت عن بورصة باريس شركات المساهمة بسبب ضعف النظام الاقتصادي والنظام المصرفي الفرنسي، ولكن تطور شركات السكك الحديدية والمناجم والمصارف.

وبعد القيام بالإصلاحات ومن ضمنها دمج البورصات الأوروبية سنة 2000م، تم دمج ثلاث بورصات وهي:

- ❖ بورصة باريس؛
- ❖ بورصة بروكسل؛
- ❖ بورصة أمستردام.

¹ موقع وكيبيديا https://fr.wikipedia.org/wiki/Bourse_de_Paris

² حسنية صيفي، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية EVA، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في السوق المالي CAC40 خلال الفترة 2008-2013، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 65.

وهذه البورصات الثلاثة شكلت اتحاد "Euronext" في 22 سبتمبر 2000م لتصبح بورصة موحدة، ويحتوي سوق باريس للأوراق المالية على عدة مؤشرات منها CAC40، CAC Next 20، SBF120، SBF250.

2.1 تقديم مؤشر CAC40 والشركات المدرجة:

أنشئ مؤشر (CAC40) في 31 ديسمبر 1987 بـ 1000 نقطة ودخل حيز التطبيق في 15 جوان 1988، أما الكلمة CAC فهي اختصار للحملة الفرنسية "Cotation Assistée en Continu" وهو المؤشر الرئيسي في سوق باريس للأوراق المالية الذي يضم 40 مؤسسة فرنسية يتم اختيارها من جميع القطاعات الاقتصادية على أساس القيمة السوقية التي يتم تحديثها من طرف مجلس البورصة الذي يحدد القيم الداخلة والقيم الخارجة.

أداء مؤشر (CAC40) هو أداء كبريات الشركات الفرنسية في السوق المالي وهو المؤشر الأكثر متابعة في سوق باريس للأوراق المالية، ويرى كثير من الخبراء أن انخفاض في أداء مؤشر (CAC40) هو انخفاض في أداء الاقتصاد الفرنسي، ويتم نشر مؤشر (CAC40) كل يوم من الاثنين إلى الجمعة (أيام العمل بفرنسا ما عدا السبت والأحد) من الساعة 09:00 صباحاً على غاية الساعة 17:00 مساءً ويكون التداول بشكل مستمر ويتم تحديث البيانات كل 30 ثانية،¹ ورمز المؤشر هو FR0003500008 بمقياس ISO 6166 وهو المقياس الخاص بالأدوات المالية (ISIN)، ورمزه في التداول في البورصة هو PX1.

والشركات المدرجة تحت هذه المؤشر هي الموضحة في الشكل أدناه:

الجدول رقم (1.3): الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 لسنة 2017.

الرقم	اسم الشركة	القطاع	تاريخ الدخول
1	Accor Hôtels	فندقة	31 ديسمبر 1987
2	Air liquide	غاز صناعي	31 ديسمبر 1987
3	Airbus	صناعة الطائرات	05 فيفري 1990
4	Arcelor Mittal	حديد وصلب	21 نوفمبر 2003
5	Atos	تكنولوجيا ومعلوماتية	20 مارس 2017
6	Axa	تأمين	31 ديسمبر 1987

¹ حسنية صيفي، مرجع سابق، ص 66.

31 ديسمبر 1987	بنوك	BNP Paribas	7
31 ديسمبر 1987	بناء وخدمات	Bouygues	8
03 أوت 1988	خدمات المعلوماتية	Cap gemini	9
31 ديسمبر 1987	خدمات التوزيع	Carrefour	10
07 سبتمبر 1999	بنوك	Crédit agricole	11
31 ديسمبر 1987	سلع استهلاكية	Danone	12
31 ديسمبر 1987	طاقة	Engie	13
31 ديسمبر 1987	بصريات	Essilor	14
09 فيفري 1995	النسيج	Kering	15
31 ديسمبر 1987	الإسمنت	Lafarge Holcim	16
31 ديسمبر 1987	معدات الكهرباء	Legrand	17
31 ديسمبر 1987	مواد التجميل	L'Oréal	18
31 ديسمبر 1987	النسيج	LVMH	19
31 ديسمبر 1987	صناعة العجلات	Michelin	20
31 ديسمبر 1987	تكنولوجيا	Nokia	21
12 نوفمبر 1997	تكنولوجيا	Orange	22
31 ديسمبر 1987	صناعة الخمر	Pernod Ricard	23
31 ديسمبر 1987	صناعة السيارات	Groupe PSA	24
01 أكتوبر 2004	خدمات الإشهار	Publicis Groupe	25
09 فيفري 2005	صناعة السيارات	Renault	26
19 سبتمبر 2011	صناعات جوية	Safran	27
31 ديسمبر 1987	صناعات مواد التصنيع	Saint-Gobain	28
31 ديسمبر 1987	صناعات الأدوية	Sanofi	29
31 ديسمبر 1987	معدات الكهرباء	Schneider Electric	30
31 ديسمبر 1987	بنوك	Société générale	31
10 مارس 2016	خدمات المطاعم	Sodexo	32

24 سبتمبر 2012	مواد كيميائية	Solvay	33
21 سبتمبر 2009	طاقة	Technip	34
31 ديسمبر 1987	طاقة	Total	35
18 جوان 2007	خدمات العقار	Unibail-Rodamco	36
24 فيفري 1997	صناعة معدات السيارات	Valeo	37
31 ديسمبر 1987	توزيع المياه	Veolia	38
03 أبريل 2002	بناء وخدمات	Vinci	39
31 ديسمبر 1987	خدمات	Vivendi	40

المصدر: موقع ويكيبيديا https://fr.wikipedia.org/wiki/CAC_40

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد سنة 2014 المعتمدة في الدراسة تم دخول شركات جديدة وخروج شركات من الشركات التي كانت ضمن عينة الدراسة والشركات الداخلة والخارجة من مؤشر CAC40 إلى غاية مارس 2017 هي كالتالي:

- ❖ في 23 جوان 2014 دخول شركة Valeo وخروج شركة Vallourec؛
- ❖ في 23 مارس 2015 دخول شركة Peugeot وخروج شركة Gemalto؛
- ❖ في 21 ديسمبر 2015 دخول شركة Klépierre وخروج شركة EDF؛
- ❖ في 07 جانفي 2016 دخول شركة Nokia وخروج شركة Alcatel؛
- ❖ في 21 مارس 2016 دخول شركة Sodexo وخروج شركة Alstom؛
- ❖ في 20 مارس 2017 دخول شركة Atos وخروج شركة Klépierre.

3.1 طريقة حساب مؤشر (CAC40):¹

لتحديد قيمة مؤشر (CAC40) للمؤسسات الأربعين 40 مؤسسة يتم الاعتماد على القيمة السوقية ويتم الحساب وفق المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر CAC40} = \frac{\text{القيمة السوقية الحالية/القيمة السوقية القاعدية}}{100} \times 100$$

¹ حسنية صيفي، مرجع سابق، ص 66-67.

وبما أن المؤشرات العالمية تعتمد على نظام التعويم الحر الذي يأخذ بعين الاعتبار رسملة البورصة للمؤسسات المكونة للمؤشر، يمكن استخدام طريقتين لحساب مؤشر (CAC40) وهي كالتالي:

1.3.1 الحساب المرجح برسملة البورصة:

ويتم حسابه وفق الصيغة التالية:

$$I_t = 1000. \frac{\sum_{i=0}^N Q_{i,t} C_{i,t}}{B_0 K_t}$$

حيث: t: يوم الحساب.

N: عدد القيم في العينة.

$Q_{i,t}$: عدد الأسهم المستخدمة في المؤسسة i بالتاريخ t.

$C_{i,t}$: سعر السهم i بالتاريخ t.

B_0 : رسملة البورصة في يوم الأساس 1987/12/31.

K_t : المعامل المعدل في التاريخ t للرسملة القاعدية ($K=0$).

2.3.1 الحساب على أساس قاعدة التعويم الحر:

ويتم حسابه على أساس المعادلة التالية:

$$I_t = 1000. \frac{\sum_{i=0}^N F_{i,t} f_{i,t} Q_{i,t} C_{i,t}}{B_0 K_t}$$

2. الإطار العام للدراسة التطبيقية:

1.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من المؤسسات المدرجة في سوق باريس للأوراق المالية، وللوصول إلى الأهداف تم اختيار عينة متمثلة في مؤسسات مدرجة في مؤشر (CAC40)، وتم جمع القوائم المالية لـ 32 مؤسسة من أصل 40 مؤسسة حيث تم استبعاد المؤسسات المالية وذلك للطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات، وعدم القيام المؤسسة بعملية الاندماج في تلك السنة حتى لا يكون هناك اندماج في القوائم المالية، وأن تكون الشركة لها أسهم يتم تداولها في

مؤشر CAC40، والشركات المحذوفة من العينة وهي كل من شركة AXA، شركة BNP Paribas، شركة Crédit agricole وشركة Société générale وشركة Atos وشركة Lafarge وشركة Safran، وتم جمع البيانات والقوائم المالية لهذه المؤسسات من الموقع الرسمي لسوق باريس للأوراق المالية والموقع الإلكتروني الذي يقدم معلومات حول مؤشر (CAC40) وكل الأوراق المالية الأوروبية وهو موقع www.boursorama.com، وتمت مقارنة هذه المعطيات مع البيانات والتقارير المالية السنوية المنشورة في الموقع الإلكتروني الرسمي لكل مؤسسة وذلك للتحقق من صحة هذه التقارير والقوائم المالية المنشورة لكل مؤسسة، أما الجانب الزمني فقد اعتمدت سنة 2014، وتم جمع وتبويب هذه المعطيات باستخدام برنامج (Excel) ولتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews والبرنامج الإحصائي SPSS V.22.

ولقد تم توزيع العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

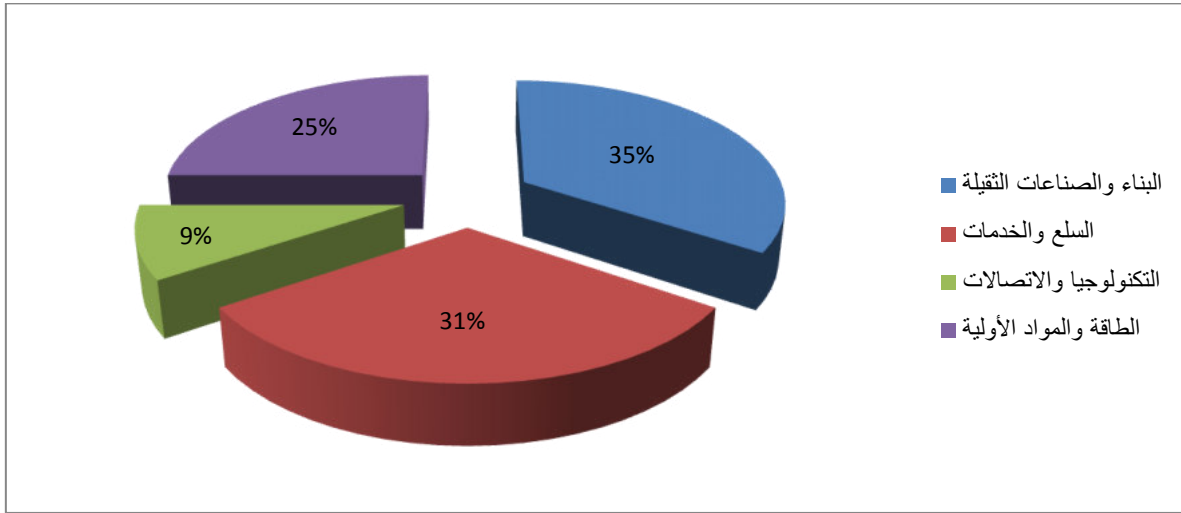
الجدول رقم (2.3): توزيع شركات العينة حسب القطاعات

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
البناء والصناعات الثقيلة	11	34.375 %
السلع والخدمات	10	31.25 %
التكنولوجيا والاتصالات	03	09.375 %
الطاقة والمواد الأولية	08	25 %
المجموع	32	100 %

المصدر: من إعداد الباحث.

والشكل التالي يوضح توزيع العينة بدائرة نسبية التالية:

الشكل رقم (1.3) توزيع العينة محل الدراسة حسب القطاع



المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن قطاع البناء والصناعات الثقيلة وقطاع الصناعات الثقيلة تمثل حوالي 66% من مجموع القطاعات أما قطاع الطاقة والمواد الأولية فهي في المرتبة الثالثة بنسبة 25% وهي نسبة هامة أما قطاع التكنولوجيا والاتصالات فهو بنسبة 9% وهذه النسب كلها تفسر بأن مؤشر (CAC40) هو مؤشر صناعي وطاقوي بامتياز.

2.2 الطريقة والأدوات المستخدمة:

لتحقيق هدف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة فقد استخدمت دراسة قياسية لأنها هي فن وعلم استخدام الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين الظواهر الاقتصادية فقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد *Régression Multiples*، ولقد تم الاهتمام بهذا النموذج من قبل الباحثين الاقتصاديين والقياسيين لأنه يدرس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ونسبة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع لفترة زمنية واحدة وثابتة (أي تثبيت الزمن)، وهذا النموذج يمكن أن يعطى بالصيغة التالية:

$$Y_i = a_0 + a_1X_{i1} + a_2X_{i2} + \dots + a_nX_{in} + e_i$$

وبهدف بناء نموذج ملائم فقد تم اختبار المعنوية الكلية للنموذج والمعنوية الجزئية لكل متغير مستقل والمتغير التابع لمعرفة معنويته والفرضيات الملائمة لكل حالة ومشكل قياسي.

3.2 متغيرات الدراسة:

للوصول للغاية من الدراسة فقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات لدراسة علاقتها بفارق الاقتناء لمعرفة تأثيرها فيه وقوته وتأثيره في القوائم المالية للشركات محل الدراسة وهي:

1.3.2 فارق الاقتناء Goodwill:

وهو المتغير التابع في دراستنا وهو الذي تدور حوله إشكالية البحث وهو الحساب رقم 207 في القوائم المالية للمؤسسات وهو أصل من أصول المؤسسة معنوي وغير معرف.

2.3.2 الأصول الغير معنوية Immobilisation Incorporelle:

وهو متغير مستقل وهو كل الحسابات التي تبدأ بالرقم 20 مجتمعة ما عدا الحساب 207 الذي يفصل عن الأصول المعنوية في القوائم المالية لأنها أصول معنوية معرفة بفارق الاقتناء هو من ضمنها لدى يمكنه أن يفسرها.

3.3.2 العملاء Client:

العملاء تتموقع في الميزانية ضمن الأصول الجارية وبالتحديد الحساب رقم 419 وتم اختيار العملاء كمتغير مستقل لأن فارق الاقتناء من أسباب ظهوره في الميزانية هو علاقات جيدة مع العملاء.

4.3.2 مجموع الأصول Total Actif:

إذا كان فارق الاقتناء هو أصل من أصول المؤسسة فيمكن أن تكون له علاقة بينه وبين جهة الأصول.

5.3.2 الأموال الخاصة Capitaux Propres:

مما لا شك فيه هو أن الأصول مصدرها الخصوم الذي هو الحساب رقم 10 من جهة الخصوم وبما فارق الاقتناء هو أصل من أصول المؤسسة فإنه نظريا سيكون له مصدر ولو جزء ضئيل من رأس المال.

6.3.2 النتيجة Résultat Net:

النتيجة حسابها رقم 12 وهي تمثل حصيلة أداء المؤسسة طيلة سنة مالية.

7.3.2 الموردون Fournisseurs:

حسابه رقم 40 ضمن حسابات خصوم المؤسسة ومثل العملاء كذلك فارق الاقتناء من أسباب ظهوره بالقوائم المالية للشركات هو علاقات جيدة مع الموردين.

8.3.2 رقم الأعمال Chiffre d'affaire:

المتغيرات السابقة كلها متغيرات ذات علاقة بالميزانية السنوية للشركات أما متغير المستقل رقم الأعمال فهو حسابته رقم 70 بجدول حسابات النتائج وهو المبيعات السنوية للمؤسسة وكلما ارتفع ونقصت التكاليف ارتفعت معه النتيجة وبما أنه لم تكن التكاليف ضمن المتغيرات فرقم الأعمال والنتيجة رياضيا ومحاسبيا بينهما علاقة موجبة بافتراض ثبات التكاليف.

9.3.2 المردودية الاقتصادية ROA:

وهي مردودية يدخل في حسابها الأصل الاقتصادي ونتيجة الاستغلال والنواتج المالية وبالتالي لا يمكن اختيار كل متغير على حدة، لذا تم الاعتماد على هذا المؤشر كمتغير مستقل لأنه يدخل في حسابته عدة متغيرات أخرى.

10.3.2 المردودية المالية ROE:

المردودية المالية هي الأخرى يدخل في حسابها النتيجة الصافية والأموال الجماعية وتم اعتمادها كمتغير مستقل للتحقق من المتغير السابقين ومؤشرهما معا.

4.2 الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة تمثلت في العناصر والحسابات المالية للقوائم المالية للشركات بمؤشر (CAC40)، بالميزانية من جهة الأصول وجهة الخصوم، والعناصر المتواجدة بجدول حسابات النتائج وكذلك المتغيرات التي هي عبارة عن مؤشر المردودية الاقتصادية المردودية المالية، والجدول الموضح أدناه يمثل الدراسة الإحصائية الوصفية للعينات محل الدراسة لسنة 2014.

الجدول رقم (3.3): دراسة إحصائية وصفية للعينة

Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	N	المتغير	المتغير
8276121,3776 2	7244674,9063	39197000,00	129914,00	32	متغير تابع	فارق الاقتناء
5797556,4845 5	4617689,4375	24554000,00	46459,00	32	متغيرات مستقلة	الأصول المعنوية
45602731,413 72	48121045,406 3	210333712,0 0	7136000,0 0	32		العملاء
6040239,9095 1	4825066,0938	26975000,00	0,00	32		مجموع الأصول
18465284,606 81	18036185,187 5	85608760,00	2949000,0 0	32		الأموال الجماعية
5200896,5954 2	5021293,7813	22104454,00	0,00	32		الموردين
39618841,138 14	32884657,843 8	216122064,0 0	833007,00	32		رقم الأعمال
1568704,5618 8	1553718,6875	6105000,00	- 891500,00	32		النتيجة الصافية
0,080757128	0,10993487	0,331968	-0,053273	32		المردودية الاقتصادية
0,031956602	0,04091107	0,140607	-0,013017	32		المردودية المالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS بتصرف.

من خلال الجدول رقم (2.3) تظهر الخصائص الوصفية للعينة محل الدراسة، حيث بلغت العينة 32 مشاهدة وهو ما يظهر في الجدول رقم (1.3) أي 32 شركة مدروسة لسنة 2014.

وكان متوسط فارق الاقتناء 7244674,9 بانحراف قدره 8276121,38، أما الأصول المعنوية فمتوسطها 4617689,40 بانحراف 5797556,50، مجموع الأصول متوسطها 48121045,40 بانحراف 45602731,41، الزبائن كان متوسطها 4825066,09 وانحرافها 6040239,90 وأدن قيمة لها هي 00 أي توجد مؤسسات لا توجد لها حساب العملاء كذلك الموردين متوسطها 5021293,78 بانحراف 5200896,6 وأدنى قيمة لها هي 00، الأموال الخاصة كان متوسطها 18036185,19 بانحراف 18465284,60 أما رقم الأعمال فمتوسطه 32884657,84 وانحرافه 39618841,13 والنتيجة هي الأخرى كانت أدنى قيمة لها سالبة -891500 وهو ما يفسر النتيجة السالبة (الخسارة) لبعض المشاهدات (المؤسسات) أما متوسطها فكان 1553718,69 وانحرافها 1568704,56 وهذه القيم هي عبارة مبالغ

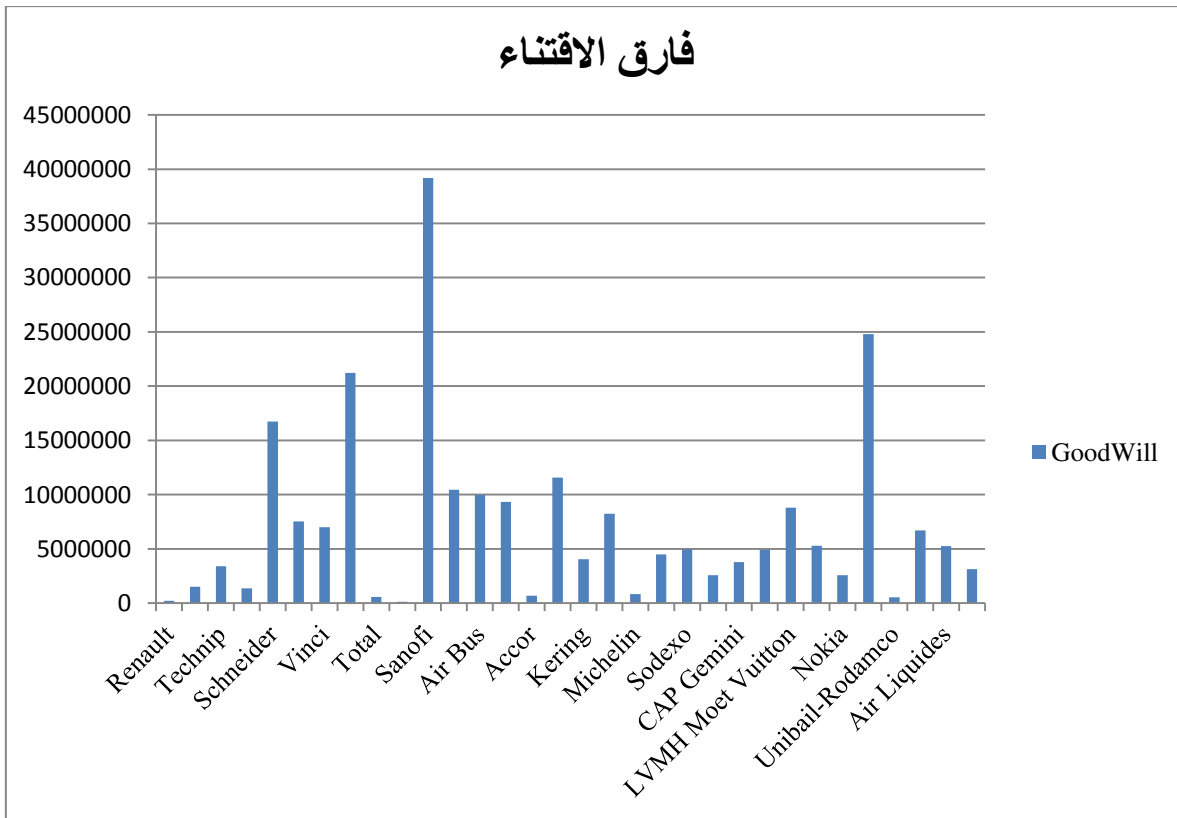
بالآلاف حيث تم حذف ثلاث أصفار لتسهيل القراءة، المؤشرات الاقتصادية فكان متوسطها 0,0409 بانحراف 0,03196 والمردودية المالية فكان متوسطها 0.11 بانحراف 0.08.

5.2 تحليل المتغيرات:

قيم المتغيرات محل الدراسة اختلفت من مؤسسة إلى أخرى ولذلك وجب دراستها ومقارنة قيم كل شركة بباقي شركات العينة محل الدراسة وهي 32 شركة لسنة 2014.

1.5.2 فارق الاقتناء:

الشكل رقم (2.3): التمثل البياني لفارق الاقتناء لعينة الدراسة



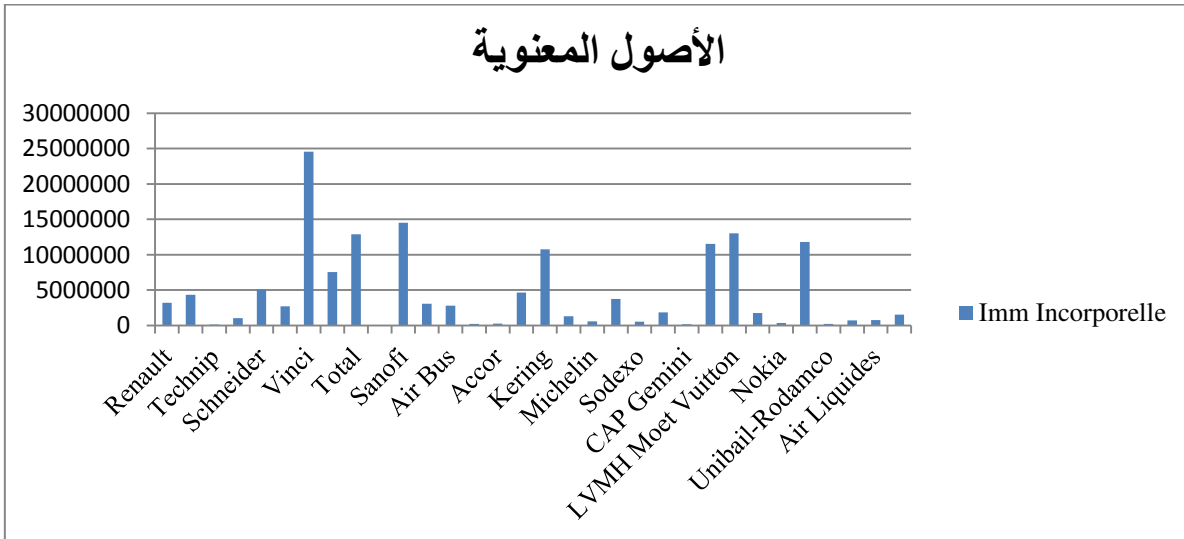
المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نجد أن أعلى قيمة لفارق الاقتناء كانت لشركة Sanofi لصناعة الدواء أعلى قيمة في الشكل، ثم تليها شركة Orange للاتصالات وهما شركتان تعتمدان بشكل كبير جدا على التكنولوجيا المتطورة جدا والكفاءة البشرية المتخصصة والعالية ثم شركة Engie ورابعا شركة Schneider.

ففي سنة 2013 احتلت شركة Sanofi المركز الخامس من بين شركات صناعة الأدوية فهي شركة لها سمعة ومكانة قوية في سوق الأدوية في العالم، كذلك شركة Orange التي تعتبر ثالث شركة اتصالات في أوروبا. كما يتواجد بالعينة شركات قيم فارق الاقتناء بها يكاد يكون منعدما مثل شركة Renault وشركة Klepierre الذي لا يظهر تماما في الشكل.

2.5.2 الأصول المعنوية:

الشكل رقم (3.3): التمثيل البياني للأصول المعنوية لعينة الدراسة

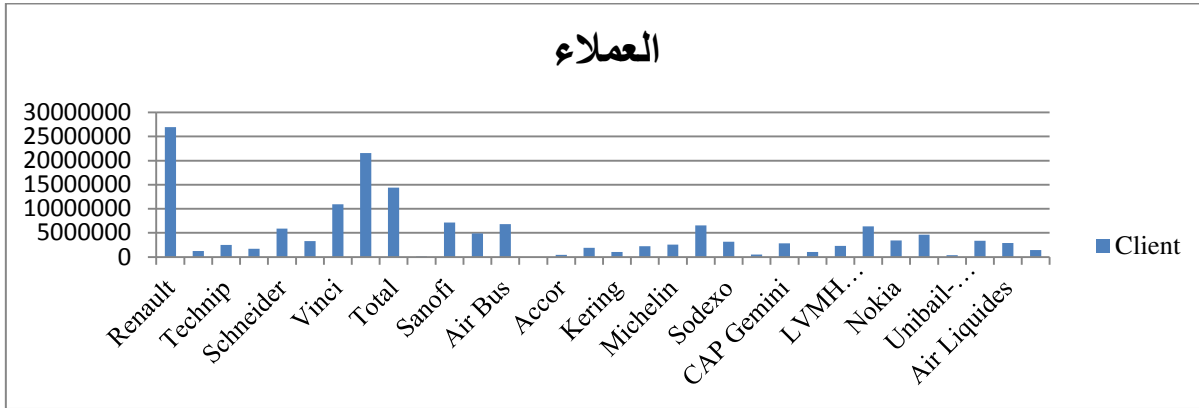


المصدر: من إعداد الباحث.

تقريباً هناك علاقة بين فارق الاقتناء والأصول المعنوية فالشركات التي كان لها فارق الاقتناء مرتفع كانت أصولها المعنوية مرتفعة والعكس صحيح تقريباً.

3.5.2 العملاء:

الشكل رقم (4.3): التمثل البياني للعملاء لعينة الدراسة

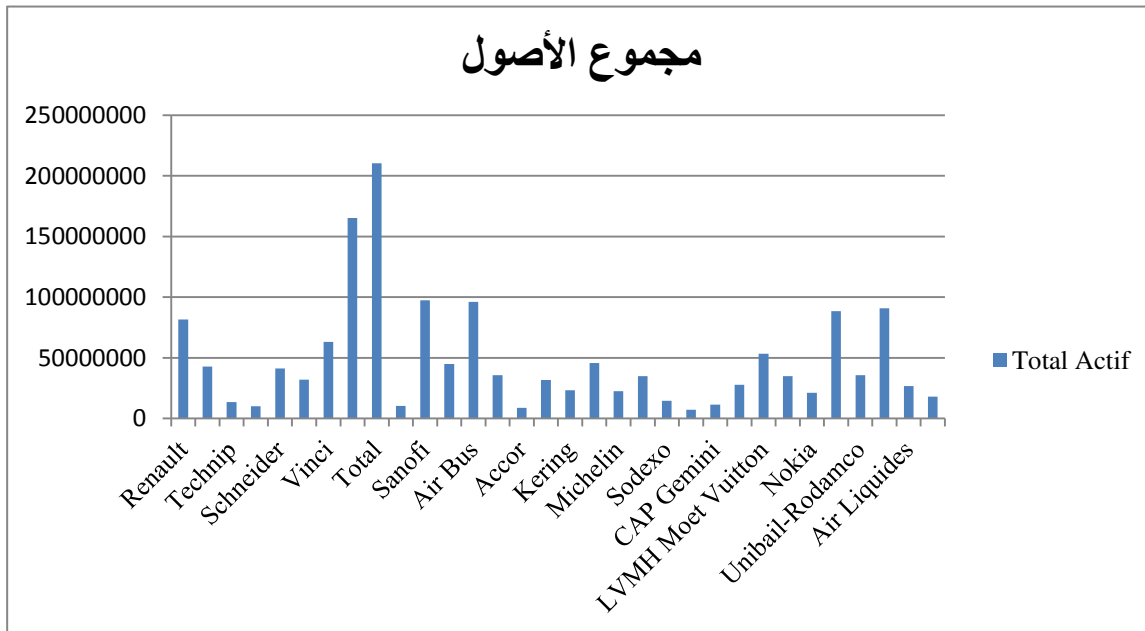


المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل رقم (4.3) يظهر لنا أن شركة Renault هي التي لها أكبر قيمة في حساب الزبائن ثم تليها شركة Engie أما من الجهة اليمنى للشكل رقم (4.3) فتقريبا القيم متقاربة جدا فيما بينها.

4.5.2 مجموع الأصول:

الشكل رقم (5.3): التمثل البياني لمجموع الأصول لعينة الدراسة

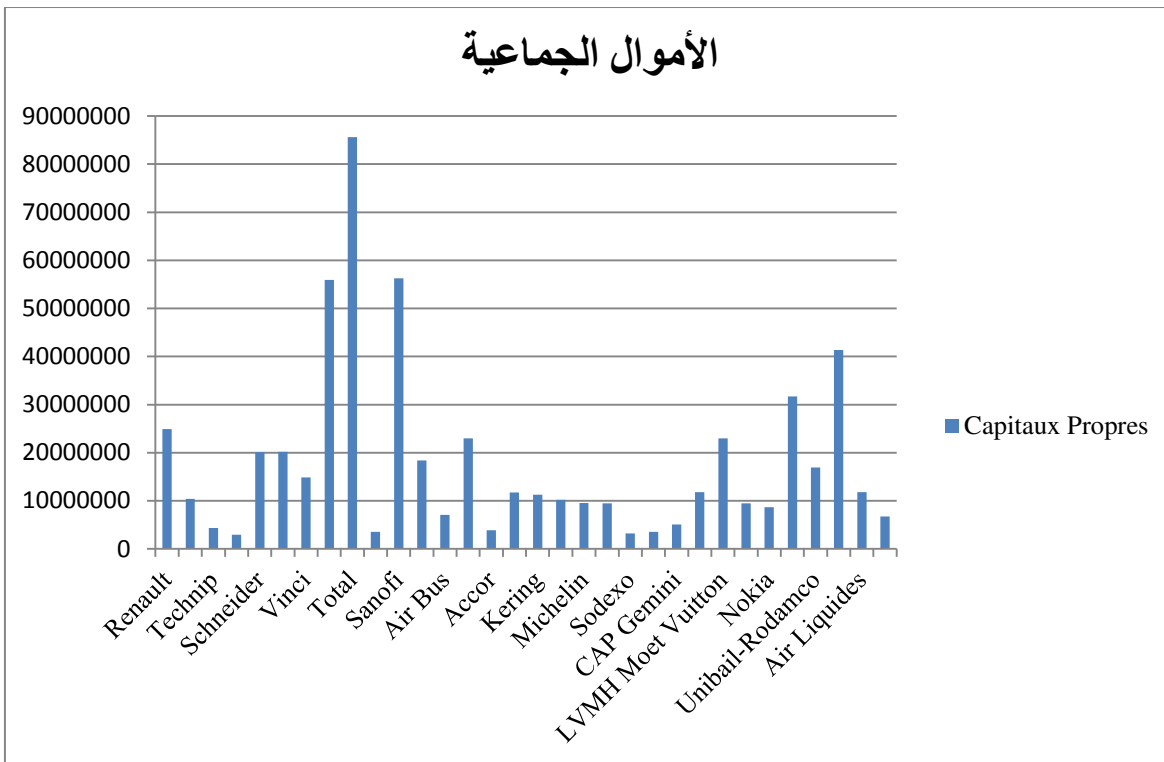


المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل رقم (5.3) يتضح أن شركة Total هي التي تملك أعلى قيمة في مجموع الأصول وهو أمر عادي لشركة تعتمد على المعدات الثقيلة والغالية جداً، وهي متقاربة مع شركة الطاقة الأخرى في المؤشر Engie التي تعتمد على الأصول الغير جارية في عملية الاستغلال.

5.5.2 الأموال الجماعية:

الشكل رقم (6.3): التمثيل البياني للأموال الجماعية لعينة الدراسة

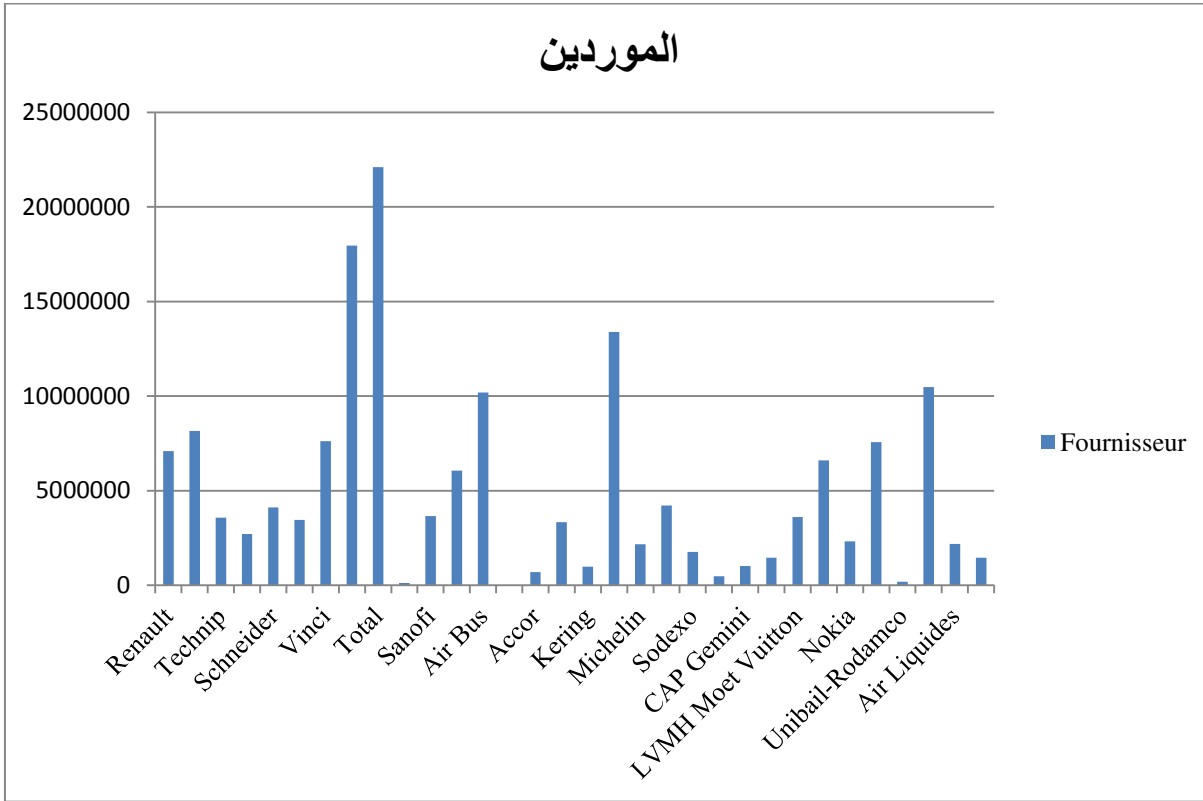


المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل رقم (6.3) يتضح أن Total و Engie لهما قيم كبيرة جداً وهو طبيعي باعتبار أن الأصول مصدرها الخصوم ومن الشكل يتضح أن شركة Total تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل أصولها.

6.5.2 الموردین:

الشكل رقم (7.3): التمثيل البياني للموردين لعينة الدراسة

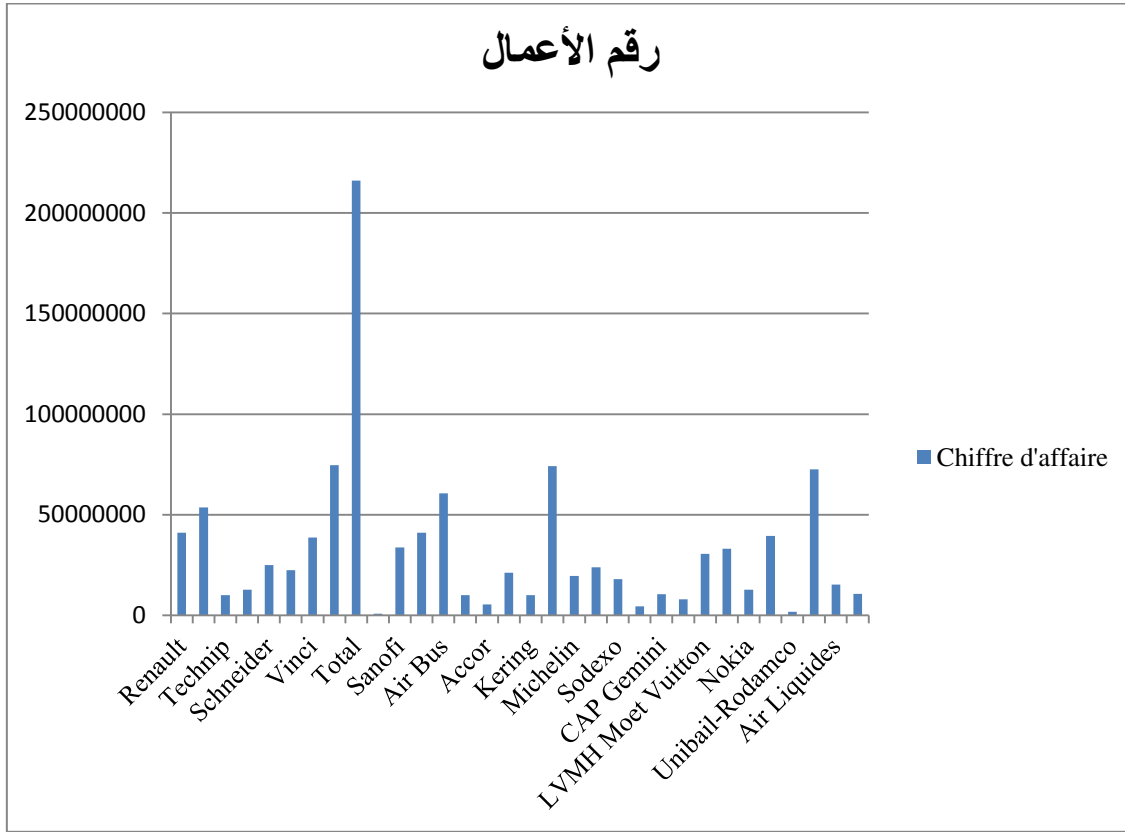


المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل رقم (7.3) يتضح تفاوت قيم الموردين ولكن دائماً أعلى قيم هي لشركتي الطاقة Total و Engie حيث أنهما تعتمدان على الدول المصنعة للطاقت الأحفورية والمواد الطاقوية الخامة مثل شركة Arcelormittal فهي لها عدد كبير من الموردين ولا بد لها من علاقات جيدة مع جهات التوريد.

7.5.2 رقم الأعمال:

الشكل رقم (8.3): التمثل البياني لرقم الأعمال لعينة الدراسة



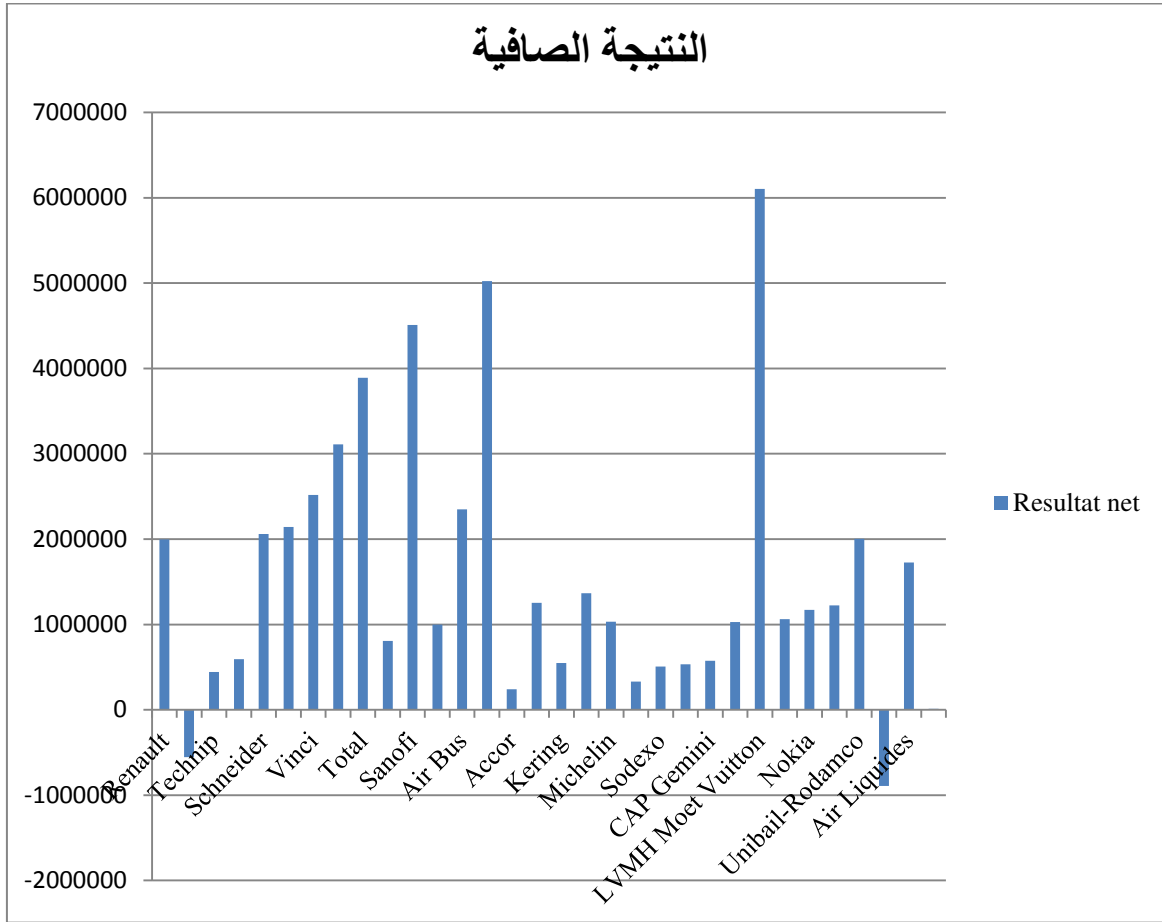
المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل رقم (8.3) يتضح أن قطاع الطاقة والمواد الأولية هو الذي يملك أعلى رقم أعمال بمؤشر (CAC40)، فمن الشكل نرى أن شركة الطاقة العملاقة Total لها رقم أعمال كبير بحجم الشركة وهي بعيدة تقريبا بالضعف عن شركة Arcelormittal التي لها ثاني رقم أعمال بالمؤشر.

ورقم الأعمال الكبير لا يعني أن الشركة بصحة مالية جيدة فيمكن لها أن تكون لها مصاريف كبيرة جدا يحول بينها وبين تحقيق نتيجة ايجابية، فرقم الأعمال المرتفع يمكن أن يدل على احتكار الشركة للسوق مثل الشكل رقم (8.3) الذي يظهر أن شركة الطاقة Total هي من بين الشركات التي تسمى بالأخوات السبع، وهي شركة تتواجد وتنشط تقريبا بكل القارة الإفريقية.

8.5.2 النتيجة الصافية:

الشكل رقم (9.3): التمثيل البياني للنتيجة الصافية لعينة الدراسة

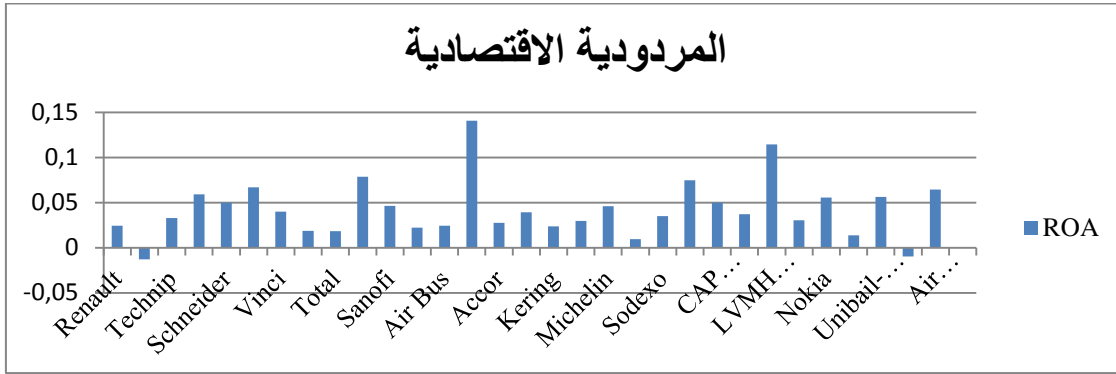


المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال هذا الشكل رقم (9.3) يتضح أن النتائج الصافية تتفاوت من شركة إلى أخرى ولكن ليس بشكل كبير بين الشركات فـ شركة LVMH هي التي لها أعلى نتيجة صافية في المؤشر، كما يتضح وجود نتيجتين سالبتين وهي نتيجة شركة صناعة السيارات Peugeot وشركة الطاقة Arcelormittal التي كان لها رقم أعمال كبير مما يفسر وجود أعباء ومصاريف كبيرة سبب خسارة هذه الشركة وكذلك شركة الطاقة Total التي كان لها أعلى قيمة رقم أعمال ولكن النتيجة الصافية كانت في المرتبة الرابعة مما يفسر الأعباء الكبيرة لهذه الشركة.

9.5.2 المردودية الاقتصادية:

الشكل رقم (10.3): التمثل البياني للمردودية الاقتصادية لعينة الدراسة

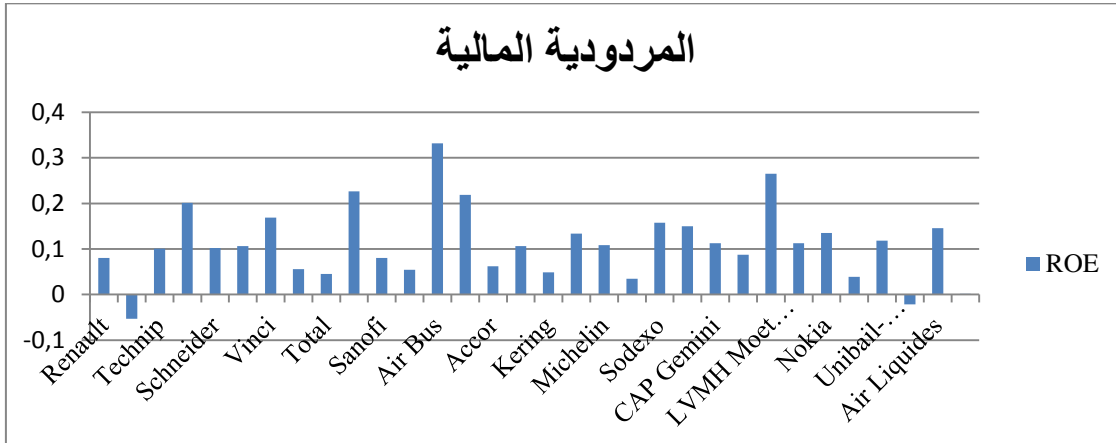


المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل رقم (10.3) يتضح وجود مردوديتين اقتصاديتين سالبتين، وهي مردودية الشركتين اللتين حققنا نتيجة سالبة وهي شركة صناعة السيارات Peugeot وشركة الطاقة Arcelormittal.

10.5.2 المردودية المالية:

الشكل رقم (11.3): التمثل البياني للمردودية المالية لعينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل رقم (11.3) يتضح وجود مردوديتين ماليتين سالبتين، وهي مردودية الشركتين اللتين حققنا نتيجة سالبة ومردودية اقتصادية سالبة وهي شركة صناعة السيارات Peugeot وشركة الطاقة Arcelormittal.

3. تحليل نتائج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الهدف من الدراسة فقد تم تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها والمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة ومن ثم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتحليل نتائج هذا النموذج ومعنويته والمعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي.

1.3 تحليل الارتباط:

الارتباط بين المتغيرات هو معرفة سلوك وحركة المتغيرات بتغير المتغير المرتبط به أو عدم وجود ارتباط بين المتغيرين ومعناه المتغير الأول لا يؤثر في الثاني وهذا ما جاء في الجدول رقم (3.3)

الجدول رقم (3.3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

مردودية مالية	مردودية اقتصادية	النتيجة الصافية	رقم الأعمال	الموردين	الأموال الجماعية	العملاء	مجموع الأصول	الأصول المعنوية	فارق الاقتناء	
									1,000	فارق الاقتناء
								1,000	0,428	الأصول المعنوية
							1,000	0,470	0,391	مجموع الأصول
						1,000	0,691	0,316	0,189	العملاء
					1,000	0,551	0,911	0,462	0,469	الأموال الجماعية
				1,000	0,704	0,623	0,879	0,318	0,193	الموردين
			1,000	0,915	0,778	0,498	0,868	0,326	0,078	رقم الأعمال
		1,000	0,273	0,207	0,525	0,296	0,465	0,458	0,433	النتيجة الصافية
	1,000	0,465	-0,216	-0,222	-0,297	-0,138	-0,174	-0,044	-0,056	مردودية اقتصادية
1,000	0,707	0,604	-0,357	-0,459	-0,144	-0,281	-0,294	-0,068	-0,008	مردودية مالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (3.3) مصفوفة الارتباط يظهر أن هناك ارتباطات موجبة وضئيلة كلها لا تتعدى 0.5 بين المتغير التابع وهو فارق الاقتناء وبين المتغيرات المستقلة التالية: الأصول المعنوية بـ 0.482 مجموع الأصول بـ 0.391 والزبائن بـ 0.189، الأموال الجماعية بـ 0.469، الموردين بـ 0.193، رقم الأعمال بـ 0.078، النتيجة الصافية بـ 0.433، والمردودية المالية بـ -0.056 أي ارتباط سالب ويؤول إلى الصفر تقريبا ونفس الشيء بالنسبة للمردودية الاقتصادية بـ -0.08

أما بين المتغيرات المستقلة فيوجد ارتباط موجب قوي بين الأموال الجماعية ومجموع الأصول بـ 0.911 وهو بطبيعة الحال مسلم به لأن الأصول كلها مصدرها الخصوم، كذلك بين الأموال الجماعية والموردين بـ 0.704 ورقم الأعمال، بـ 0.778، الارتباط بين الزبائن والموردين بـ 0.623 وبين مجموع الأصول بـ 0.691، أما النتيجة فلها ارتباط موجب في حدود 0.5 تقريبا مع كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ما عدا رقم الأعمال والموردين، والمردودية الاقتصادية والمالية لهما ارتباط موجب بـ 0.707 أما المردودية الاقتصادية فلها ارتباط مع النتيجة بـ 0.604

2.3 بناء النموذج وتحليل معالم النموذج:

1.2.3 بناء النموذج:

للإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ولقد تم صياغة معالم النموذج كالتالي:

$$\text{GOODWILL} = 5736794.77 + 0.077 * \text{IMM INCORPORELLE} + 3.33 * \text{RESULTAT NET} - 268000867.88 * \text{ROA} + 58786345.26 * \text{ROE} - 0.19 * \text{TOTAL ACTIF} + 1.79 * \text{FOURNISSEUR} - 0.48 * \text{CLIENT} - 0.36 * \text{CHIFFRE D'AFFAIRE} + 0.82 * \text{CAPITAUX PROPRES}$$

الجدول رقم (4.3) نتائج معالم تقدير النموذج

المتغير التابع Goodwill				
المتغيرات المستقلة	قيم معالم النموذج	الانحراف	إحصائية	احتمال المعنوية
القيمة الثابتة C	5736794.77	3057901.4	1.89	0.0740
IMM INCORPORELLE	0.077	0.20	0.38	0.7110
RESULTAT NET	3.34	1.57	2.12	0.0456
ROA	-268000867.88	90532428	-2.96	0.0072

0.0573	2.00	29303867	58786345.26	ROE
0.1735	-1.41	0.13	-0.19	TOTAL ACTIF
0.0102	2.81	0.64	1.79	FOURNISSEUR
0.0513	-2.06	0.23	-0.48	CLIENT
0.0000	-5.19	0.07	-0.36	CHIFFRE D'AFFAIRE
0.0046	3.15	0.26	0.82	CAPITAUX PROPRES
0.739450				معامل التحديد R^2
0.632861				معامل التحديد المصحح R^2 Ajusté
				قيمة فيشر F-statistic
0.000105				احتمالية فيشر-Prob(F- statistic)
2.071720				اختبار DW

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews بتصرف.

من خلال الجدول رقم (4.3) يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة المختارة لها قدرة تفسيرية بنسبة 73.95% وهذا ما يظهره معامل التحديد، أما معامل التحديد المصحح فيدل على أن هذه المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما قيمته 63.29% للمتغير التابع فارق الاقتناء والباقي راجع إلى متغيرات أخرى ومعنوية النموذج الكلية أقل من 0.1 ومعناه قبول الفرضية البديلة أي توجد معنوية إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. أم المعنوية الجزئية فنلاحظ أن احتمالية إحصائية ستودنت t كلها أقل من 0.1 أي رفض الفرضية الصفرية ومعناها عدم معنوية المتغيرات المستقلة ما عدا المتغير المستقل الأصول المعنوية ومجموع الأصول فهي أكبر من 0.1 ومعناها أن هذان المتغيران المستقلان لا يمثلان ولا يفسران المتغير التابع فارق الاقتناء أحسن تمثيل. أما قيمة درين واتسون فهي 2.072 أي تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات وهو ما يدعم صلاحية النموذج.

التفسير الاقتصادي:

نلاحظ أن قيم معالم النموذج هي قيم غير معدومة أي أنها تفسر نظرياً فراق الاقتناء المتغير التابع، كما نلاحظ اختلاف الإشارات فمثلاً المردودية الاقتصادية، مجموع الأصول، العملاء ورقم الأعمال لها إشارات سالبة أي زيادتها تؤثر بالنقصان على فارق الاقتناء.

أما المتغير الثابت C فهو غير معدوم ومعنوي ومرتفع أي بافتراض أن كل المتغيرات المستقلة معدومة فإن فارق الاقتناء يساوي 5736794.76512

2.2.3 الكشف عن المشاكل القياسية واختبارها:

أ. الارتباط الذاتي:

الجدول رقم (5.3): نتائج اختبار Breuch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.060554	Prob. F(1,21)	0.8080
Obs*R-squared	0.092007	Prob. Chi-Square(1)	0.7616

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews بتصرف.

من خلال النتائج المحصل عنها في الجدول رقم (4.3) نلاحظ قيمة Durbin Watson هي 2.07 وهي تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي وللتحقق أكثر تم الاعتماد على اختبار Breuch-Godfrey وكانت احتمالية Chi-square 0.7616 أي أكبر من 0.1 كما هو موضح في الجدول رقم (5) ومعناه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي.

ب. ثبات التباين:

الجدول رقم (6.3): نتائج اختبار ARCH

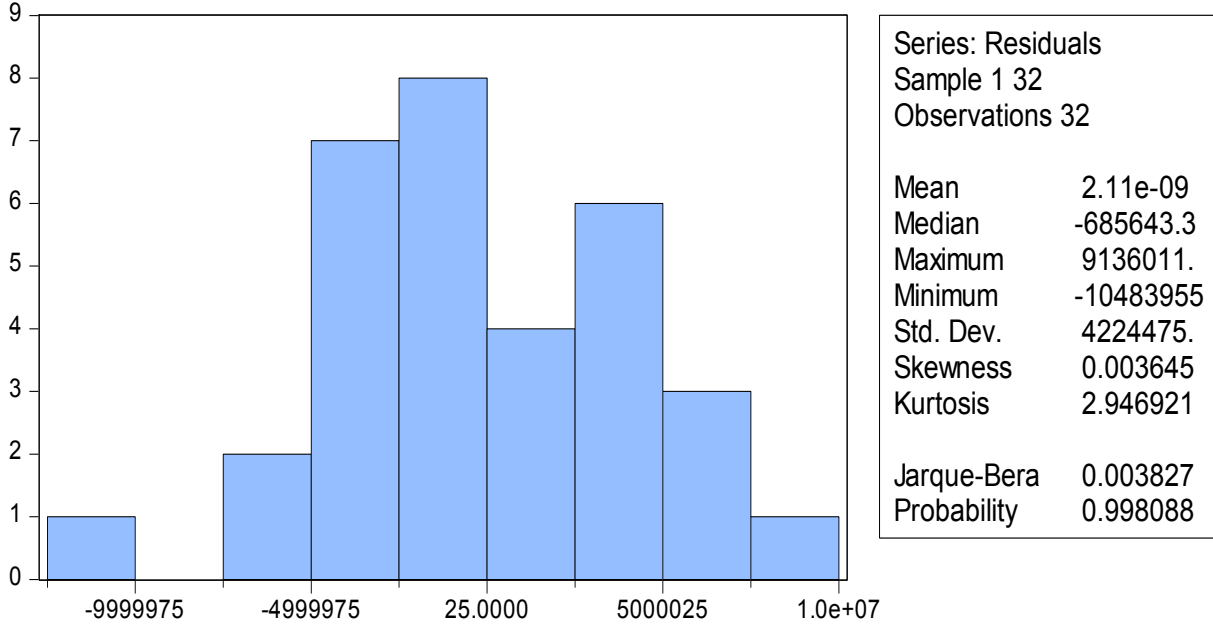
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.497688623195901	Prob. F(1,29)	0.07157949396794694
Obs*R-squared	3.336494129668039	Prob. Chi-Square(1)	0.06775883907043668

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews بتصرف.

أما عن ثبات التباين فقد تم الاعتماد على اختبار ARCH كما هو موضح في الجدول رقم (6.3) وكانت نتيجة هي 0.0716 أي قبول الفرض العدم والذي ينص على ثبات التباين.

ت. اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي:

الشكل رقم (12.3): التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي

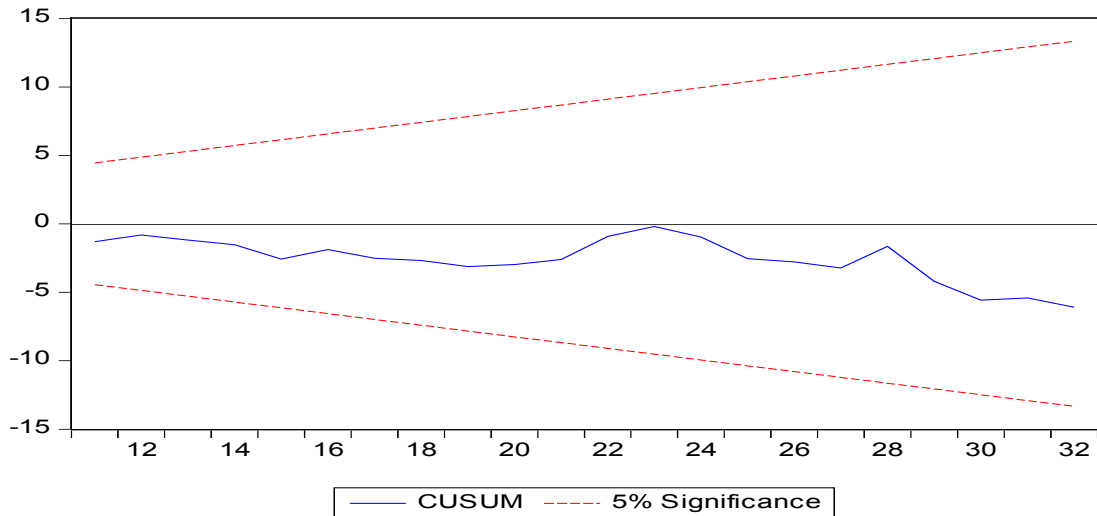


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال الشكل رقم (12.3) وللتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار فقد تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera، وأظهر قيمة 0.003827 باحتمالية 0.998088 ومعناه قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي لمعادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

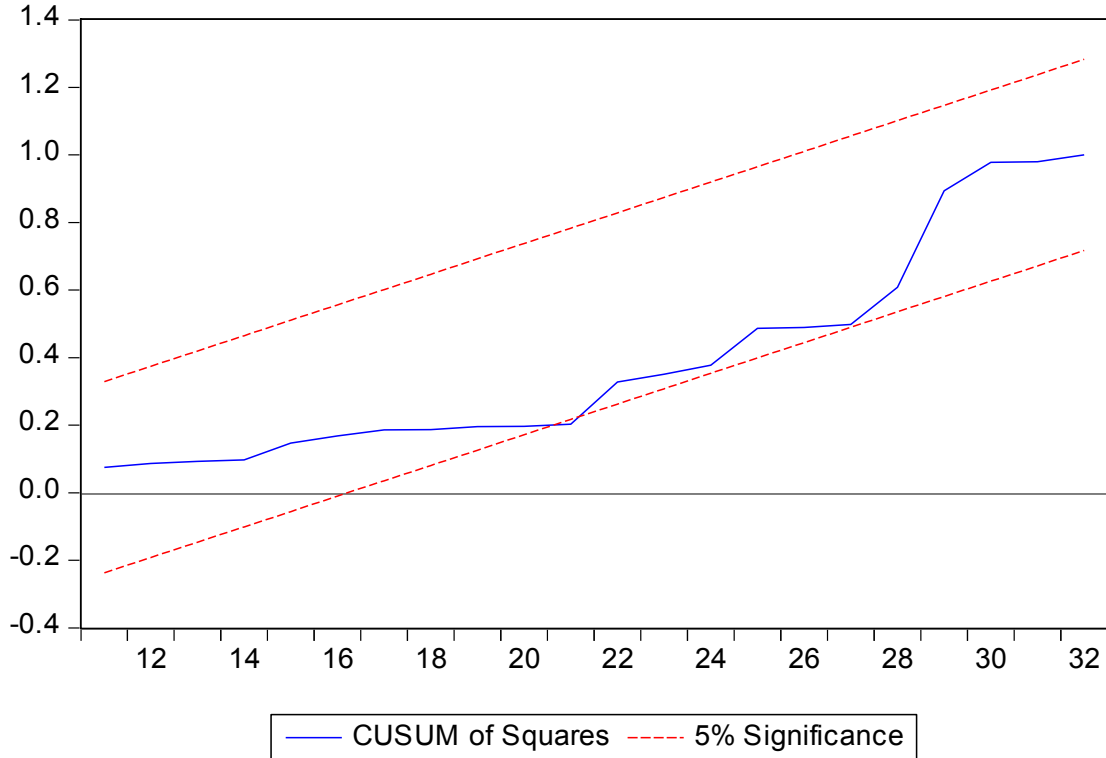
ث. اختبار ثبات النموذج:

الشكل رقم (13.3): نتائج اختبار الثبات CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

الشكل رقم (14.3): نتائج اختبار الثبات CUSUM of Square



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

للتحقق من أن النموذج لا يتشكل من عدة نماذج جزئية يمكن التحقق من خلال خلو النموذج من نقاط الانقطاع وذلك باختبار CUSUM الموضح في الشكل رقم (13.3) واختبار CUSUM of Square الموضح في الشكل رقم (14.3) عند معنوية 5% ويُظهر اختبار CUSUM عدم وجود نقاط انقطاع، أما اختبار CUSUM of Square فيظهر أنه يوجد نقطتين مما يقسم السلسلة إلى 3 سلاسل جزئية الأول من المؤسسة 1 إلى المؤسسة 21، والسلسلة الثانية من المؤسسة إلى المؤسسة 27، والسلسلة الثالثة من المؤسسة 27 إلى المؤسسة 32.

أما هذه الانقطاع فيمكن أن يفسر بسبب وجود أربع قطاعات في العينة محل الدراسة، فعيئتنا قسمت إلى أربع قطاعات وهي قطاع البناء والصناعات الثقيلة، قطاع الخدمات والسلع، قطاع التكنولوجيا والاتصالات وقطاع الطاقة والمواد الأولية.

فقطاع الطاقة له خصائصه كما رأينا مع شركة Total التي تتميز بخصائص منفردة كوجود رقم أعمال كبير جدا والنتيجة سالبة أحيانا مع وجود معدات ثقيلة وكبيرة جدا.

أما قطاع الصناعات الثقيلة والبناء هو الآخر يمتاز بميزات تختلف عن باقي القطاعات ونفس الشيء لقطاع السلع الاستهلاكية الذي يمتاز بوجود نتائج كبيرة سببها انخفاض الأعباء مقارنة مع قطاع الطاقة.

ج. مستوى المعنوية:

الجدول رقم (7.3): نتائج اختبار مجال الثقة

معاملات مجال الثقة							
العينة 1 32							
عدد المشاهدات: 32							
المتغير	المعامل	90%		95%		99%	
		دنيا	قصوى	دنيا	قصوى	دنيا	قصوى
C	5736795	485937.8	10987652	-604903.1	12078493	-2882681.	14356271
IMM INCORPORELL E	0.076727	-0.274297	0.427752	-0.347221	0.500675	-0.499492	0.652947
RESULTAT NET	3.336315	0.632654	6.039976	0.070982	6.601649	-1.101844	7.774475
ROA	-2.68E+08	-4.23E+08	-1.13E+08	-4.56E+08	-80248103	-5.23E+08	-12812036
ROE	58786345	8467374.	1.09E+08	-1986156.	1.20E+08	-23814108	1.41E+08
TOTAL ACTIF	-0.189430	-0.420679	0.041819	-0.468720	0.089860	-0.569034	0.190174
FOURNISSEUR	1.791019	0.695815	2.886222	0.468292	3.113745	-0.006798	3.588835
CLIENT	-0.483150	-0.885666	-0.080635	-0.969287	0.002986	-1.143895	0.177594
CHIFFRE D'AFFAIRE	-0.361920	-0.481635	-0.242205	-0.506506	-0.217335	-0.558437	-0.165403
CAPITAUX PROPRES	0.822048	0.374122	1.269974	0.281068	1.363028	0.086761	1.557334

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews بتصريف.

في كثير من الدراسات نرى بأن مستوى المعنوية هو 5% ولكن في كثير من الدراسات القياسية يختلف عن هذا المعدل، ففي دراستنا أردتنا اختبار المعنوية عند 10% وكانت النتائج وفق الجدول رقم (7.3)، تدل على أن كثير من المتغيرات لها مستوى معنوية عند 10% ماعدا المتغير الأصول المعنوية أي نختار مستوى الثقة 90% ونلاحظ تواجد الصفر ضمن مجال الحد الأعلى والحد الأدنى وعند انعدم الصفر من المجال فإننا نقبل أن المستوى المقبول للمتغير المستقل عند تلك النسبة فمثلا الأصول المعنوية، الصفر يتواجد في جميع مستويات الثقة وبالتالي نرفض كل هذه المستويات.

4. مناقشة نتائج الجانب الأول للدراسة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا وبالتحديد من هذا الجانب معرفة القدرة التفسيرية لعناصر القوائم المالية على فارق الاقتناء وذلك بهدف تحديد غيابه أو عدم ظهوره في القوائم المالية على صحة وسلامة هذه القوائم، وذلك من خلال اختبار القدرة التفسيرية لعناصر الأصول على فائض قيمة الأصول المعنوية وكذلك اختبار القدرة التفسيرية لعناصر الخصوم على فارق الاقتناء.

أما بالنسبة لقائمة الدخل أو جدول النتائج الذي يحتوي على حسابات التسيير مثل رقم الأعمال والنتيجة تم اختبار هذه العناصر لمعرفة تأثيرها على فارق الاقتناء.

ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير كل متغير (عنصر من عناصر القوائم المالية) على فارق الاقتناء وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

❖ عدم وجود دلالة إحصائية بين مجموع الأصول وفارق الاقتناء وهو ما يمكن تفسيره باستقلال عنصر فارق الاقتناء عن باقي الأصول، وهو ما يدعم أقوال الباحثين أن فارق الاقتناء سببه وجود العناصر الغير مادية في الميزانية، وغير مأخوذة بعين الاعتبار في المحاسبة (حسابات المؤسسة) بسبب صعوبة تقييم هذا النوع من الأصول، من خلال هذه العناصر في الميزانية (الأصول الغير مادية) يمكن إعطاء صورة للشركة لاسيما، الكفاءات، قدراتها التنافسية وعلاقة المؤسسة بمحيطها، وفارق الاقتناء من هذه الوجهة يعني أنه قيمة للمؤسسة لا يمكن ربطها بشكل فردي لعناصر معرفة في الميزانية (محددة بذاتها)، ولا شيء يدل على أنها عنصر من عناصر غير محددة؛

❖ وجود دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء وخصوم الميزانية فأصول المؤسسات مصدرها الخصوم وهو كذلك رياضيا ومحاسبيا طبيعي، ففارق الاقتناء هو مجموع فائض قيم الأصول الغير جارية وهذه فوائض القيم يقابلها فارق إعادة التقدير من جهة الخصوم وبما أنه يوجد ارتباط بين أصول المؤسسة وخصومها، فهذا يعني يفسر الدلالة الإحصائية بين فارق الاقتناء وعناصر الخصوم؛

❖ وجود ارتباط موجب بين عناصر الأصول فيما بينها وهو نظريا أمر طبيعي وعادي فكلما زاد عنصر من عناصر الأصول الجارية أو الغير جارية يزداد المجموع العام للأصول؛

❖ يوجد ارتباط موجب بين فارق الاقتناء وعناصر الأصول بنفس ارتباط بين الأصول ومجموع الأصول وهو كذلك رياضيا مقبول فزيادة فائض قيمة الأصول المعنوية يسبب زيادة مجموع الأصول؛

❖ وجود ارتباط موجب بين عناصر الخصوم بينها وهو محاسبيا مقبول لأنها عناصر تشكل جهة من قائمة المالية وهي جهة الخصوم بالميزانية؛

❖ توجد دلالة إحصائية بين المردودية الاقتصادية وفارق الاقتناء أي أن هذا المؤشر يمكنه تفسير فائض قيمة الأصول المعنوية؛

❖ توجد دلالة إحصائية بين المردودية المالية وفارق الاقتناء أي أن هذا المؤشر يمكنه تفسير فائض قيمة الأصول المعنوية؛

❖ المردوديتين المالية والاقتصادية تقريبا لها ارتباط سالب وضئيل بين جميع عناصر الأصول وعناصر الخصوم بالرغم أن هذه المردودية يدخل في حسابها هذه العناصر.

المبحث الثاني: دراسة واقع المجمعات الجزائرية:

مدخل:

مما لا شك فيه هو أن المؤسسات الجزائرية انتهجت بعد الاستقلال منظومة محاسبية موروثية عن المستعمر الفرنسي سميت آنذاك بالمخطط المحاسبي العام PCG، وفي سنة 1975م اتخذت السلطات الجزائرية من المخطط المحاسبي الوطني مدونة حسابات تحكم المحاسبة العامة الجزائرية إلى التوجه نحو العالمية أين تبنت الجزائر منظومة محاسبية دولية سنة 2010م سميت بالنظام المحاسبي والمالي والتي تتكون من مدونة حسابات جديدة وإطار تصوري ومعايير محاسبية دولية.

ومع هذا التحول كان لزاما على المؤسسات الجزائرية إصلاح منظومتها المحاسبية ومواكبة التغيرات والتطورات الدولية في المجال المحاسبي، خاصة مع انتهاج نهج اقتصادي جديد وهو اقتصاد السوق وأتى هذا الإصلاح بإعداد النظام المحاسبي المالي ليطماشى مع المعايير المحاسبية الدولية بغرض تطبيقه في الجزائر وبعد دخول القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة الموافق لـ 25 نوفمبر 2007م والمتضمن هذا النظام حيز التنفيذ مع بداية سنة 2010م (بالرغم من أن المادة رقم 41 تنص على أن البداية في 2009 وأجلت لأسباب مهنية)، ذهبت المؤسسات إلى تكوين محاسبيها ودفع مبالغ كبيرة لتكوينهم باعتبارهم من مستعملي القوائم المالية بل ومن معديها وفق المعايير المحاسبية الدولية، ولكن ومع هذه المنظومة القانونية والقرارات السياسية ومبالغ التكوين الكبيرة، ولكن مازلنا نرى في مؤسساتنا ومجمعاتنا بعض النقائص التي لا نراها في القوائم المالية للدول الأجنبية على قوائم مؤسسات المؤشر (CAC40) كما رأينا في الجانب الأول من هذه الدراسة التطبيقية.

فمثلا عنصر فارق الاقتناء الذي وكما رأينا أنه يفسر بعناصر الميزانية ويؤثر ويتأثر بها إلا أنه مازال غائبا في الشركات والمجمعات الجزائرية، بالرغم من تواجد بعض هذه الشركات والمجمعات في البورصة الجزائرية التي يعني تواجدها فتح رأس مالها للمستثمرين الراغبين في الحصول على أسهم هذه الشركات ولكن غياب الإفصاح الكامل يضع أمام إشكالية هذه الشركات، التي لا تعترف بهذا العنصر من الأصول ومنه سيكون هذا النوع.

1. دراسة وتقديم بورصة الجزائر:

يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم، المعروفة اختصاراً SGBV، في 27 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997؛ وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وقد شرعت الشركة منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة¹.

أما البنوك التي تنشط ضمن مجال المالي والتي تسمى بالوسطاء في عملية البورصة (IOB) في البنوك الوطنية وهي :

- بنك التنمية المحلية؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- البنك الخارجي الجزائري؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك القرض الشعبي الجزائري؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

¹ <http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141> .

الشكل رقم (15.3): الهيكل التنظيمي لشركة تسيير بورصة القيم



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر.

2. دراسة وصفية للعينة:

الشركات المدرجة المدرجة في بورصة الجزائر قليلة جدا وهي عبارة عن 3 مجتمعات وشركة تابعة لشركة تسيير مساهمات الدولة (SGP) وهي:

الجدول رقم (8.3): دراسة وصفية للعينة محل الدراسة

الرمز	الاسم	مجمع/شركة	رأس المال
AUR	فندق الأوراسي	شركة تابعة لمؤسسة قابضة	1.5 مليار دينار جزائري
ALL	أليانس للتأمينات	مجمع	2.2 مليار دينار جزائري
ROUI	روية	مجمع	849 مليون دينار جزائري
BIO	بيوفارم	مجمع	/
SAI	صيدال	مجمع	2.5 مليار دينار جزائري

3. أصول القوائم المالية للعينة:

1.3 فندق الأوراسي:

الجدول رقم (9.3): أصول مؤسسة فندق الأوراسي

ETATS FINANCIERS ARRETES AU 31 DECEMBRE 2014



BILAN ACTIF CUMULÉ ARRÊTÉ AU 31/12/2014

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif		0,00		0,00	0,00
Immobilisations Incorporelles		50 962 816,31	46 733 111,92	4 229 704,39	3 707 220,12
Immobilisations corporelles		11 100 093 080,76	3 845 709 341,97	7 254 383 738,79	8 497 208 384,11
Terrains		543 853 597,50		543 853 597,50	543 853 597,50
Bâtiments		5 823 590 325,38	1 897 356 284,60	3 926 234 040,78	4 955 373 619,82
Autres immobilisations corporelles		4 732 649 157,88	1 948 353 057,37	2 784 296 100,51	2 997 981 166,79
Immobilisations en concession		984 059,95		984 059,95	0,00
Immobilisations en cours		1 079 922 687,79		1 079 922 687,79	930 800 427,24
Equipements neufs en stocks		50 795 480,89		50 795 480,89	61 873 537,88
Immobilisations financières		188 942 737,12	163 302 200,00	25 640 537,12	21 488 472,34
Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
Autres participations & créances rattachées		22 625 000,00	1 802 200,00	20 822 800,00	18 130 400,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts & autres actifs non courant		166 317 737,12	161 500 000,00	4 817 737,12	3 358 072,34
Impôts différés actif		77 754 957,78		77 754 957,78	55 340 857,37
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		12 549 455 820,60	4 055 744 653,89	8 493 711 166,71	9 570 418 899,06

المصدر: موقع <http://www.cosob.org>

من الجدول رقم (9.3) الخاص بجهة الأصول لمؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي يتضح لنا انعدام حساب فارق الاقتناء في القوائم المالية لهذه المؤسسة التابعة والمسجلة في البورصة الجزائرية.

2.3 مجمع أليانس للتأمينات:

الجدول رقم (10.3): أصول مجمع أليانس للتأمينات

ACTIF					
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	168 952 725,01	34 123 082,46	134 829 642,55	16 875 707,76
Immobilisations corporelles					
- Terrains	A 2	78 943 100,00		78 943 100,00	78 943 100,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	64 840 296,89	620 479 411,97	634 185 806,14
				0,00	
- Autres immobilisations corporelles	A 4	492 294 125,43	270 083 607,47	222 210 517,96	216 322 440,48
- Immobilisations en cours	A 5	5 100 416,13		5 100 416,13	104 025 826,52
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					0,00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	106 074 488,48		106 074 488,48	104 624 188,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 577 000 000,00		1 577 000 000,00	1 248 000 000,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	11 021 981,42		11 021 981,42	11 588 658,55
- Impôts différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	33 813 357,31
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 124 706 545,33	369 046 986,82	2 755 659 558,51	2 448 379 085,24

المصدر: موقع <http://www.cosob.org>

من الجدول رقم (10.3) نجد أن المجمع الخاص بتقديم خدمات التأمينات مسعر في البورصة ورأس ماله مفتوح للتداول وبالتالي يكون بتقديم قوائم مالية ذات مستوى مقبول من الإفصاح والشفافية، وهو ما لا نلمسه في ميزانية المجمع لسنة 2014م، الذي ينعدم فيه عنصر فارق الاقتناء نتيجة عدم الحصول على عملية اندماج أو استحواذ.

3.3 مجمع روية:

الجدول رقم (11.3): أصول مجمع روية

NCA-ROUBA
SPA

ETATS FINANCIERS 30.06.2014



BILAN ARRETE AU 30.06.2014

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	30.06.2014 BRUT	AMO&PROV	30.06.2014 NET	30.06.2013 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	44 454 071	27 413 231	17 040 840	21 835 760
Immobilisations corporelles	4.2	4 902 941 850	1 754 976 560	3 147 965 290	3 008 568 064
Terrains		398 571 250	-	398 571 250	398 571 250
Batiments		447 994 117	109 545 683	338 448 434	311 971 524
Autres immobilisations corporelles		3 930 250 877	1 645 430 877	2 284 820 000	1 639 056 849
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		126 125 606	-	126 125 606	658 968 441
Immobilisations financières	4.3	35 521 667	-	35 521 667	26 637 644
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 415 000	-	2 415 000	5 040 000
Impôts différés actif		33 106 667	-	33 106 667	21 597 644
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 982 917 587	1 782 389 791	3 200 527 796	3 057 041 468

المصدر: موقع <http://www.cosob.org>

مجمع روية هو شركة خاصة بإنتاج العصائر والمشروبات، رأس مال المجمع مطروح في البورصة وأغلب المساهمين في هذا المجمع هم من أفراد العائلة الواحدة وبالتالي قد لا ينعدم مشكل تداخل المصالح وتضارب القوى باعتبار أن أعضاء مجلس الإدارة والهيئة التنفيذية تجمعهم صلة قرابة ولكن المشكل الذي يطرح هو الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية الصادقة ومن الجدول رقم (11.3) يتضح عدم اعتراف المجمع بفارق الاقتناء كعنصر من عناصر أصول المجمع نتيجة لعدم وجود استحواذ في المجمع.

4.3 مجمع بيوفارم:

الجدول رقم (12.3): أصول مجمع بيوفارم

BIOPHARM SPA

BILAN (ACTIF)

(exprimé en Dinars Algériens)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2015	NET 2014
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	265 947 297	219 268 039	46 679 258	9 697 175
Immobilisations corporelles				
Terrains	738 063 550	--	738 063 550	738 063 550
Bâtiments	838 667 319	679 567 969	159 099 350	157 905 905
Autres immobilisations corporelles	1 557 656 148	1 183 351 912	374 304 237	293 728 178
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	250 557 972	--	250 557 972	85 329 229
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	1 085 152 919	--	1 085 152 919	1 086 032 919
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	286 277 681	--	286 277 681	230 826 025
Impôts différés actif	21 403 963	--	21 403 963	21 147 467
TOTAL ACTIF NON COURANT	5 043 726 849	2 082 187 920	2 961 538 929	2 622 730 447

المصدر: موقع <http://www.cosob.org>

مجمع بيوفارم الخاص بصناعة الأدوية مسعر هو الآخر في البورصة الجزائرية ومن الجدول رقم (12.3) نرى وجود عنصر فارق الاقتناء في جهة أصول المجمع بالقيمة المدومة نتيجة لعدم وجود اندماج أو استحواذ.

5.3 مجمع صيدال:

الجدول رقم (13.3): أصول مجمع صيدال



ACTIF

DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013	%
	MONTANTS BRUTS	AMORTS PROVISIONS	MONTANTS NETS		
ACTIFS NON COURANTS					
<i>Écart d'acquisition (ou goodwill)</i>	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00	0%
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46	-11%
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00		
<i>Terrains</i>	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87	0%
<i>Bâtiments</i>	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47	-8%
<i>Autres immobilisations corporelles</i>	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47	-20%
<i>Immobilisations en concession</i>	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38	734%
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73	432%
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00		
<i>Titres mis en équivalences - entreprises associées</i>	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31	1 776 264 616,78	
<i>Autres participations et créances rattachées</i>	102 167 575,00	53 136 586,28	49 030 988,72	75 281 129,79	-35%
<i>Autres titres immobilisés</i>	0,00	0,00	0,00		
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30	-5%
<i>Impôts différés actif</i>	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62	0%
TOTAL ACTIF NON COURANTS	32 213 883 092,48	19 210 653 719,01	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87	15%

المصدر: موقع <http://www.cosob.org>

أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حول إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية.

في سنة 1989 وتبعاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير. في سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث

سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع.

في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، انتيببوتيكال وبيوتيك).

في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%، وفي سنة 2010 قامت بشراء 20% من رأسمال شركة إبييرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة تافكو من 38.75% إلى 44.51%.

في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال إبييرال إلى حدود 60%، وفي جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيببوتيكال، فارمال وبيوتيك.

الفروع والمساهمات

الفروع

سوميدال: يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميدال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال 59% والجمع الصيدلاني الأوروبي 36.45% و فيناليب 4.55%

تضمن وحدة الانتاج سوميدال ثلاثة أقسام:

• قسم مخصص لانتاج المنتجات الهرمونية،

• قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم).

• قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص)

إبييرال: هي شركة ذات أسهم تابعة عن شراكة بين القطاعين العام / الخاص بين مجموعة صيدال 40%، جلفار (الإمارات العربية المتحدة) 40%، وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية 20%.

تكمن المهام الرئيسية لـ إبييرال في إنشاء وإستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري. يهدف المشروع الصناعي إبييرال إلى تحقيق ما يلي:

- صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة)
- تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)
- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين .

المساهمات:

شركات صيدلانية حيز النشاط :

وينشروب فارما صيدال (WPS) :

تأسست عام 1999 بين مجموعة صيدال 30% وشركة سانوفي 70% من أجل تصنيع وتجهيز وتسويق في الجزائر، المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري. إنطلقت وحدة الانتاج WPS، الكائنة بالمنطقة الصناعية واد السمار، في الإنتاج في ديسمبر 2000. وتشغل حاليا 103 عاملا حيث حققت عام 2012، إنتاج 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها 1.8 مليار دينار .

فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM): شركة مشتركة، تأسست في عام 1998 بين مجمع صيدال وشركة فايزر فارم الجزائر من أجل تصنيع وتوظيف وتسويق المنتجات الصيدلانية والكيميائية، تتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار، إنطلقت في الإنتاج في فيفري 2003 و توظف حاليا 63 عاملا وقد حققت في عام 2012 إنتاجا قيمته 10 ملايين وحدة ليبلغ رقم مبيعاتها 3.7 مليار دينار.

المشاريع الصيدلانية قيد الانجاز:

صيدال - نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (FNI) (SNM): وهو عبارة عن مشروع قيد الانجاز (SNM) هو نتاج لشراكة ابرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال 49%، والشركة

الكويتية نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ 49%، والصندوق الوطني للاستثمار 02%، من أجل إنشاء مركز متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الأدوية المضادة للسرطان.

تافكو (شركة تاسيلي للأدوية):

هي ثمرة شراكة أبرمت عام 1999 بين مجمع صيدال 44.51%، اكديما، سيمماكو و جي بي أم من أجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات).

تقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالروبية .

مساهمات الأخرى: يحوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى:

الجيري كليرينغ (شركة مالية) 6.67%

نوفر (مؤسسة إنتاج الزجاج) 4.46%

اكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) 0.38%.

4. تحليل العينة محل الدراسة:

من القوائم المالية للعينة محل الدراسة يتضح أن كل المجمعات لا يظهر ضمن قوائمها المالية فارق الاقتناء وهذا بالرغم من أنها مسعرة في البورصة ولها فروع، وحتى المؤسسة التابعة فندق الأوراسي الذي يعتبر مؤسسة تابعة لمؤسسة تسيير مساهمات الدولة (SGP).

فالمجمعات التي كانت محل الدراسة هي مجمعات مسعرة في البورصة وبالتالي رأس مالها مفتوح وهو ما يتطلب أن تظهر بقوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية ليتمكن المستثمرون من الاطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وقيمتها الإجمالية الحقيقية كذلك بغية الاستثمار في هذه الشركات، هذه القيمة التي أقل ما يقال عنها أنها بعيدة تماما عن القيمة الحقيقية لأن من المتعارف عليه في البورصة أن هذه المجمعات مفتوحة للاكتتاب العام ومحاسبيا قيمة المؤسسة كما رأينا في الفصل الأول هي الأصول الصافية المصححة مضافا إليها فائض قيمة الأصول المعنوية الذي لا يظهر في هذه العينة محل الدراسة، ومنه قيمة المجمع الإجمالية هي قيمة الأصول الصافية المصححة وهو من الناحية المالية المحاسبية غير منطقي.

فمثلا لو نأخذ مثال في عينتنا ونحول مجموع الأصول إلى العملة الأوروبية اليورو (Euro) سنجدها قيمة هذه المجمعات سعرها زهيد جدا مقارنة بمجموعها كما هو موضح في الجدول رقم (14.3)

الجدول رقم (14.3): قيمة مجموع الأصول للمجمعات محل الدراسة بالعملتين الدينار واليورو

سعر الصرف: 1 يورو = 137.05 دج		
اسم المجمع	مجموع الأصول الغير الجارية المجمع بالدينار الجزائري	مجموع الأصول الغير الجارية المجمع باليورو
أليانس	2755659558.51	20106965.03
روبية	3057041468	22306030.41
بيوفارم	2622730447	19137033.54
صيدال	13003229373.47	94879455.47

ومن الجدول أعلاه يتضح أن قيمة الأصول الجارية لمجمع (صيدال SAIDAL) لصناعة الأدوية صاحب أعلى قيمة مجموع أصول جارية يساوي تقريبا 95 مليون أورو ، وهذا يمكن اعتبار أن هذه القيمة هي القيمة الإجمالية الحقيقية أو الصادقة، وبالنسبة لمجمع (BIOPHARM) فيتضح لنا أن مجموع أصوله هو 19 مليون أورو فقط وهو مجمع مسعر في البورصة ورأس ماله مفتوح للاكتتاب العام، وهذا ما يجعله رخيص جدا جدا بقيمته

الحقيقية، على سبيل المقارنة بين المجمعين يظهر جليا أهمية الاعتراف بفارق الاقتناء لما تضيفه من قيمة إضافية للقيمة الإجمالية للمجمع وإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية للمجمعات.

فمثلا لو تم الأخذ على سبيل المثال مجمع (SANOFI) لصناعة الأدوية في العينة السابقة لسنة 2014 سنجد مجموع أصولها الجارية حوالي 68 مليار أورو، وبالتالي يمكن القول بأن مجمعات البيئة الجزائرية قوائمها المالية لا تعكس قيمتها الحقيقية في الواقع مما يُصعب تحديد قيمتها الواقعية من خلال البورصة.

5. تحليل عوامل البيئة الجزائرية:

1.5 التنظيم المحاسبي:

في سنة 2007 دخل القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة الموافق لـ 25 نوفمبر 2007م المتضمن النظام المحاسبي والمالي والذي يلغي الأمر 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395هـ الموافق لـ 29 أبريل 1975م والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق في 26 مايو سنة 2008م يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 لسنة 2007 وتدعمت المنظومة القانونية بالقرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق 26 يوليو 2008م يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الذي يعتبر الأساس والجوهر للمحاسبة وفق النظام المحاسبي والمالي والذي في مادته الثانية ينص على أنه قرار يحدد قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها ومدونة الحسابات الجديدة التي يحمل فيها فارق الاقتناء الحساب رقم 207.

والأصل المعنوي وفق القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق 26 يوليو 2008 في مادته 121-2 هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، كما يعرف هذا القانون ويعطي الصيغة القانونية للمجمع في المادة 132-1 إلى أنه تهدف الحسابات المدججة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، أي أن المجمع وفق هذه المادة هو وجود شركة أم وشركات فرعية تابعة لها وتنشط في التراب الوطني أو خارجه وتنشط في نفس النشاط أو نشاط مغاير تماما عن نشاط الشركة الأم (الكيان المدمج)، فمثلا شركة سوناطراك وفق هذه القرار هي مجمع باعتبارها لها شركة أم ومقرها في الجزائر ولها عدة فروع في التراب الوطني وخارجه وحتى الكيانات التي تشكل تكتل ومجموعة شركات تلاحظ وتراقب فالمادة 132-11 تنص صراحة على أن الكيان المشارك هو كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا، وهو ليس بكيان فرعي ولا كيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة.

والنفوذ الملحوظ وفق هذه المادة هو يُفترض وجود إحدى الحالات التالية:

❖ الحيازة (المباشرة وغير مباشرة) لـ 20% من حق التصويت؛

❖ التمثيل في أجهزة التسيير؛

❖ المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛

❖ المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل الإطارات والمسيرين.

ووفقا لهذه المادة فإن المؤسسات والشركات المدرجة في البورصة والتي تشكل مؤشر فيما بينها هي مجمع لأنها تحقق الشرط الثالث من المادة وهي المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية للوصول إلى هذه واحد

ومشترك فالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (مؤسسة تسيير قيم البورصة SGVB) والتي تشكل مجموعة الشركات التابعة للمؤشر الذي يسمى DZAIRINDEX فهي تحت هذا المؤشر لها أهداف مشتركة وترسم استراتيجيات مشتركة للصعود بهذا المؤشر، فأى أداء غير محفز هو يعني نقص في قيمة التجمع ككل وخسارة في نقاط المؤشر الذي يعني نقص في قيم كل الشركات المتجمعة والمشكلة للمجمع.

كما ينص النظام رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة في مادته السابعة، أنه يجب على الشركة التي تقدم طلب قبول سندات رأسمالها في التداول في السوق الرئيسية أن توزع على الجمهور سندات تمثل 20% على الأقل من رأسمالها وهو ما يتوافق مع النقطة الأولى من المادة 132-11 من القرار المؤرخ في 2008 وهو ما يدعم قانوننا فكرة أن الشركات المسعرة في البورصة في هي في الأصل مجتمعات.

أما المادة رقم 14-132 تنص صراحة على أنه فارق الاقتناء أو حسن الالتفاتة Goodwill الذي هو عبارة عن فائض فارق الإدماج الذي لم يمكن إلحاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد، والذي هو مدرج في فصل خاص من الأصل وهو ما نجد في شركاتنا ومجمعاتنا، ففي مجمع التأمينات Alliance Assurances نجد باب لفارق الاقتناء ضمن أصول هذه الشركة، وكذلك نجد مثلا مجمع Cevital الذي يحتوي على 20 شركة تابعة يمارس عليها السيطرة المطلقة بنسبة 100%، منها شركة OXXO وشركة CIVIAGRO مما يستوجب عليه التجميع وفق الطريقة المباشرة ولكن لا نجد عنصر فارق الاقتناء ضمن قوائمها المالية.

وعن الأرضية القانونية فالجزائر تتوفر على منظومة قانونية محاسبية ومراسيم تنظيمية ومواد قانونية عديدة من أجل الوصول بالمؤسسات والشركات الجزائرية إلى إصدار قوائم مالية ذات جودة ومصداقية، فلو عدنا للمادة 14-132 دائما في النقطة الثانية والتي تتساهل مع الشركات بأنه لو لم يمكن تقسيم فارق الاقتناء بينه وبين مختلف مكوناته، فإنه على سبيل التبسيط يمكن إدراجه بمبلغه الكامل، والمادة 16-132 التي تنص على أنه في عملية كل جرد (سنويا) مقارنة مبلغ فارق الاقتناء الايجابي مع القيمة الاقتصادية (أو قيمة المنفعة) للعناصر الغير مادية التي يشكلها هذا الفارق، ومن المحتمل إثبات أي خسارة في قيمة فارق الاقتناء عند الاقتضاء إرجاع مبلغ هذا الفارق إلى قيمته الاقتصادية وهذه الخسارة في القيمة لا تنعكس وهذه المادة تؤكد أن فارق الاقتناء يظهر في ميزانية الشركات فقط أثناء عملية الاندماجات الاستحواذات، ومع الطموحات الجزائرية لدخول المنظمة العالمية للتجارة وبناء قاعدة اقتصادية قوية وصدور قوانين تسهل الاستثمار في الجزائر وجلب الاستثمار الأجنبي الذي لا يكون إلا في شكل شركات التي هي الأخرى ملزمة بالقوانين الجزائرية والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية لاسيما الموضوعية والموثوقية، ومجبرة بإعداد قوائم مالية ذات صورة صادقة وهو ما يجب توفره بالدرجة الأولى في الشركات الجزائرية.

2.5 الممارسات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية:

الهدف من إعداد التقارير المحاسبية والقوائم المالية، هو تحديد النتيجة والحصول جدول حسابات النتائج والتغيرات المحاسبية بصورة صادقة وواضحة لتنفيذ الميزة الدولية للمحاسبة وتطور الفكر المحاسبي للخروج من نطاق الممارسة المحلية إلى الممارسة في الإطار الدولي.

فالمحاسبة في إطار المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى إزالة الفوارق الموجودة في الأنظمة المحاسبية، وهذا يتطلب التقليل من الاختلافات والتباينات الموجودة في القواعد المحاسبية باختلاف الدول، فالمعايير المحاسبية الدولية جاءت ووجدت لتجيب على هذا الإشكال وتدعيم التوافق وتوحيد الممارسات المحاسبية ومشكل مستوى الإفصاح في التقارير المالية والمعلومات المتضمنة لها وطرق وأساليب إعدادها، وحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فإن هناك خاصيتين تجعل المعلومة المحاسبية مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار في الشركة وهي الملائمة والمصادقية.

فالممارسات المحاسبية في الشركات والمجمعات تتأثر بمجموعة من العوامل وهذه العوامل لها تأثير كبير في إعداد التقارير المحاسبية ومن ثم القوائم المالية للشركات، وقد تكون هذه العوامل ثقافية، قانونية، وتعليمية تؤثر على الممارسات المحاسبية في الشركات التي تبني الإستراتيجية العامة للشركات والتخطيط الاستراتيجي في إعداد القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية للبلد، وحتى تتميز القوائم المالية بالسهولة لمستخدميها المحليين فهي تخضع لعادات وتقاليد ذلك البلد دون نسيان الارتباطات المحاسبية والمالية الدولية فمع توسع الشركات المتعددة الجنسيات كان لزاما على الشركات الجزائرية التموقع في المحيط المحاسباتي العالمي خاصة مع دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ¹، وعليه فالممارسة المحاسبية بشكلها الحالي والمحلي لا تلي متطلبات المحاسبة الدولية خاصة وأن المعايير المحاسبية الدولية تشترط حد أدنى من مستوى الإفصاح في القوائم المالية وهذا ما ينقص شركات ومجمعات البيئة الجزائرية.

إفصاح الشركات الجزائرية في القوائم المالية الناقص بهذا الشكل فمثلا كما رأينا غياب حساب فارق الاقتناء أو ظهوره بالقيمة المدومة يجعل منه عرف تتعارف عليه جميع الشركات والمجمعات ويخلف نوع من الريبة واللاشفافية التي تؤثر على جودة اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص، والتي تؤدي إلى نقص في الأداء الاقتصادي للدولة الجزائرية فلا بد للسلطات الجزائرية ممثلة في وزارة المالية ومن ضمنها المديرية العامة للمحاسبة إلى تدراك هذه النقائص وهذا من أجل توفير معلومات محاسبية لمستهلمي القوائم المالية مقبولة عموما وتوفر الحد الأدنى لاتخاذ القرار، فالنظام السياسي لكل بلد هو النظام الذي يرسم السياسات العامة الاقتصادية والمالية ومراقبة الممارسات

¹ شعيب شتوف، الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP Exploitation Limited، أطروحة دكتوراه،

جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007/2006، ص 24-29.

المحاسبية وشفافيتها هي والقوائم المالية للشركات الناشطة في الدولة باعتباره الجهة الحاكمة ويدخل تحت سلطته (وزارة المالية) كل صغيرة وكبيرة مالية تنشط في إقليم حدود الدولة الجزائرية.

3.5 التدقيق المحاسبي والمالي وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر:

مما لا شك فيه أن المدقق يبدأ عمله من حيث ينتهي عمل المحاسب، فالمحاسب الذي مهمته جمع البيانات المالية وتبويبها وإعطاء القوائم المالية النهائية كمخرجات النظام المحاسبي، التي هي مدخلات نظام التدقيق والمراقبة والمراجعة المحاسبية والمالية ليحكم في النهاية المدقق على سلامة هذه القوائم المالية وخلوها من الأخطاء وأنها قوائم ذات مصداقية وتعطي صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.

فلو قمنا بتعريف وجيز للتدقيق فقد عرفته الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) بأنه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة، فمن هذا التعريف يمكن لنا نستنتج أن:

- ❖ التدقيق مهمة دورية ومنتظمة أي تتم سنويا أو سداسيا بانتظام؛
 - ❖ توفر الأدلة والقرائن، وهي التي يجمعها المدقق ويبني عليها التقرير النهائي للمراجعة وإصدار الحكم حول سلامة القوائم المالية؛
 - ❖ أن لا يكون الفحص والتدقيق في القوائم المالية المقدمة فقط بل يتعدى فحص النظام المحاسبي الذي يعتبر مصدر لها؛
 - ❖ تحرير المدقق لتقرير في النهاية يحكم فيه على مدى سلامة القوائم المالية؛
 - التدقيق هو فحص انتقادي؛
 - ❖ يشترط الاستقلالية والحياد في عنصر المدقق؛
 - ❖ رأي المدقق يكون معللا أي لا يصدر أحكام مبهمة بدون تعليل؛
 - ❖ أن يتقيد المدقق بالقوانين والمبادئ المحاسبية.
- أما لو تكلمنا على أهداف التدقيق التي يمكن لها أن تكون تقريبا هي الحل لإشكالياتنا وما يمكن لها أن تقدمه من إضافات للقوائم المالية فيمكن أن نوجزها في الأهداف التالية:¹
- ❖ التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية؛
 - ❖ إبداء رأي فني محايد أي الاستقلالية في إصدار الأحكام الفنية المحاسبية؛
 - ❖ اكتشاف ما قد يوجد من أخطاء وغش بالدفاتر المحاسبية؛

¹ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 04-

- ❖ وضع ضوابط وإجراءات تحول دون الوقوع في الأخطاء مرة أخرى؛
- ❖ تدعيم رسم السياسات الإدارية الحاضرة والمستقبلية؛
- ❖ مساعدة مصالح الضرائب في تحديد الوعاء الضريبي؛
- ❖ طمأنة مستعملي القوائم المالية بصحة وسلامة هذه القوائم.

كما تتوفر البيئة الجزائرية على القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010م والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد والذي ينص في مادته الأولى على أن هذا القانون يهدف إلى تحديد وشروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد، فباختلاف أسماء هذه المهن إلا أنها كلها تهدف إلى المراجعة الخارجية للشركات ويسمى الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد لدى المؤسسات بالمدقق ويحدد هذا القانون الهيئة المسؤولة عن تكوين واعتماد مهنة المدقق في الجزائر وهي حسب هذا القانون في مادته الرابعة ينشأ مجلس وطني للمحاسبة يعمل تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، كما تنص المادة الثالثة على واجبات المدقق الجزائري وهي أنه يجب على الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة، ومن مهام الخبير المحاسب في مفهوم هذا القانون هي:

- ❖ تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات؛
 - ❖ مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات التي لا يربطه بها عقد عمل؛
 - ❖ الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي؛
 - ❖ يؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.
- إضافة إلى ذلك يمكن له أن يقوم بمهام وظيفة محافظ الحسابات التي من مهامه بموجب هذا القانون هي:
- ❖ يشهد أن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا ممتلكات الشركة والهيئات؛
 - ❖ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الفحص؛
 - ❖ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
 - ❖ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

❖ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة. وفي الأخير يقوم المدقق بإصدار تقرير بتحفظ أو دون تحفظ عن صحة الوثائق المحاسبية وتقارير أخرى، وهو الأمر الذي يضعنا كذلك في إشكال حول هذه التقارير حول صحة المجمعات والشركات التي تصدر قوائم مالية بحساب فارق الاقتناء معدوم وهو كما ورأينا في القوانين الخاصة بالنظام المحاسبي هو أصل كباقي الأصول، وجب إظهاره سنويا في القوائم المالية للشركات المؤسسات فكيف يمكن لمدقق جزائري وتضبطه القوانين الجزائرية أن يصادق وبدون تحفظ على صحة القوائم المالية ومخالفة أحكام القوانين المنظمة لمهنة التدقيق ومخالفة قانون النظام المحاسبي.

4.5 التكوين وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لشخص الكفاءة والقدرة المهنية الكافية للقيام بمهام تقنية دون أن يتوفر على مستوى علمي مقبول، فالمحاسب على غرار بقية المهام لا يمكنه هو الآخر من أداء مهام المحاسبة والمراجعة دون مستوى تعليمي متخصص ممتاز والخبرة العميقة إنجاز الأعمال المحاسبية بدقة وتميز ويكون هو الآخر محل ثقة المؤسسات التي تعتمد عليه في هذا المجال.

فالمحاسب يجب عليه أن يكون على درجة عالية من التحصيل العلمي في مجال المحاسبة والمالية والمراجعة وهذا لا يتحقق إلا من خلال الدراسة الأكاديمية المتخصصة في الجامعات والمعاهد، ليتوج في الأخير بحصوله على شهادة جامعية معترف دولياً¹، وهذا ما يتحقق فعلا في البيئة الجزائرية التي تتوفر على جامعات بها كليات في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وتضمن التكوين المتخصص في مجال المحاسبة والمراجعة والجبابة تمنح عقب نهاية التخصص شهادة لطلبها في الليسانس والماستر وحتى الدكتوراه في هذا المجال، ولكن المحاسب الناجح المدرك لأهمية مهامه يعلم بأن الشهادة ليست هي نقطة نهاية ليوصف بالمحاسب الناجح، بل عليه القيام وبصفة مستمرة بتحديث معارفه المالية والمحاسبية والدراسة الكاملة بالتطورات العلمية والتكنولوجية خاصة مع وصول التكنولوجيا للمحاسبة وظهور البرامج التي تسهل العمل المحاسبي والمراجعة، ففي الولايات المتحدة أوروبا المنظمات المهنية لها دور مهم في توفير التعليم الدائم والتكوين المستمر لرسكلة المحاسبين وتحسين مستواهم لمواجهة التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية ودراسة إصدارات المعايير الصادرة عن هيئة المعايير الدولية والمراجعة وكل ما يتعلق بأداب وسلوك المهنة.

¹ أحمد لعماري وحكيمة صالح، ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، باتنة، 2010، ص 07.

كما يتوجب على الهيئات، الكليات والمعاهد تجديد مقررات الدراسة بما يتماشى والمعطيات الدولية في المجال المحاسبي ودراسة حالات الشركات المتعثرة وحالات الإفلاس الدولية للاحتفاظ بالكفاءة العالية للمحاسبة في الجزائر وضمان تخريج جيل من المحاسبين ذو كفاءة عالية من الجيل الذي قبله، والجيل الذي قبله هو الآخر تكون لديه برامج تكوين مستمرة في المجال المحاسبي والمالي والمراجعة فالاختلاف في الممارسات المحاسبية كفيل بطرح مشكل وعند توفر منظمات مهنية متطورة ذات كفاءة أكيد يكون بها مدربين ومكونين تلقى على عاتقهم هذه المسؤولية، ومن ثم النهوض بالمحاسبة أكاديميا ومهنيًا في الجزائر لتصل إلى مصاف الدول الكبرى.

وهذا كله ما يتواجد في البيئة الجزائرية، حيث كانت مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث القيام بإرسال عدد كبير من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة للدورة التكوينية الجهوية التي نظمها المجلس الوطني للمحاسبة سنة 2008م من تنظيم وتنشيط مجموعة من المهنيين المتكويين سابقا على يد الخبراء المحاسبين الفرنسيين، كما عرفت الجامعة محاولات جادة لتطوير النظام المحاسبي في الجزائر لحل المشكل المتعلق بملائمة برنامج التعليم مع المستجدات والمعطيات المهنية باستثناء الدورات والتظاهرات العلمية المحدودة أو بعض الأبحاث في هذا المجال كمدكرات ليسانس أو ماستر أو أطروحات دكتوراه¹ تعالج وتتناول محور من محاور المحاسبة والتي تكون أصلا مقترحة من طرف الإدارة وعلى الطلبة فقط اختيار من بين المواضيع المقترحة موضوع يتناسب وقدراته، وبالنسبة، كما أن ما ميز مهنة المحاسبة في الجزائر هو محاولة جادة لتطويرها وتأثيرها في بيئة المحاسبة في الجزائر وهذا ناتج عن التعاون القائم والمتواصل بين أصحاب المهنة في الجزائر منذ تنظيمها وهو تعاون مصالح ومن جهة أخرى ضبط الأمور مع الإدارة وهو المجلس الوطني للمحاسبة.

وبالتالي كفاءة المنهاج التعليمي والأكاديمي الذي تكون نتيجته مجموعة من المحاسبين ذو الكفاءة العالية والمستوى التعليمي الهادف من جهة والمنظمات المهنية المؤثرة وتطور التكوين بها ورسكلة المحاسبين من جهة أخرى شكل لنا بيئة فعالة في المجال المحاسبي فالمحاسب كفاء والمراجع الذي يراقب ويصادق على صحة القوائم التي يعدها المحاسب ذو مستوى مهني عالي، وزيادة على ذلك الجزائر تفكر في إنشاء معهد للدراسات المحاسبية مشروع يعول عليه الكثير.

¹ صالحى بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص

6. نتائج الجانب الثاني:

انتقال الجزائر إلى النظام المحاسبي والمالي الجديد فرض عليها تطبيق مجموعة من القوانين تتماشى ومتطلبات النظام الجديد وهو ما قامت به فعلا الوزارة الوصية على المحاسبة في الجزائر، فقامت بإعداد الأرضية القانونية لتطبيق النظام المالي حسن التطبيق، ولكن ومع دخول حيز التنفيذ ظهرت مجموعة من المشاكل من بينها إعداد قوائم مالية محدودة، ومع زيادة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ودخول شركات دولية للبيئة الجزائرية لها على غرار شركة رونو لصناعة السيارات والتي في بلدها الأصلي تعد قوائم مالية ذات كفاءة أما بالنسبة لفرعها في الجزائر فبالرغم من توفر المعطيات القانونية اللازمة، إلا أنها تلتحق بمصاف الشركات ذات القوائم المالية الغير متوفرة على عنصر فارق الاقتناء، ففارق الاقتناء من الجهة النظرية توجد العديد من الطرق والمعادلات الرياضية والوسائل المالية لتحديد قيمته سنويا بدقة ومن الجانب التنظيمي توجد كذلك مراسيم هي الأخرى تنص على تحديد قيمته بصفة دورية، إذا لتحديد قيمته يبقى مطروح على عمليات الاستحواذات والاندماجات إن كانت متواجدة ومطروحة على الساحة الوطنية أم لا.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق تم تطبيق ما سبق لنا أن تطرقنا إليه في الجانب النظري وهو تحديد مدى أهمية عنصر فائض قيمة الأصول المعنوية بالنسبة للقوائم المالية ومدى صحتها وموثوقيتها وذلك من خلال ربطه ودراسته مع مجموعة من عناصر الميزانية، وهذا لأهمية هذه القوائم المالية في حماية حقوق المساهمين وعرفة أداء الإدارة في التسيير وتحديد قيمة الضرائب المستحقة بدقة.

ولقد تم تقسيم الفصل الثالث للدراسة التطبيقية إلى جانبين، الجانب الأول أين تم فيه التطرق إلى مدى تأثير عنصر فارق الاقتناء بمجموع عناصر الميزانية وتم اعتماد في هذا الجانب على الشركات المسعرة في سوق باريس للأوراق المالية والمدرجة في المؤشر المالي (CAC40) والبالغ عددها 32 شركة وتوصلت إلى نتيجة وجود علاقة وأهمية لفارق الاقتناء في القوائم المالية للشركات التي كانت محل الدراسة، أما الجانب الثاني فقد فيه التطرق إلى واقع البيئة الجزائرية لمعرفة الأسباب وراء عدم ظهور عنصر فارق الاقتناء في القوائم المالية الجزائرية وذلك من خلال دراسة تحليلية في مجموعة من العوامل التي لها الأثر على العمل المحاسبي في الجزائر من خلال التنظيم المحاسبي من مختلف القوانين والمراسيم التنظيمية التي تنظم العمل المحاسبي، ثم الممارسات المحاسبية والإفصاح المحاسبي بما يمكنه أن يدعم في جودة التقارير والقوائم المالية ثم واقع مهنة المحاسبة في الجزائر، وما يمكنها هي الأخرى من الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية والغش والتزوير لحماية حقوق المساهمين وأخيرا المستوى المعرفي للمحاسب الجزائري ودوره في المساهمة في جودة التقارير المالية باعتباره هو المسؤول الأول والوحيد عن إعدادها وعن حفظها لاتخاذ القرارات اللازمة في الشركات وفي الوقت المناسب.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

من خلال ما سبق يظهر لنا ما تكتسبه القوائم المالية للشركات والمجمعات من أهمية بالغة باعتبارها تشكل المرآة المالية لهذه الكيانات، وعليه كان لزاما على معدي هذه القوائم بتشكيل وإيجاد نظام معلومات محاسبي فعال يسمح بتوفير المعلومة المحاسبية، تسهيل الحصول عليها وترتيبها وتبويبها ومعالجتها لتحديد قيمها في النهاية بالشكل الدقيق لتوضع في النهاية في القوائم المالية لهذه الكيانات لتستخدم في عملية اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركات، والتنبؤ بوضعيتها في المستقبل القريب على الأقل كما تمكن المساهمين من الاطلاع ومعرفة حالة مؤسستهم والحكم على أداء المسيرين، ومن بين العناصر التي تحتوي عليها هذه القوائم المالية نجد الأصول التي هي الأخرى تأخذ الحيز الكبير من اهتمام المسيرين فهم الذين تكون لهم القرارات في اقتناءها وتجديدها ضمن الاستراتيجيات التي تخطط لها الشركة، وحسن تقييمها وتسييرها وإيجاد الطرق المناسبة لإهلاكها عن طريق مسك المحاسبين لنظام معلومات محاسبي تكون مخرجاته قادرة على إعطاء صورة صادقة للشركة حتى يتم تقييمها بدقة ومقارنتها لأن من مهام المحاسبة بصفة عامة هو ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة ومساعدة القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرارية وديمومة هذه الكيانات والعمل على الرفع من الأرباح والتقليل من المصاريف كمدخل للميزة التنافسية.

وبما أن للأصول الغير الملموسة أهمية كبيرة هي الأخرى في الشركات وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية وأعدت معيار خاص بها لرسم منهج واضح وموحد في كيفية الاعتراف بها والاحتفاظ بها ومعالجتها باعتبارها السند الذي تركز عليه الشركات الرائدة للسيطرة على الأسواق واستمرارية زيادة الأرباح وكسب رضا العملاء، والأصول الغير الملموسة غالبا ما تكون هي الهدف المنشود في عمليات دمج الشركات والاستحواذ عليها.

وبما أن الأصول الغير ملموسة تشكل أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاوت بين قيمة المؤسسة المحاسبية وقيمتها السوقية وكان من الضروري فهم طبيعة الأصول الغير ملموسة من وجهة نظر محاسبية، وعليه تم التطرق كذلك إلى تقييم المؤسسات في دراستنا باختلاف المقاربات التي لنا بتقييم الشركات ومن إعطاء قيمتها الإجمالية أو النهائية أو السوقية، ومن خلال هذا الجانب وهو تقييم المؤسسات يتضح أهميته في تحديد قيمة فارق الاقتناء التي تتمحور عليها دراستنا والتي تعتبر القيمة المفقودة والغير ظاهرة في القوائم المالية للمجمعات الجزائرية بالرغم من دخولها البورصة وفتح رأس مالها للاكتتاب العام، وهذا كله نتيجة تطور مناخ الأعمال في الجزائر ومحاوله الدولة في جلب الاستثمار الأجنبي للدولة من خلال تقديم تسهيلات و ضمانات للاستثمار في الجزائر وتطور حجم الأصول الغير الملموسة للشركات، خاصة مع التطور التكنولوجي ومهارات الأفراد واعتماد في كثير من الشركات أن الأصول الغير الملموسة المصدر الأساسي للثروة، ونتج عن هذا الارتفاع في القيمة السوقية للشركات بصورة تفوق حجم أضعافها في كثير من الأحيان عن قيمتها الدفترية أو المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية التي عرفت قصورا

ونقصا في تحديد مختلف القيم، فالنظام المحاسبي والمالي يمكن أن يكون فعالا في رسم قوائم مالية ذات مصداقية وفعالية ولكن لا يمكنه تحديد القيم كقيمة فارق الاقتناء ورأينا أنه أثناء تحديد قيمة المؤسسات الإجمالية انطلاقا من مقارنة الملكية، التدفقات والمقاربة المركبة يمكن تحديد قيمة فارق الاقتناء بدقة من خلال مختلف الصيغ الرياضية والمالية ليظهر في القوائم المالية وتصبح هذه القوائم في النهاية تعبر عن القيمة الإجمالية لهذه الشركات والمجمعات، وتسمح لمستعملي القوائم والتقارير المالية باتخاذ القرار المناسب بشأنها كل من موقعه.

ومن خلال هذا البحث تمكنا من الوصول إلى النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

1. النتائج النظرية:

- ❖ تعتبر الأصول الغير الملموسة ذات أهمية كبيرة للمؤسسات والشركات ولا يمكن أن نجد شركة أو تخلو قوائمها المالية من الأصول الغير الملموسة، لما لها من دور في عملية الاستغلال خاصة الكيانات التي تعتمد على التكنولوجيا في تسيير أمورها اليومية وهو ما يمكن الجزم بعدم وجود شركة خالية من الأصول المعنوية ممثلة في برامج المعلوماتية مثلا.
- ❖ فرقت المعايير المحاسبية الدولية بين فائض قيمة الأصول المعنوية المولدة داخليا وفارق الاقتناء الناتج عن عمليات الاندماج والاستحواذ أو فتح رأس المال للاكتتاب العام سواء الموجب أو السالب، فالمؤسسات والشركات التي لا تتفرع منها وحدات أو غير مسعرة في البورصة لها أحكام خاصة في الأصول المعنوية وخاصة فارق الاقتناء وتختلف عن المجمعات والشركات المسعرة في البورصة.
- ❖ ينص معيار المحاسبة الدولي (IAS 38) على عدم الاعتراف بفارق الاقتناء المولد داخليا على أنها أصل من أصول الشركة لأنه في بعض الأحيان يتم توليد وينتج تكاليف من منافع اقتصادية مستقبلية ولكن لا ينجم عن ذلك أصل يلي متطلبات الاعتراف المتعارف عليها في المعايير المحاسبية الدولية.
- ❖ فائض قيمة الأصول المعنوية الناتجة عن عملية التملك والشراء الشركات (الاندماج والاستحواذ) يتم الاعتراف بها كأصل من أصول الشركة وتظهر في القوائم والتقارير المالية ويحكم هذه العملية معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 3) الخاص باندماج الأعمال.
- ❖ الزيادة في فائض القيمة عن القيمة العادلة للأصول والخصوم أثناء عملية الاندماج تعتبر كفارق اقتناء موجب (GoodWill Positif)، أما إن كانت ناقصة فيسجل ويجب الاعتراف به في القوائم المالية كفارق اقتناء سالب (GoodWill Négatif).
- ❖ استقلالية فارق الاقتناء والذي يعتبر كأصل معنوي عن بقية الأصول المعنوية الأخرى كبراءات الاختراع وبرامج المعلوماتية والتي لا تضبطها معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 3).

❖ تحتوي القوائم المالية للشركات على أصول غير معنوية أخرى وهي خاضعة لأحكام المعيار المحاسبي الدولي معيار الإبلاغ المالي الدولي (IAS 38).

❖ عمليات تقييم المؤسسات والشركات من خلال المقاربة المولدة أو المركبة تسمح بتحديد قيمة فارق الاقتناء بدقة وبصفة دورية ليظهر في القوائم المالية وتصبح هذه التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة وهذا بتواجد عنصر فارق الاقتناء وإضافة لبقية عناصر الأصول الأخرى.

2. النتائج التطبيقية:

❖ بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء وعناصر الأصول فقد تم رفضها وهذا لاستقلالية فارق الاقتناء عن بقية الأصول من خلال وجود تأثير غير معنوي لعناصر الأصول لفارق الاقتناء وهو ما يدعم النتائج النظرية، وبالتالي فهذا الاستقلال ينتج عنه عدم وجود تأثير معنوي بين الأصول وفارق الاقتناء وهذا ما يجعل الخبراء يقسمون الأصول المعنوية إلى أصول محددة بذاتها وأصول غير محددة بذاتها، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء وخصوم القوائم المالية وهو أمر طبيعي باعتبار أن أصول الشركات هو مصدرها الخصوم وعليه تم تسجيل ارتباط موجب قوي بين الأصول والخصوم وهذا نتيجة التوازن في القوائم المالية حيث أي زيادة في الأصول ينتج عنها زيادة في الخصوم للوصول إلى توازن الميزانية.

❖ أما الفرضية الثانية والتي تنص على أن البيئة الجزائرية لها أرضية قانونية وتنظيمية وتنظيم محاسبي فعال ليظهر فارق الاقتناء في ميزانية شركاتها فيتم إثبات صحة هذه الفرضية فالجزائر ومنذ الاستقلال ورثت منظومة محاسبية عن المستعمر الفرنسي إلى أن استقلت بقانون جزائري سنة 1975م يحدد قواعد المحاسبة الجزائرية ويلبي احتياجات الشركات الجزائرية إلى غاية سنة 2007 دخل القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة الموافق لـ 25 نوفمبر 2007م المتضمن النظام المحاسبي والمالي والذي يلغي الأمر 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395هـ الموافق لـ 29 أبريل 1975م والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق في 26 مايو سنة 2008م يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 لسنة 2007م وتدعمت المنظومة القانونية بالقرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق 26 يوليو 2008م يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الذي يعتبر الأساس والجوهر للمحاسبة وفق النظام المحاسبي والمالي والذي في مادته الثانية ينص على أنه قرار يحدد قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها ومدونة الحسابات الجديدة.

❖ وبخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن المدققين والمحاسبين القانونيين الجزائريين قادرين على التحفظ بكل مسؤولية مهنية عن عدم ظهور فارق الاقتناء في القوائم المالية للشركة محل التدقيق والتي تم إثباتها حيث أن المدققين غالبا ما يتحفظون على هكذا خروقات إن صح القول حيث القانون المنظم للمهنة على وجوب الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين على التحفظ على كل صغيرة وكبيرة لا تسمح بإعداد قوائم مالية ذات صورة صادقة وإظهار ذلك للجمهور، وهو ما يتواجد على أرض الواقع وذلك من خلال وجود شركات جزائرية مسعرة في البورصة وقوائمها المالية لا يظهر بها عنصر فارق الاقتناء سنويا بسبب عدم اندماج هذه الشركات، وهذه الشركات تقاريرها السنوية تدل على أن محافظ الحسابات يشهد بصحة وصدق القوائم المالية وهو ما يدل على وجود رادع قانوني اتجاه هذه الممارسات المحاسبية التي يجب من خلالها ضمان حد أدنى من الإفصاح.

❖ أما الفرضية الرابعة والتي تنص على أن المحاسبين الجزائريين مؤهلون أكاديميا ومهنيًا لإصدار قوائم مالية صادقة وذات فعالية وإبداء الرأي بشفافية في نقائص القوائم المالية للشركات والتي هي الأخرى يتم نفيها حيث يتوجب على المحاسب على دراية كبيرة بأمور المحاسبة وتقنياتها فكفاءة المحاسب تعني كفاءة القوائم المالية، فوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة فالجامعة الجزائرية هي المسؤولة عن تكوين المحاسبين وتعليمهم وتحسين مستواهم حيث تقوم سنويا بعقد ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية تسمح بتعميق قدرات المحاسبين الجزائريين، ووزارة المالية ممثلة في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين هي الأخرى المسؤولة عن التكوين المهني للمحاسب الجزائري، حيث وقبل منحه الاعتماد لمزاولة مهنته كمحاسب يمر بامتحان لفحص مستواه ويتم تكوينه وتعليمه لمدة معينة وتسمح له بتحسين مستواه أكثر فأكثر في مجال المحاسبة وأخيرا، فالمحاسب الجزائري مؤهل أكاديميا ومهنيًا لإعداد قوائم وتقارير مالية ذات صورة صادقة.

المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

- أحمد علي إبراهيم، الاندماج بين الشركات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 477، بدون دار النشر، بدون سنة النشر.
- أحمد بسيوني شحات، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS *دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار (ENSP) خلال سنة 2013*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
- بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، الجزائر، 2010.
- بكار بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات - دراسة حالة المؤسسات الوطنية لخدمة الآبار ENSP، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
- جون لارسن مونسنش، المحاسبة المتقدمة، دار المريخ، الرياض.
- حوشين كمال وبوسبعين تسعدت، نقائص معايير المحاسبة الدولية وجهود المنظمات الدولية لتفادي تعارض محتواها مع القواعد الجبائية للدول، الملتقى الدولي حول آليات تطبيق النظام المحاسبي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2013.
- خليل طيار، تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016/2017.
- رشيد عريوة، طرق وأساليب اندماج الشركات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2010.
- زاور خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.
- سائد محمود كشكو، مدى الإفصاح عن الأصول الغير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

- سوسة بدر الدين، القوائم المالية الموحدة وتدقيقها، دراسة حالة شركة تسيير مساهمات للغرب **SGP Ouest**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2011.
 - عثمان أمين، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول الغير الملموسة: دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.
 - قربة معمراً. بودريالة سارة، مداخلة بعنوان فرق الاقتناء (الشهرة) من منظور معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي الجديد الشط، يومي 17 و18 جانفي 2010.
 - لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية **IAS/IFRS**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012.
 - مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي والمالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014.
 - هواري سويسي، أهمية قياس قيمة الأصول المعنوية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 2005.
 - هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي والمالي الجديد والمعايير المحاسبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- ❖ القوانين والمراسيم التنظيمية والمعايير المحاسبية:
- القانون التجاري الجزائري، 2002.
 - قانون الضرائب المباشرة والغير مباشرة.
 - الجريدة الرسمية رقم 25، 19 مارس 2009، الجزائر.
 - القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالممتلكات والتجهيزات والمعدات.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

- Andrea Beretta Zanoni, **Accounting for Goodwill**, Routledge, New York, USA, 2009.
- BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, **Manuel d'Evaluation d'Entreprise**, Les Editions d'Organisation, Paris, 1990.
- CHOINEL Alain, **Introduction à l'Ingénierie Financière**, édition la Revue Banque, Paris, 1991.
- Edvinsson L. et Malone M., **Le capital immatériel de l'entreprise**, Maxima, Paris, 1999.
- Elisabeth Bertin, et al, **Manuel Comptabilité et Audit**, BERTI Edition, Alger, Algérie, 2013.
- Fabre-AzmaFalvie : **Le cout du capital en évaluation d'entreprise**, Thèse de Doctorat, Université de Paris Dauphine, France, 2003.
- Glize Abdelkader, **Valeur de l'entreprise et méthode de privatisation dans un contexte de transition vers l'économie de marché**, Thèse de Doctorat, Université d'Alger, Algérie, 2001.
- Karine Fabre, Anne-Laure Farjaudon, **Ecart D'acquisition et normes IAS/IFRS une Etude Empirique des Pratiques des Entreprises Françaises**, HAL Archive Ouvert, France, May 2005.
- Karine FABRE et al., **Ecart D'acquisition Et Normes Ias/Ifrs Une Etude Empirique Des Pratiques Des Entreprises Francaises**, U. Paris Dauphine, 2011.
- Khairil Faizal Khairi, Nur Hidayah Laili, **Disclosure Quality of Goodwill Impairment Testing: A Disclosure Index**, Journal of Economic and Development, Vol 14, N°1, April 2012.
- LEAKE (P. D.), **Goodwill: Its nature and how to value it**, in The Accountant, vol.17, 1914.
- Murad Abuaddous, Mustafa Mohd Hanefah & Nur Hidayah Laili, **Accounting Standards, Goodwill Impairment and Earnings Management in Malaysia**, International Journal Of Economic and Finance, Vol 6, N° 12, 2014.
- Pelham Gore, Fauziah M. Taib and Paul A. Taylor, **Accounting for Goodwill: an Examination of Factors Influencing Management preferences**, Accounting and Business Research, Vol 30, N° 3, Summer 2000.
- Pene Didier, **Evaluation et Prise de Contrôle de l'Entreprise**, Tome 2 : Evaluation et Montages Financiers.
- Pierrat C. et Martory B., **La gestion de l'immatériel**, Nathan, 1996.
- Renato Camodeca, Alex Almici, Matteo Bernardi, **Goodwill impairment test in gunder IFRS before and after the financial crisis: evidence from the UK large listed companies**, Problems and Perspectives in Management, Volume 11, Issue 3, 2013.

- Sylvie MARCHAI, Anné SAUVÉ, **Goodwill, structures de bilan et normes comptables Évolutions récentes et enjeux pour les groupes français**, Banque de France, Revue de la Stabilité financière, N° 4, Juin 2004.
- TICHEMENI Emmanuel, **L'EvaluationDes Entreprises**, Les éditions d'Organisations, Paris, 1990.
- Vizzavona Patrice, **Pratique de gestion**, Tome 3, Evaluation des entreprises, Berti Edition, Tipaza, 1990.
- Yousef Jahmani et al.,**GoodwillImpairment: A New Window For Earnings Management?**, Journal of Business and EconomicResearch, Volume 8, N° 2, February 2010.
- Yuliya Sudyn, **Comparative Analysis of Accounting for Goodwill: Domestic practice and international experience**, International Journal Of Economic and Society, April 2015.
- Zuzana KRÍŽOVÁ, Jaroslav SEDLÁČEK, Eva HÝBLOVÁ, **Disclosure of Goodwill in Mergers&Acquisitions**, CLC, Jeseník, CzechRepublic, EU, 07-09.11.2012

❖ مواقع الأنترنت:

- www.boursorama.com
- www.joradp.dz
- www.ifrs.org
- www.tlt.net/download/z18.doc
- www.wikipedia.org

الملاحق

الملحق رقم (01): الشركات المدرجة في المؤشر (CAC40)

الوحدة: المبالغ بالآلاف والعملة باليورو €

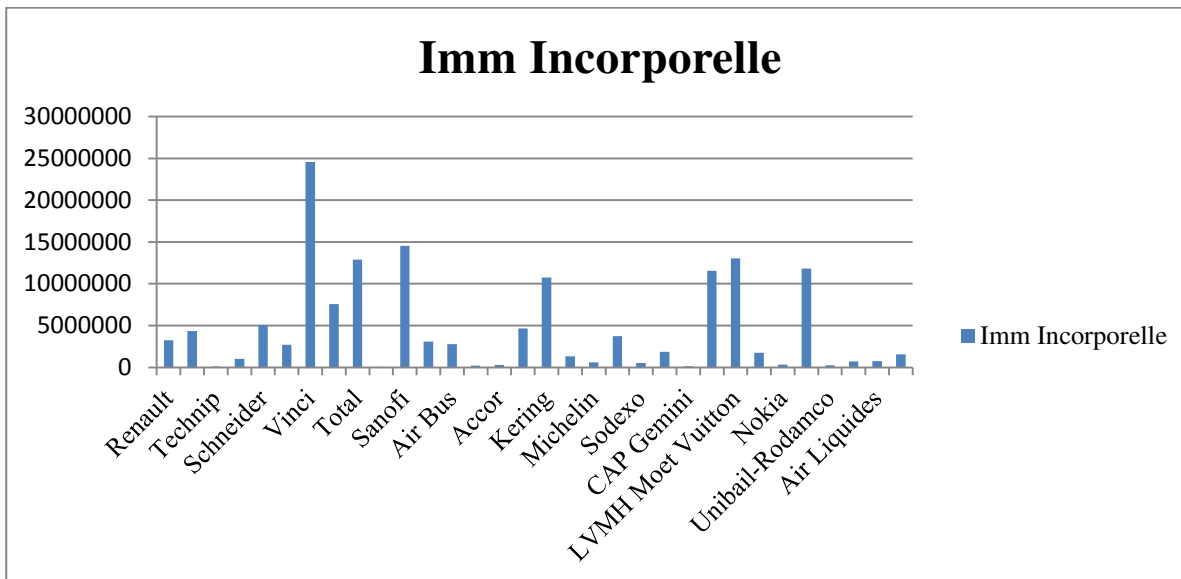
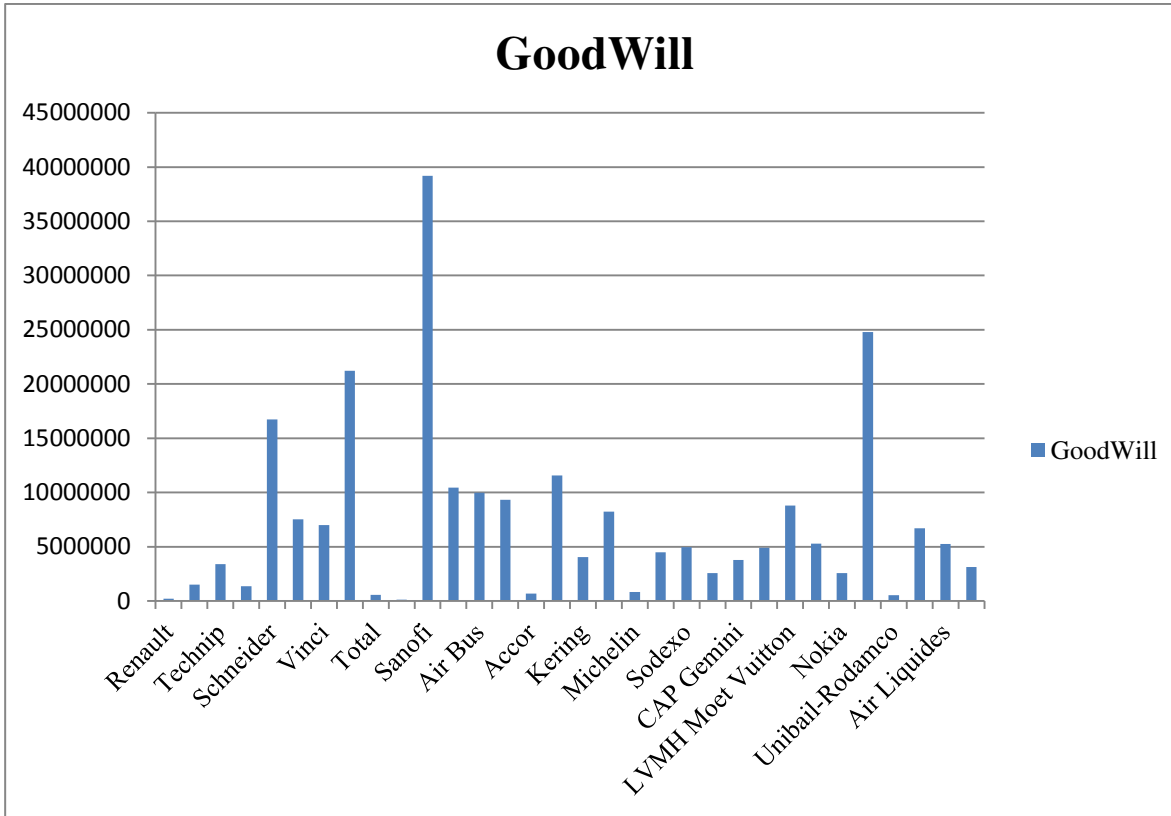
Entreprises	An née	Good Will	Imm Incorpore lle	Clien t	Fourni sseur	Total Actif	Chiffre d'affaire	Result at net	Capitaux Propres	ROE	ROA
Renault	2014	216000	3227000	26975000	7094000	81551000	41055000	1998000	24898000	0,080247409	0,024500006
Peugeot	2014	1506000	4348000	1218000	8164000	42636000	53607000	555000	10418000	0,053273181	0,013017169
Technip	2014	3388700	107800	2475000	3569000	13419800	10073900	442400	4375200	0,101115378	0,032966214
Valeo	2014	1374000	1012000	1681000	2700000	10019000	12725000	593000	2949000	0,201085114	0,059187544
Schneider	2014	16733000	5061000	5872000	4106000	41158000	24939000	2061000	20151000	0,102277803	0,05007532
L'Oréal	2014	7525500	2714500	3297800	3452800	32063000	22532000	21427000	20188700	0,106133629	0,066827808
Vinci	2014	6994000	24554000	10960000	7620000	63030000	38703000	2516000	14868000	0,169222491	0,0399175
Engie	2014	21222000	7569000	21558000	17957000	165304992	74686000	311000	55959000	0,055576404	0,018813709
Total	2014	566569	12871840	14373844	22104454	210333712	216122064	3890017	85608760	0,045439474	0,018494501
Klepierre	2014	129914	46459	103229	117682	10276081	833007	808081	3565894	0,226613859	0,07863708
Sanofi	2014	39197000	14543000	7149000	3651000	97392000	33770000	4509000	56268000	0,080134357	0,046297437
Saint-Gobin	2014	10462000	3085000	4923000	6062000	44804000	41054000	1000000	18418000	0,054294712	0,022319436
Air Bus	2014	9979000	2779000	6798000	10183000	96102000	60713000	235000	7079000	0,331967792	0,024453185
Vivendi	2014	9329000	229000	0	0	35738000	10089000	5025000	22988000	0,218592309	0,140606637
Accor	2014	701000	283000	417000	690000	8755000	5454000	240000	3867000	0,062063615	0,027412907
Danone	2014	11582000	4652000	1900000	3334000	31747000	21144000	1253000	11745000	0,106683695	0,039468296
Kering	2014	4039900	10748100	1030000	9828000	23253900	10037500	5493000	11262300	0,048773341	0,023621844
Carrefour	2014	8228000	1315000	2260000	13384000	45789000	74097000	1367000	10228000	0,133652718	0,029854332
Michelin	2014	835000	602000	2569000	2162000	22423000	19553000	1031000	9523000	0,108264202	0,045979575
Veolia	2014	4499400	3740600	6583100	4219200	34724500	23879600	3314000	9459100	0,035035046	0,009543694
Sodexo	2014	4971000	524000	3171000	1768000	14478000	18016000	509000	3221000	0,158025458	0,03515679
Legrand	2014	2564000	1853000	500000	482000	7136000	4499000	533000	3556000	0,149887514	0,074691704
CAP Gemini	2014	3784000	158000	2849000	1015000	11459000	10573000	573000	5083000	0,112728704	0,050004363
Pernord Ricard	2014	4907000	11542000	1051000	1463000	27616000	7945000	1027000	11778000	0,087196468	0,037188586

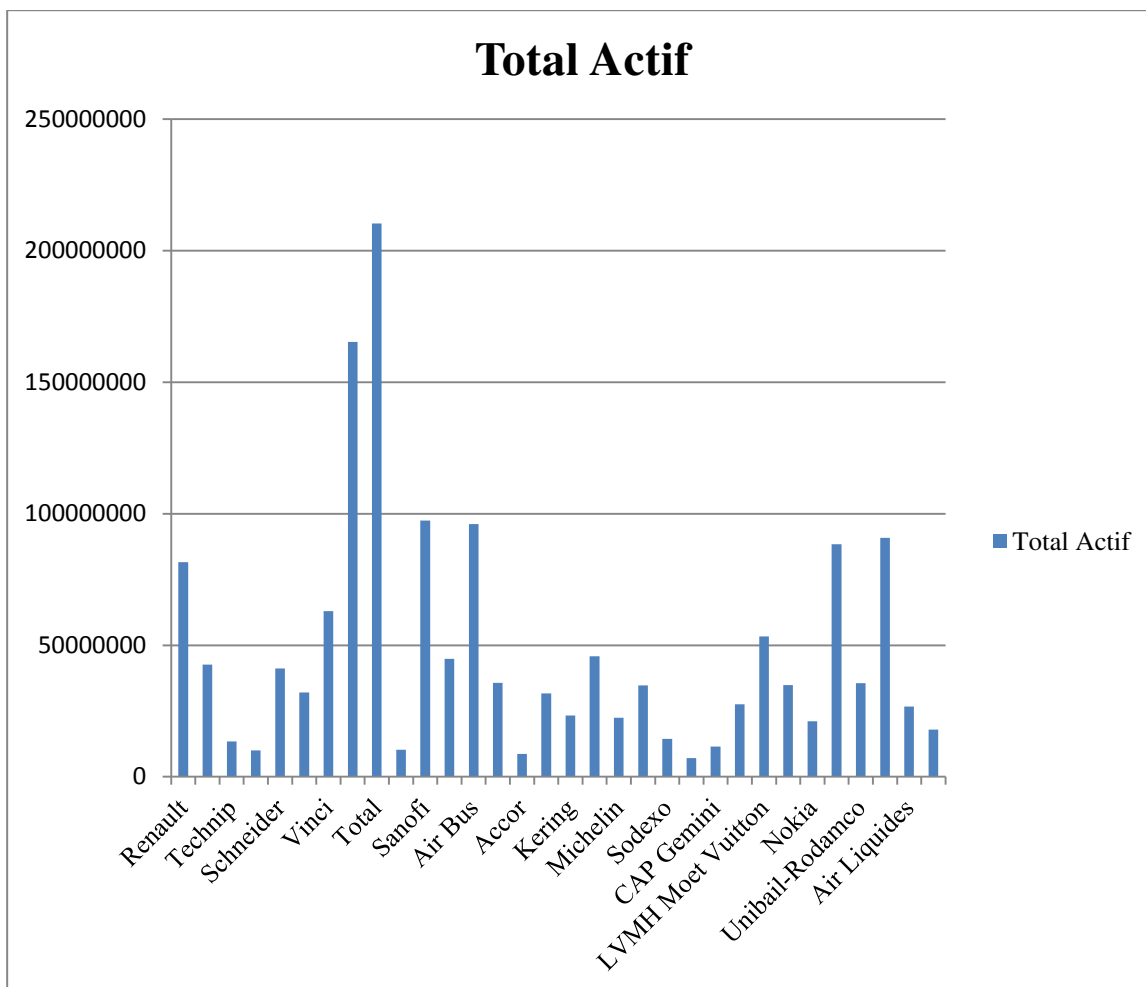
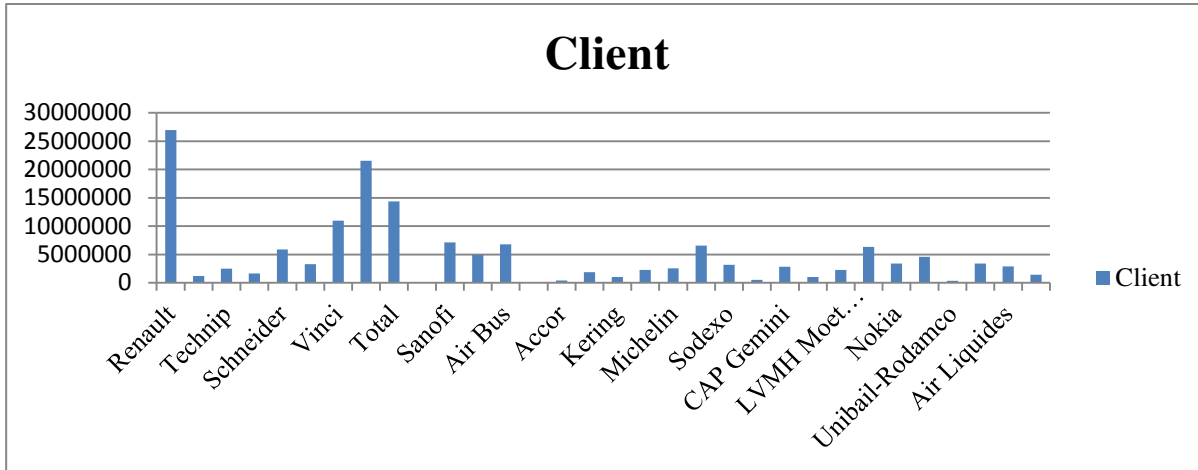
LVMH Moet Vuitton	20 14	8810 000	1303100 0	2274 000	36060 00	53362 000	3063800 0	61050 00	2300300 0	0,26540 0165	0,11440 7256
Bouygues	20 14	5286 000	1748000	6327 000	66030 00	34868 000	3313800 0	10640 00	9455000	0,11253 3051	0,03051 5085
Nokia	20 14	2563 000	350000	3430 000	23130 00	21063 000	1273200 0	11710 00	8669000	0,13507 9017	0,05559 5119
Orange	20 14	2478 4000	1181100 0	4612 000	75660 00	88404 000	3944500 0	12250 00	3170100 0	0,03864 2314	0,01385 6839
Unibail- Rodamco	20 14	5412 00	237500	3644 00	18760 0	35570 200	1702000	20038 00	1693320 0	0,11833 5577	0,05633 3673
Arcelormitt al	20 14	6701 814	715763	3382 942	10480 165	90778 368	7256668 0	89150 0	4133487 2	0,02156 7746	0,00982 0622
Air Liquides	20 14	5258 600	764500	2879 800	21837 00	26724 900	1535830 0	17248 00	1182690 0	0,14583 7033	0,06453 9063
Solvay	20 14	3151 000	1543000	1418 000	14610 00	17894 000	1062900 0	13000	6778000	0,00191 797	0,00072 6501

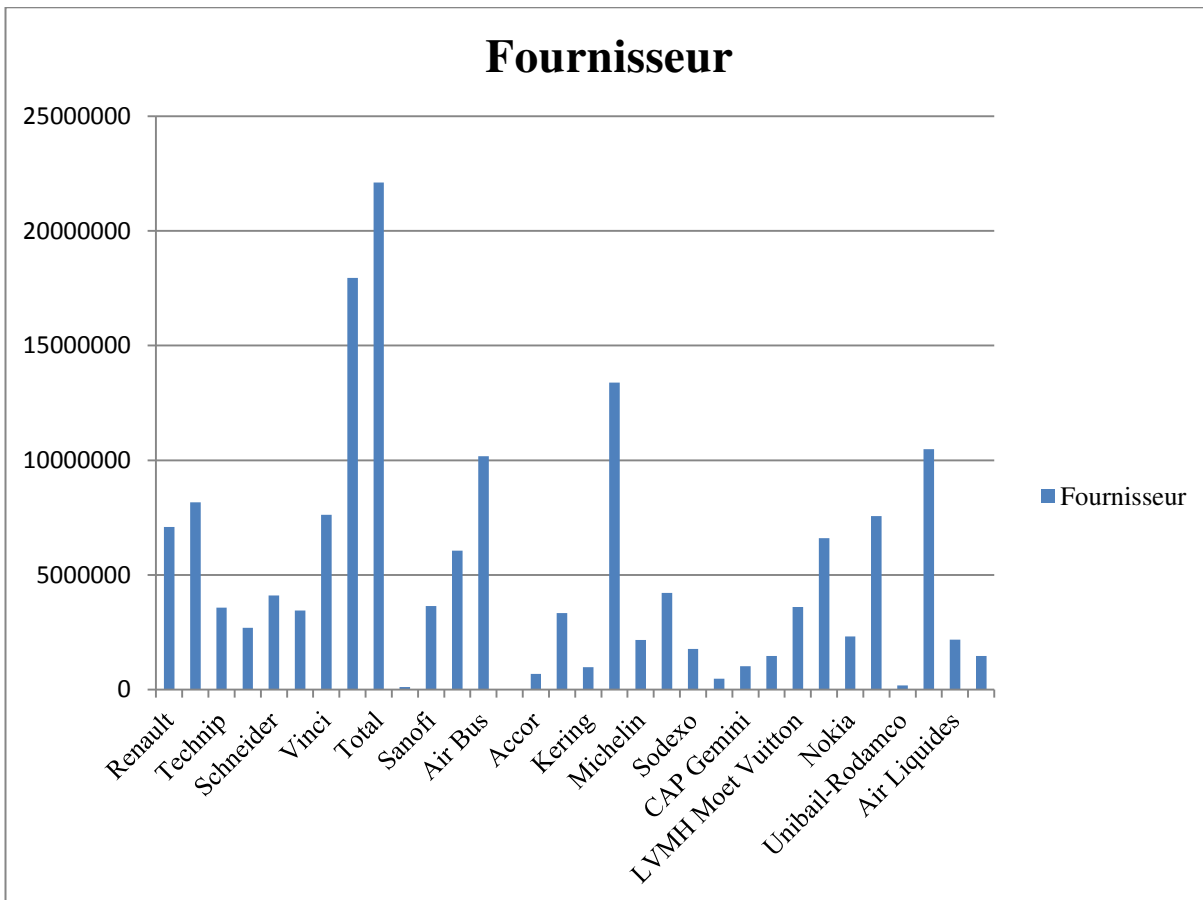
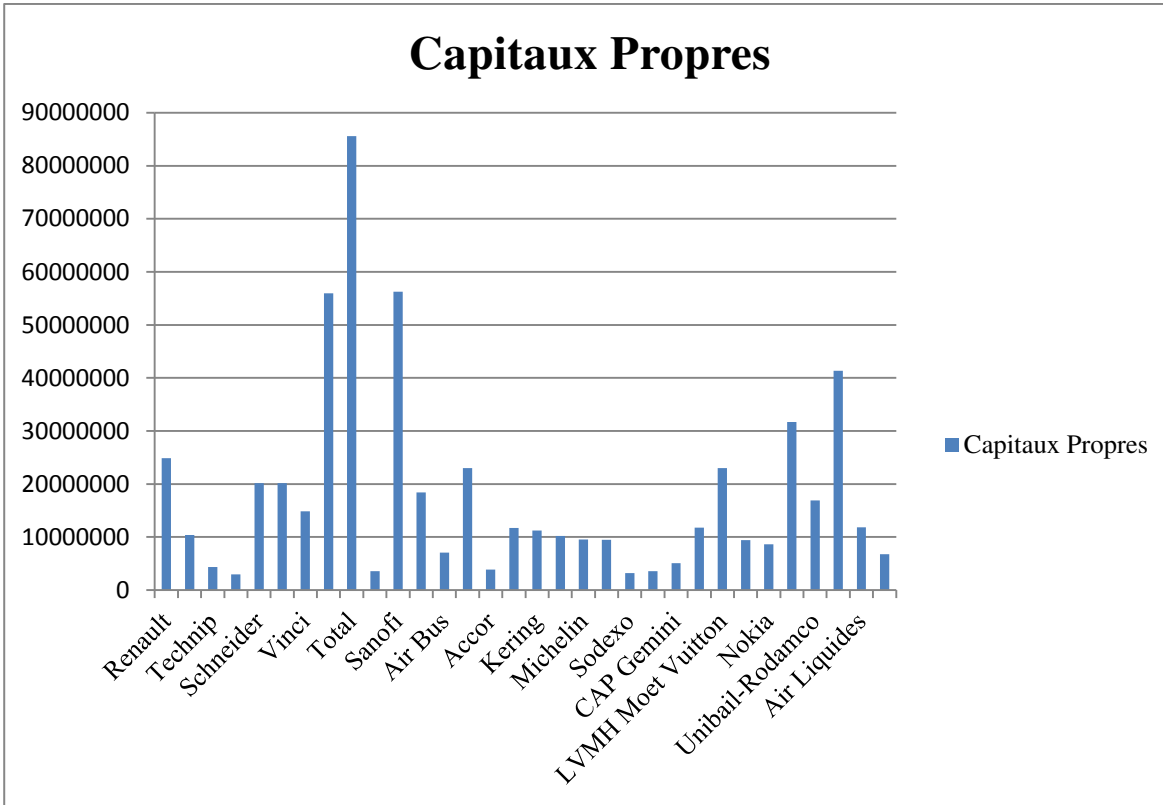
الملحق رقم (02): الخصائص الوصفية للعينة

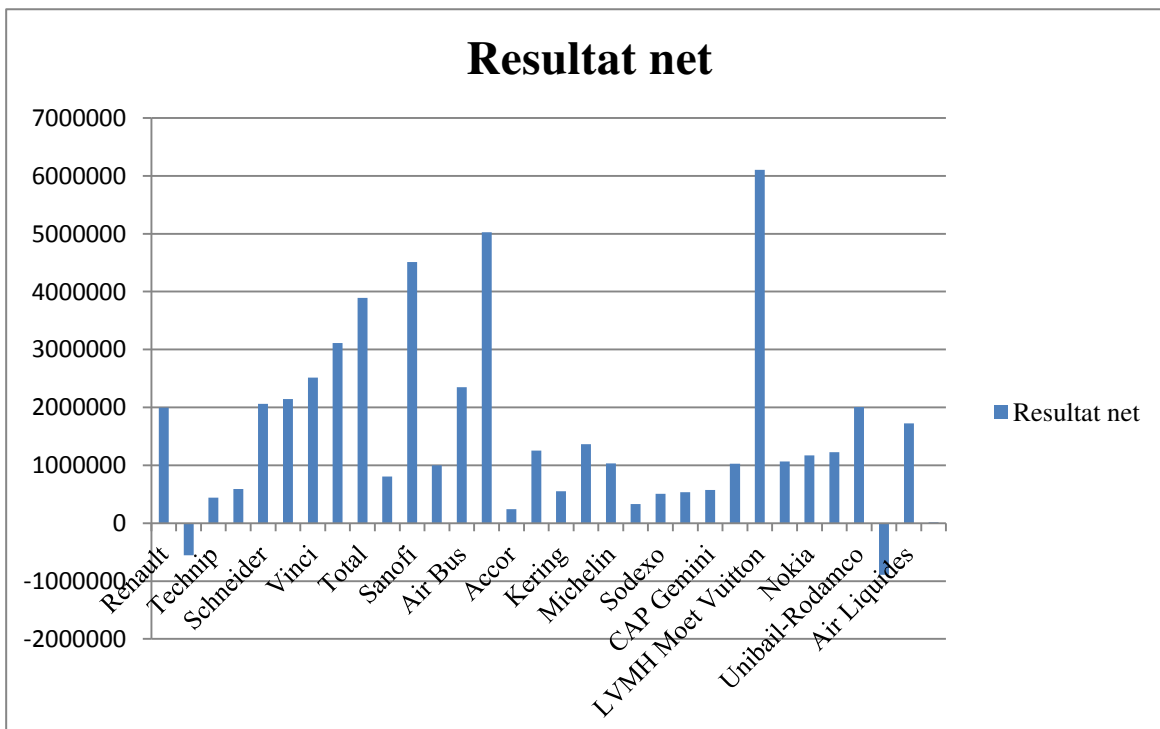
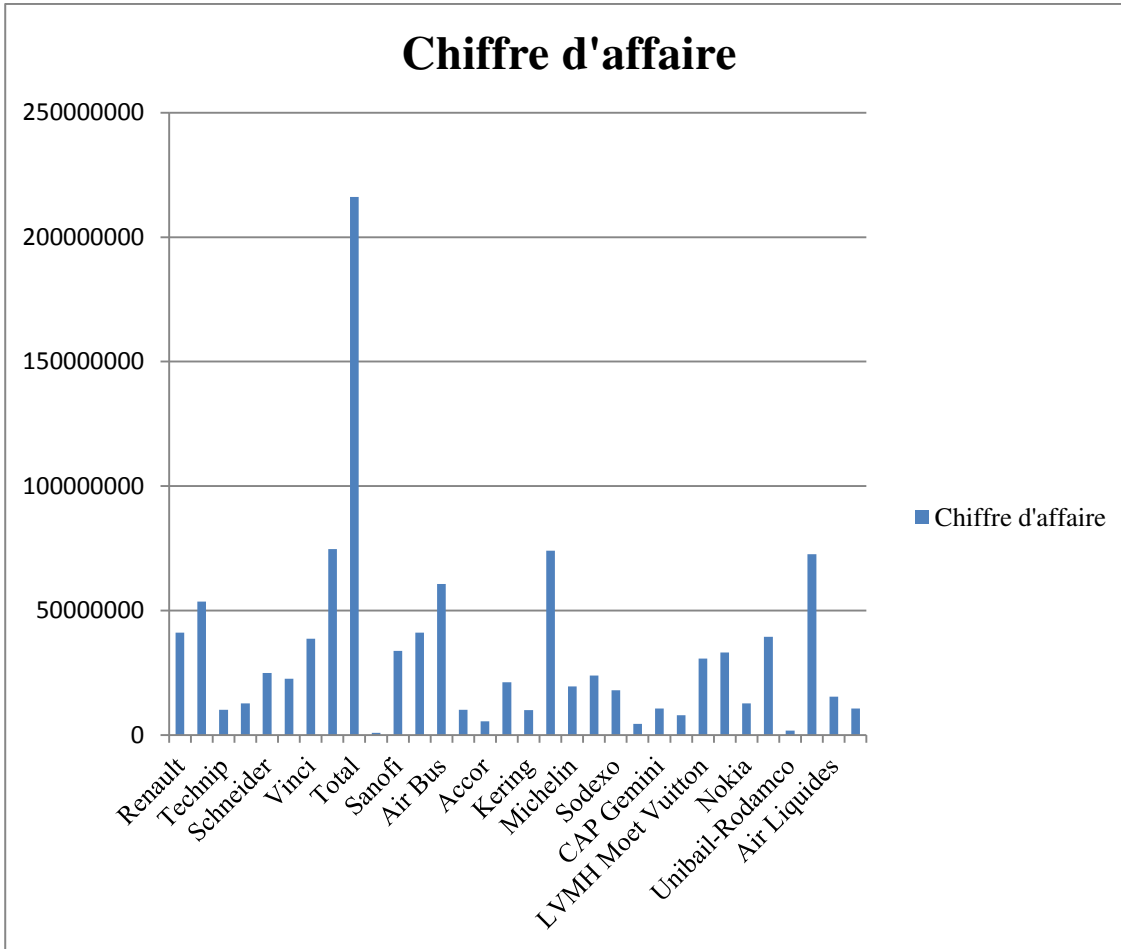
Statistiques

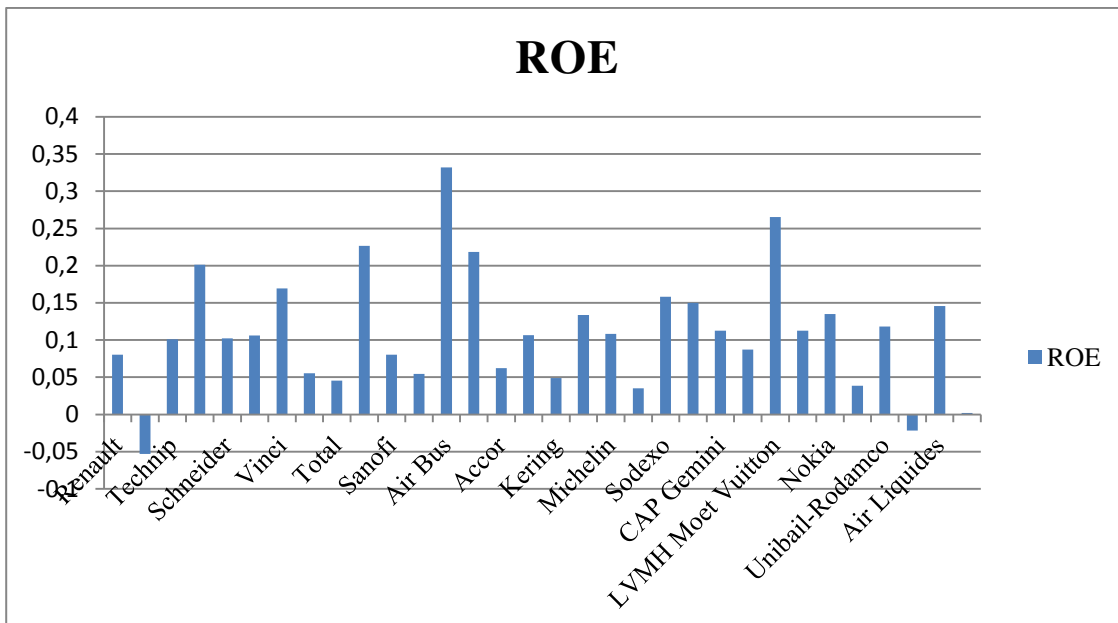
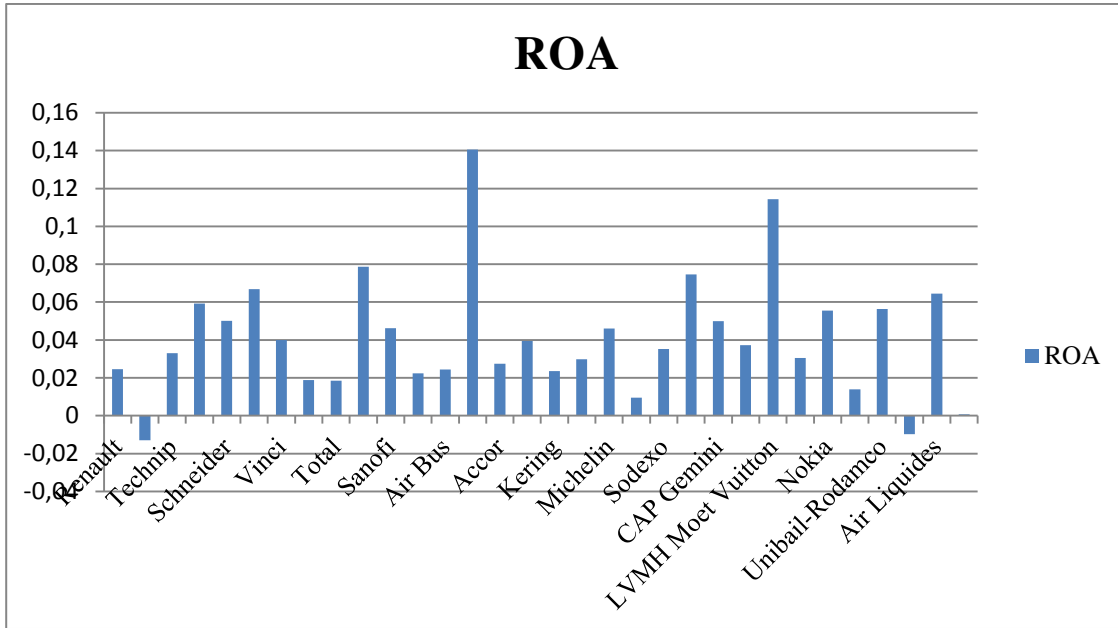
	Good Will	Imm_Incor porelle	Total_A ctif	Client	Capitau x Propres	Fourniss eur	Chiffre_A ffaire	R_net	ROE	ROA
N Valide	32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
Manqua nt	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	72446 74,906 3	4617689,4 375	4812104 5,4063	48250 66,093 8	18036185 ,1875	502129 3,7813	3288465 7,8438	155371 8,6875	,1099 3487	,0409 1107
Ecart type	82761 21,377 62	5797556,4 8455	4560273 1,41372	60402 39,909 51	18465284 ,60681	520089 6,59542	3961884 1,13814	156870 4,56188	,0807 57128	,0319 56602
Minimum	12991 4,00	46459,00	7136000 ,00	,00	2949000, 00	,00	833007,0 0	- 891500, 00	- ,0532 73	- ,0130 17
Maximum	39197 000,00	24554000, 00	2103337 12,00	26975 000,00	85608760 ,00	221044 54,00	2161220 64,00	610500 0,00	,3319 68	,1406 07











الملحق رقم (03): مصفوفة الارتباطات

	Good Will	Imm_Incorporelle	Total_Actif	Client	Capitaux_Propres	Fournisseur	Chiffre_Affaire	R_net	ROE	ROA
GoodWill	1,000	,428	,391	,189	,469	,193	,078	,433	-,056	-,008
Imm_Incorporelle	,428	1,000	,470	,316	,462	,318	,326	,458	-,044	-,068
Total_Actif	,391	,470	1,000	,691	,911	,879	,868	,465	-,174	-,294
Client	,189	,316	,691	1,000	,551	,623	,498	,296	-,138	-,281
Capitaux_Propres	,469	,462	,911	,551	1,000	,704	,778	,525	-,297	-,144
Fournisseur	,193	,318	,879	,623	,704	1,000	,915	,207	-,222	-,459
Chiffre_Affaire	,078	,326	,868	,498	,778	,915	1,000	,273	-,216	-,357
R_net	,433	,458	,465	,296	,525	,207	,273	1,000	,465	,604
ROE	-,056	-,044	-,174	-,138	-,297	-,222	-,216	,465	1,000	,707
ROA	-,008	-,068	-,294	-,281	-,144	-,459	-,357	,604	,707	1,000

الملحق رقم (04): تقدير معالم النموذج

Dependent Variable: GOODWILL
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/17 Time: 18:53
 Sample: 1 32
 Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5736795.	3057901.	1.876057	0.0740
IMM_INCORPORELLE	0.076727	0.204423	0.375336	0.7110
RESULTAT_NET	3.336315	1.574510	2.118955	0.0456
ROA	-2.68E+08	90532428	-2.960275	0.0072
ROE	58786345	29303867	2.006095	0.0573
TOTAL_ACTIF	-0.189430	0.134671	-1.406614	0.1735
FOURNISSEUR	1.791019	0.637805	2.808098	0.0102
CLIENT	-0.483150	0.234410	-2.061136	0.0513
CHIFFRE_D_AFFAIRE	-0.361920	0.069718	-5.191228	0.0000
CAPITAUX_PROPRES	0.822048	0.260855	3.151360	0.0046

R-squared	0.739450	Mean dependent var	7244675.
Adjusted R-squared	0.632861	S.D. dependent var	8276121.
S.E. of regression	5014668.	Akaike info criterion	33.94394
Sum squared resid	5.53E+14	Schwarz criterion	34.40198
Log likelihood	-533.1030	Hannan-Quinn criter.	34.09577
F-statistic	6.937405	Durbin-Watson stat	2.071720
Prob(F-statistic)	0.000105		

الملحق رقم (05): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.060554	Prob. F(1,21)	0.8080
Obs*R-squared	0.092007	Prob. Chi-Square(1)	0.7616

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 06/25/17 Time: 20:25

Sample: 1 32

Included observations: 32

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	262898.5	3302916.	0.079596	0.9373
IMM_INCORPORELLE	-0.004709	0.209807	-0.022444	0.9823
RESULTAT_NET	0.060622	1.627992	0.037238	0.9706
ROA	2009870.	92889368	0.021637	0.9829
ROE	-2177098.	31229710	-0.069712	0.9451
TOTAL_ACTIF	0.012299	0.146435	0.083989	0.9339
FOURNISSEUR	-0.075053	0.719698	-0.104284	0.9179
CLIENT	-0.004313	0.240221	-0.017955	0.9858
CHIFFRE_D_AFFAIRE	0.003384	0.072570	0.046628	0.9633
CAPITAUX_PROPRES	-0.026483	0.287511	-0.092111	0.9275
RESID(-1)	-0.065659	0.266821	-0.246077	0.8080

R-squared	0.002875	Mean dependent var	2.11E-09
Adjusted R-squared	-0.471946	S.D. dependent var	4224475.
S.E. of regression	5125293.	Akaike info criterion	34.00356
Sum squared resid	5.52E+14	Schwarz criterion	34.50741
Log likelihood	-533.0570	Hannan-Quinn criter.	34.17057
F-statistic	0.006055	Durbin-Watson stat	1.991324
Prob(F-statistic)	1.000000		

الملحق رقم (06): اختبار ثبات تباين النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.497689	Prob. F(1,29)	0.0716
Obs*R-squared	3.336494	Prob. Chi-Square(1)	0.0678

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/25/17 Time: 20:19

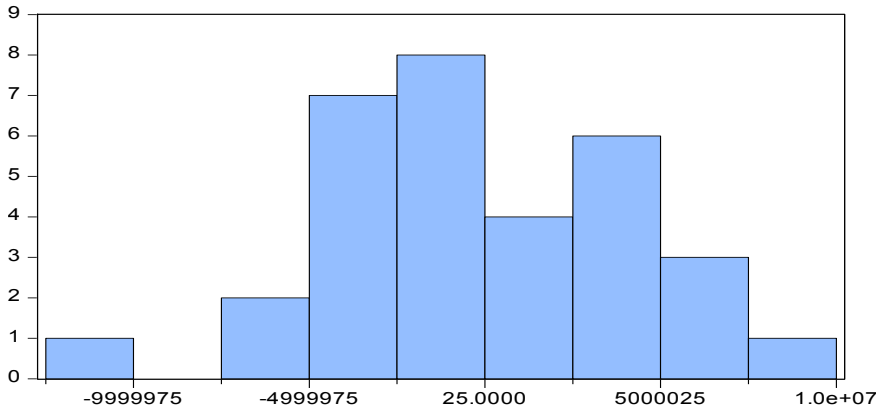
Sample (adjusted): 2 32

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.21E+13	5.25E+12	2.306808	0.0284
RESID^2(-1)	0.326078	0.174353	1.870211	0.0716

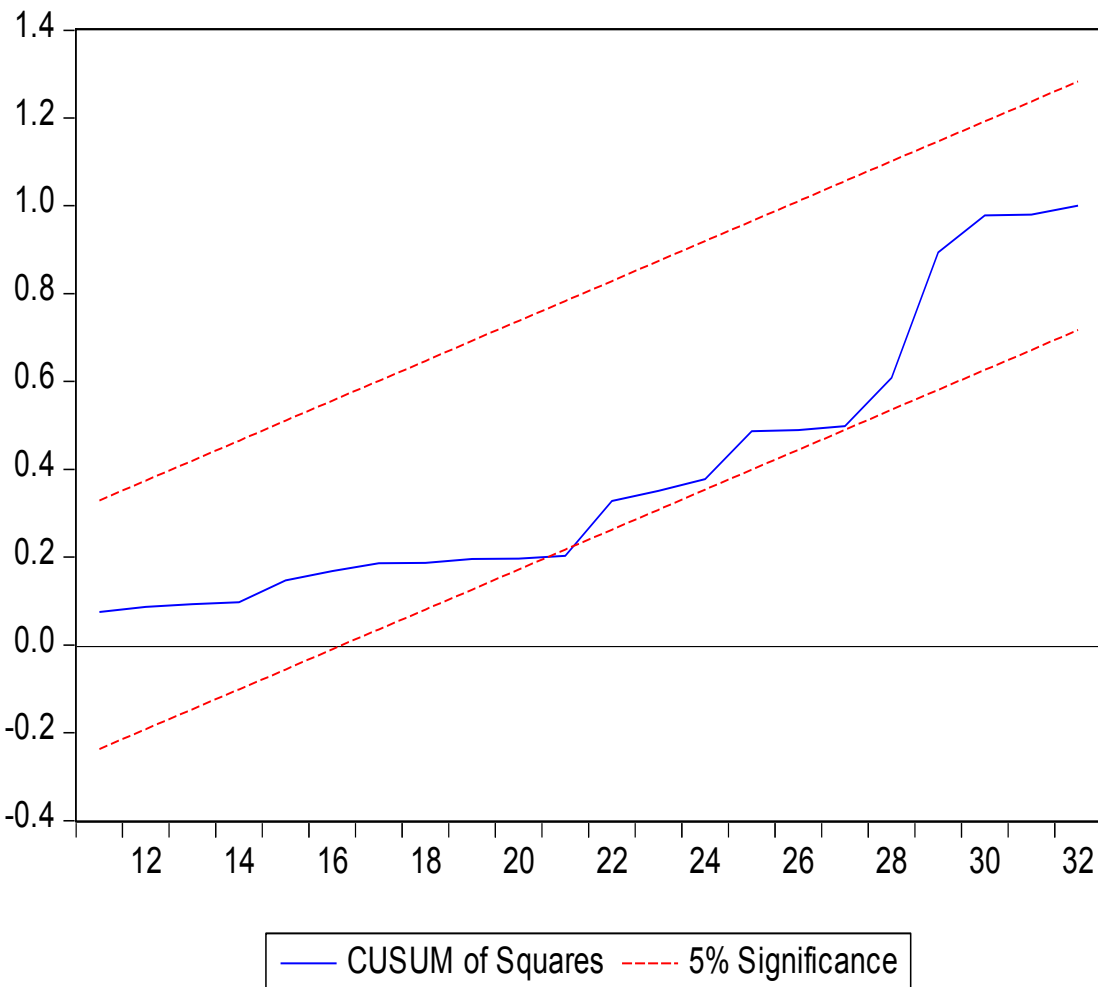
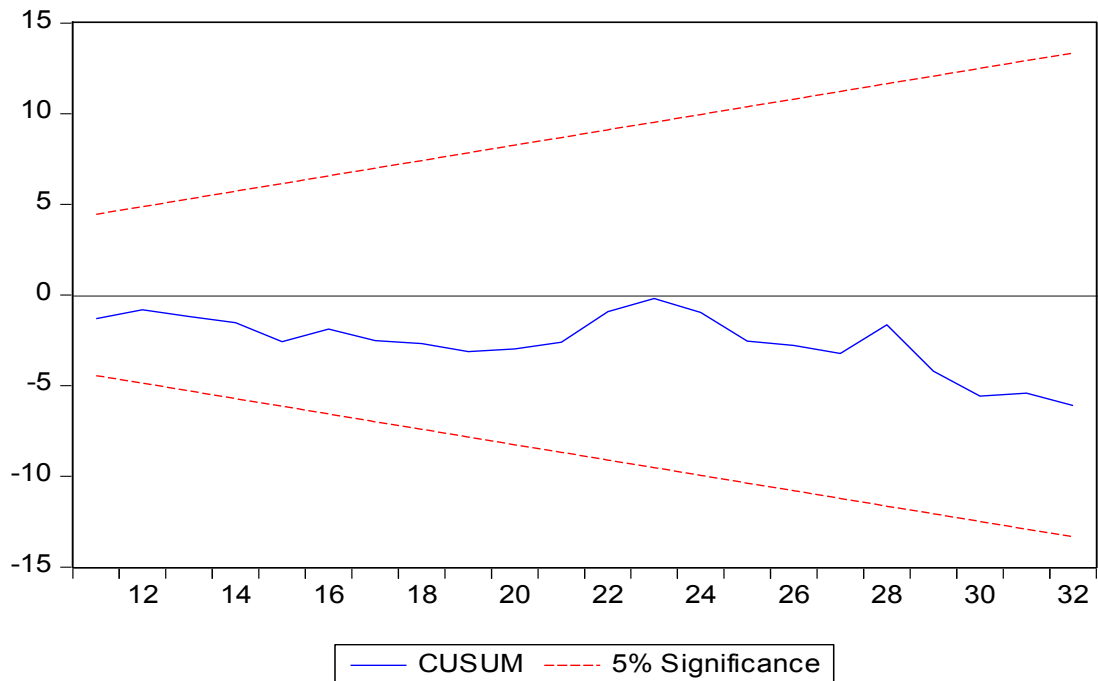
R-squared	0.107629	Mean dependent var	1.78E+13
Adjusted R-squared	0.076857	S.D. dependent var	2.47E+13
S.E. of regression	2.37E+13	Akaike info criterion	64.49679
Sum squared resid	1.63E+28	Schwarz criterion	64.58931
Log likelihood	-997.7003	Hannan-Quinn criter.	64.52695
F-statistic	3.497689	Durbin-Watson stat	1.788081
Prob(F-statistic)	0.071579		

الملحق رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 1 32	
Observations 32	
Mean	2.11e-09
Median	-685643.3
Maximum	9136011.
Minimum	-10483955
Std. Dev.	4224475.
Skewness	0.003645
Kurtosis	2.946921
Jarque-Bera	0.003827
Probability	0.998088

الملحق رقم (08): نتائج اختبار الثبات CUSUM و CUSUM of Square



الملحق رقم (09): نتائج اختبار مجال الثقة

Coefficient Confidence Intervals

Date: 06/25/17 Time: 20:28

Sample: 1 32

Included observations: 32

Variable	Coefficient	90% CI		95% CI		99% CI	
		Low	High	Low	High	Low	High
C	5736795.	485937.8	10987652	-604903.1	12078493	-2882681.	14356271
IMM_INCORPORELLE	0.076727	-0.274297	0.427752	-0.347221	0.500675	-0.499492	0.652947
RESULTAT_NET	3.336315	0.632654	6.039976	0.070982	6.601649	-1.101844	7.774475
ROA	-2.68E+08	-4.23E+08	-1.13E+08	-4.56E+08	-80248103	-5.23E+08	-12812036
ROE	58786345	8467374.	1.09E+08	-1986156.	1.20E+08	-23814108	1.41E+08
TOTAL_ACTIF	-0.189430	-0.420679	0.041819	-0.468720	0.089860	-0.569034	0.190174
FOURNISSEUR	1.791019	0.695815	2.886222	0.468292	3.113745	-0.006798	3.588835
CLIENT	-0.483150	-0.885666	-0.080635	-0.969287	0.002986	-1.143895	0.177594
CHIFFRE_D_AFFAIRE	-0.361920	-0.481635	-0.242205	-0.506506	-0.217335	-0.558437	-0.165403
CAPITAUX_PROPRES	0.822048	0.374122	1.269974	0.281068	1.363028	0.086761	1.557334

الملحق رقم (10): أصول شركة التسيير الفندقية الأوراسي

ETATS FINANCIERS ARRETES AU 31 DECEMBRE 2014



BILAN ACTIF CUMULÉ ARRÊTÉ AU 31/12/2014

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif		0,00		0,00	0,00
Immobilisations Incorporables		50 962 816,31	46 733 111,92	4 229 704,39	3 707 220,12
Immobilisations corporelles		11 100 093 080,76	3 845 709 341,97	7 254 383 738,79	8 497 208 384,11
Terrains		543 853 597,50		543 853 597,50	543 853 597,50
Bâtiments		5 823 590 325,38	1 897 356 284,60	3 926 234 040,78	4 955 373 619,82
Autres immobilisations corporelles		4 732 649 157,88	1 948 353 057,37	2 784 296 100,51	2 997 981 166,79
Immobilisations en concession		984 059,95		984 059,95	0,00
Immobilisations en cours		1 079 922 687,79		1 079 922 687,79	930 800 427,24
Equipements neufs en stocks		50 795 480,89		50 795 480,89	61 873 537,88
Immobilisations financières		188 942 737,12	163 302 200,00	25 640 537,12	21 488 472,34
Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
Autres participations & créances rattachées		22 625 000,00	1 802 200,00	20 822 800,00	18 130 400,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts & autres actifs non courant		166 317 737,12	161 500 000,00	4 817 737,12	3 358 072,34
Impôts différés actif		77 754 957,78		77 754 957,78	55 340 857,37
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		12 549 455 820,60	4 055 744 653,89	8 493 711 166,71	9 570 418 899,06
ACTIFS COURANTS					
Stocks & encours		698 700 179,08	34 355 505,92	664 344 673,16	462 999 235,12
Créances & emplois assimilés		1 243 605 539,62	105 123 138,42	1 138 482 401,20	1 006 627 936,45
Clients		589 117 680,45	104 836 638,42	484 281 042,03	374 143 162,87
Autres débiteurs		507 857 550,03	286 500,00	507 571 050,03	447 360 591,95
Impôts et assimilés		146 630 309,14		146 630 309,14	185 124 181,63
Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités & assimilés		1 738 093 948,77	6 604 809,57	1 731 489 139,20	888 695 064,13
Placements & autres actifs financiers courants		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		1 738 093 948,77	6 604 809,57	1 731 489 139,20	888 695 064,13
TOTAL ACTIFS COURANTS		3 680 399 667,47	146 083 453,91	3 534 316 213,56	2 358 322 235,70
TOTAL GENERAL ACTIF		16 229 855 488,07	4 201 828 107,80	12 028 027 380,27	11 928 741 134,76

الملحق رقم (11): أصول مجمع أليانس للتأمينات

ACTIF					
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	168 952 725,01	34 123 082,46	134 829 642,55	16 875 707,76
Immobilisations corporelles					
- Terrains	A 2	78 943 100,00		78 943 100,00	78 943 100,00
- Bâtimens	A 3	685 319 708,86	64 840 296,89	620 479 411,97	634 185 806,14
				0,00	
- Autres immobilisations corporelles	A 4	492 294 125,43	270 083 607,47	222 210 517,96	216 322 440,48
- Immobilisations en cours	A 5	5 100 416,13		5 100 416,13	104 025 826,52
Immobilisations financières					
- Titres mis en équivalence					0,00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	106 074 488,48		106 074 488,48	104 624 188,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 577 000 000,00		1 577 000 000,00	1 248 000 000,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	11 021 981,42		11 021 981,42	11 588 658,55
- Impôts différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	33 813 357,31
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 124 706 545,33	369 046 986,82	2 755 659 558,51	2 448 379 085,24
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	
- Part de la réassurance cédée	A 11	488 088 117,51		488 088 117,51	529 934 468,35
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	39 490 870,84		39 490 870,84	50 678 010,49
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 250 392 474,70	148 351 785,17	2 102 040 689,53	2 143 350 801,89
- Autres débiteurs	A 14	212 690 532,75		212 690 532,75	219 856 250,22
- Impôts et assimilés	A 15	180 321 131,79		180 321 131,79	69 824 217,42
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 024 000 000,00		1 024 000 000,00	1 279 092 237,28
- Trésorerie	A 17	556 248 502,58		556 248 502,58	366 129 309,91
TOTAL ACTIF COURANT		4 751 231 630,18	148 351 785,17	4 602 879 845,01	4 658 865 295,56
TOTAL GENERAL ACTIF		7 875 938 175,52	517 398 771,99	7 358 539 403,52	7 107 244 380,80

الملحق رقم (12): أصول مجمع روية

ACTIF	NOTE	2014 BRUT	2014 AMO&PROV	2014 NET	2013 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	44 454 071	31 273 033	13 181 038	20 131 409
Immobilisations corporelles	4.2	6 439 628 681	1 953 499 619	4 486 129 061	3 129 951 333
Terrains		1 183 751 184	-	1 183 751 184	398 571 250
Bâtiments		922 838 083	125 080 537	797 757 546	347 832 652
Autres immobilisations corporelles		4 179 585 921	1 828 419 082	2 351 166 839	2 237 444 913
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		153 453 493	-	153 453 493	146 102 518
Immobilisations financières	4.3	54 539 112	-	54 539 112	40 855 673
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 614 391	-	1 614 391	3 060 000
Impôts différés actif		52 924 721	-	52 924 721	37 795 673
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 538 621 864	1 984 772 652	4 553 849 211	3 190 938 414
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 116 095 014	73 091 953	1 043 003 061	1 059 612 751
Créances et emplois assimilés		1 554 939 518	168 246 171	1 386 693 346	1 057 668 087
Clients	4.5	1 327 061 329	168 246 171	1 158 815 158	790 346 856
Autres débiteurs	4.6	134 907 092	-	134 907 092	172 860 498
Impôts et assimilés	4.7	65 911 892	-	65 911 892	70 429 485
Autres créances et emplois assimilés	4.8	27 059 205	-	27 059 205	24 031 248
Disponibilités et assimilés		226 128 876	-	226 128 876	174 363 692
Placements et autres actifs financiers courants		14 335 010	-	14 335 010	4 788 000
Trésorerie	4.9	211 793 866	-	211 793 866	169 575 692
TOTAL ACTIF COURANT		2 897 163 408	241 338 124	2 655 825 284	2 291 644 531
TOTAL GENERAL ACTIF		9 435 785 271	2 226 110 776	7 209 674 495	5 482 582 945

الملحق رقم (13): أصول مجمع بيوفارم

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2015	NET 2014
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	265 947 297	219 268 039	46 679 258	9 697 175
Immobilisations corporelles				
Terrains	738 063 550	-	738 063 550	738 063 550
Bâtements	838 667 319	679 567 969	159 099 350	157 905 905
Autres immobilisations corporelles	1 557 656 148	1 183 351 912	374 304 237	293 728 178
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	250 557 972	-	250 557 972	85 329 229
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	1 085 152 919	-	1 085 152 919	1 086 032 919
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	286 277 681	-	286 277 681	230 826 025
Impôts différés actif	21 403 963	-	21 403 963	21 147 467
TOTAL ACTIF NON COURANT	5 043 726 849	2 082 187 920	2 961 538 929	2 622 730 447
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 854 124 827	18 426 020	1 835 698 807	916 516 465
Créances et emplois assimilés				
Clients	7 763 263 341	27 993 261	7 735 270 081	8 554 941 491
Autres débiteurs	302 341 957	-	302 341 957	318 849 587
Impôts et assimilés	108 277 758	-	108 277 758	72 808 173
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	702 351 910	-	702 351 910	61 012 599
TOTAL ACTIF COURANT	10 730 359 793	46 419 281	10 683 940 512	9 924 128 315
TOTAL GENERAL ACTIF	15 774 086 643	2 128 607 201	13 645 479 442	12 546 858 762

الملحق رقم (13) أصول مجمع صيدال

DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013	%
	MONTANTS BRUTS	AMORTS PROVISIONS	MONTANTS NETS		
ACTIFS NON COURANTS					
<i>Écart d'acquisition (ou goodwill)</i>	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00	0%
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46	-11%
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00		
<i>Terrains</i>	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87	0%
<i>Bâtiments</i>	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47	-8%
<i>Autres immobilisations corporelles</i>	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47	-20%
<i>Immobilisations en concession</i>	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38	734%
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73	432%
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00		
<i>Titres mis en équivalences - entreprises associées</i>	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31	1 776 264 616,78	
<i>Autres participations et créances rattachées</i>	102 167 575,00	53 136 586,28	49 030 988,72	75 281 129,79	-35%
<i>Autres titres immobilisés</i>	0,00	0,00	0,00		
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30	-5%
<i>Impôts différés actif</i>	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62	0%
TOTAL ACTIF NON COURANTS	32 213 883 092,48	19 210 653 719,01	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87	15%
ACTIFS COURANTS					
<i>Stocks et encours</i>	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97	5 534 355 055,31	1%
<i>Créances et emplois assimilés</i>	0,00	0,00			
<i>Clients</i>	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79	3 830 960 856,37	-10%
<i>Autres débiteurs</i>	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80	1 865 186 534,90	-44%
<i>Impôts</i>	601 389 838,47	345 347 828,24	225 604 010,23	115 898 709,75	121%
<i>Autres actif courant</i>	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00	0%
<i>Disponibilités et assimilés</i>	0,00	0,00	0,00		
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19	50%
<i>Trésorerie</i>	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 987,30	-4%
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82	-1%
TOTAL GENERAL ACTIF	54 411 330 997,61	22 823 626 591,68	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%